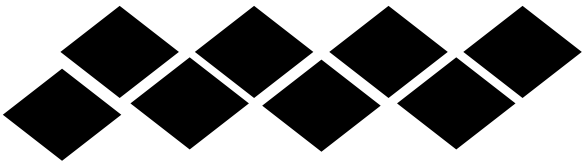

مجالات الدعم الفني المصري للعراق

(١٩٢٩ – ١٩٥٦ م)

د. أشرف محمد حسن علي

أستاذ مساعد بكلية اللغة العربية بأسيوط

جامعة الأزهر

DOI: 10.21608/qarts.2021.91669.1204

مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية محكمة)

مجلة كلية الآداب بقنا – جامعة جنوب الوادي – العدد ٥٣ (الجزء الأول) يوليو 2021

الترقيم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة ISSN: 1110-614X

الترقيم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية ISSN: 1110-709X

موقع المجلة الإلكتروني: https://qarts.journals.ekb.eg

مجالات الدعم الفني المصري للعراق
(١٩٢٩ – ١٩٥٦ م)

إعداد

د. أشرف محمد حسن علي

أستاذ مساعد بكلية اللغة العربية بأسيوط

جامعة الأزهر

ashrafali.47@azhar.edu.eg

الملخص باللغة العربية:

بين مصر والعراق علاقات وطيدة منذ أقدم العصور، وبينهما كذلك تشابه كبير، فكلاهما صنع حضارة أذهلت الإنسانية في رقيها وتقدمها وازدهارها، وفي العصور الوسطى سادا العالم الإسلامي مدنية وثقافة.

وفي العصور الحديثة أصابهما ما أصاب الدول العربية الأخرى من الضعف والوهن فوقعا فريسةً للاستعمار إلى أن نجحا في نيل حريتهما كاملة، وسعى كل منهما نحو تحقيق التنمية، والعمل على دفع عجلة التطور الاقتصادي والاجتماعي، وبناء دولة قوية على أسس حديثة وراسخة.

ولما كانت مصر أسبق تجاربًا في مجال النهضة، فقد لجأ إليها العراق من أجل الحصول على دعمها؛ لتحقيق التنمية المستدامة وبناء الدولة الحديثة، ولم تتأخر مصر من جانبها في مد يد العون إليه، فأسعفته بالخبرات الفنية اللازمة في مختلف المجالات، بل وشاركت معه في احتمال الكلفة المادية لهذا الدعم، وساعدته بالتدريب والمران من أجل إكساب الكوادر العراقية الناشئة الخبرة الفنية المطلوبة؛ لتحقيق الهدف المنشود في النهضة والتقدم، بحيث كان لمصر في نهاية المطاف دورٌ كبيرٌ في بناء العراق الحديث.

الكلمات المفتاحية: علاقات، دعم، مصر، العراق، تعاون، فني.

المقدمة:

بين مصر والعراق أوجه شبهٍ كثيرة، فكلاهما يتمتع بموقع جغرافي واستراتيجي مهم جعل منه ملتقى طرق المواصلات العالمية بين الشرق والغرب، وكلاهما حباه الله موارد وثروات طبيعية هائلة مكنته من بناء إحدى أرقى الحضارات ازدهارًا وتقدمًا في العصور القديمة، وعاصمة كلا البلدين قدِّر لها أن تكون حاضرة العالم الإسلامي في العصور الإسلامية المشرقة، وكلاهما خضع للسيطرة العثمانية في العصر الحديث.

وإذا كانت مصر قد أصابت خلال القرن التاسع عشر تقدمًا كبيرًا في مختلف المجالات على عهد محمد علي وخلفائه من بعده؛ فإن العراق كان يعاني – في نفس الفترة – من إدارة سيئة انعكس أثرها على كافة مناحي الحياة فيه.

ثم كان من قدر الدولتين أن تقعا فريسة للاحتلال الإنجليزي (مصر منذ عام ١٨٨٢م، والعراق منذ الحرب العالمية الأولى) وهذا جعل المناخ السياسي في كل منهما متشابهًا، ويتمثل في العمل ضد الاحتلال ومحاولة التخلص منه والحصول على الحرية والاستقلال، وإذا كان العراق قد وقَّع معاهدة ١٩٣٠م مع بريطانيا لضبط العلاقات معها، فقد وفقت مصر أيضًا لعقد معاهدة مشابهة للمعاهدة العراقية البريطانية، تقوم على نفس الأسس وذلك في سنة ١٩٣٦م.

وبعد الحرب العالمية الثانية رسمت كل من مصر والعراق سياستها على أساس تحقيق عدة أهداف متمثلة في العمل على الحصول على الاستقلال الكامل عن بريطانيا، وافتكاك بقية الدول العربية من براثن الاحتلال، والسعي نحو تحقيق الوحدة العربية، ثم تحقيق التنمية الشاملة والعمل على دفع عجلة التطور الاقتصادي والاجتماعي في محاولة لرفع مستوى شعبيهما إلى حياة تتلاءم مع مستوى العصر.

ولا يمكن الادعاء بأن العلاقات بين الدولتين الكبيرتين قد سارت على نمطٍ واحدٍ خلال تلك العصور، فقد كانت تتشابك حينًا وتتقاطع حينًا وتتباعد في أحيان

أخرى طبقًا لرغبة كل من الدولتين في تحقيق مصالحها الخاصة، بل ربما أمكن التأكيد على أن "التنافس" كان هو المظهر الغالب على تلك العلاقات في كثيرٍ من فترات تاريخهما الطويل المشترك.

على أن ذلك لا يعني أن التعاون بين الدولتين كان رهنًا بقوة العلاقات السياسية بينهما أو ضعفها؛ فحتى في أحلك الظروف السياسية بين الدولتين وأشدها ضبابية كان هناك خيط يربط بينهما، ويتمثل في العلاقات الثقافية والاقتصادية، وهو ذلك النوع من العلاقات التي لا يمكن فصمها بسهولة، ولا تخضع لأهواء الساسة ورجال الحكم، إذ مما لا شك فيه أن النواحي الثقافية والاقتصادية قد سبقت النواحي السياسية في تنمية العلاقات بين الشعبين، فقد أمدت مصر العراق بطائفة من الخبرات العلمية والإدارية والفنية في شتى المجالات، الأمر الذي يمكن التأكيد معه بأن مصر كان لها دورٌ أساسٌ في بناء نهضة العراق الحديثة.

وهذا البحث يلقي الضوء على الدعم الفني الذي قدمته مصر لشقيقتها العراق في المجالات المختلفة خلال الفترة من عام ١٩٢٩م وهو العام الذي تبادلت فيه الدولتان افتتاح قنصلية في عاصمة كلٍ منهما؛ وحتى عام ١٩٥٦م عندما أصبح التباعد والتنافس هو السمة الغالبة على العلاقات بين الدولتين؛ لأسباب عدة يأتي في مقدمتها: اختلاف وجهة النظر المصرية عن وجهة النظر العراقية حول مسألة التكتلات والأحلاف الدولية وخصوصًا حلف بغداد ١٩٥٥م، فضلاً عن خلافهما حول المشاريع الوحدوية التي كان العراق يسعى إليها بكل جد، وأخيرًا تنافس الدولتين الدائم والمستمر حول تحقيق الزعامة في المنطقة.

وقد كان اعتمادنا بصفة أساسية على وثائق وزارة الخارجية المصرية المحفوظة بدار الوثائق القومية، حيث قدمت لنا هذه الوثائق مادة علمية متنوعة تغطي كافة

جوانب الدعم الفني والإداري الذي قدمته مصر لحكومة العراق طوال الفترة المعنية بالبحث، وإنا لنرجو أن نكون قد وفقنا في تطويع هذه المادة التاريخية بما يخدم متطلبات البحث وأهدافه.

جهود الدبلوماسية المصرية لتقوية العلاقات والروابط بين البلدين:

قبل أن نتناول مجالات الدعم الفني المصري للعراق، لابد لنا من الحديث عن الجهود التي بذلتها الدبلوماسية المصرية؛ لتقوية العلاقات بين البلدين والتي مهدت لتقديم ذلك الدعم بأنواعه المختلفة.

لقد كانت هناك إرادة سياسية مصرية بضرورة التقارب مع الأقطار العربية بصفة عامة ومع العراق على وجه الخصوص، وقد حرصت الحكومة المصرية من خلال وزارة الخارجية ومن خلال المفوضية المصرية في بغداد على تأكيد هذه الإرادة ووضعها موضع التنفيذ من خلال رسم سياسة تؤدي إلى تدعيم مكانة مصر ونفوذها الثقافي والأدبي والسياسي والعلمي في هذا القطر الشقيق؛ حيث يؤكد القائم بأعمال المفوضية المصرية في بغداد على أنه وجه عزيمته بنوعٍ خاص ، وجعل من أهم أعماله هناك أن يضم إليه كبار المسئولين العراقيين "بإقناعهم بزعامة مصر للعالم الإسلامي إقناعًا ينزل في نفوسهم منزلة العقيدة ، ويحدث في نفوسهم الأثر الطبيعي، فتكون مصر كالحاكمة هناك حكمها الأدبي والاجتماعي" [١] وأنه قد وفق في تحقيق هذا الهدف إلى أبعد الحدود.

وقد كانت الخطة التي ثابرت الخارجية المصرية على انتهاجها في إطار سعيها لبناء علاقات وطيدة ومتينة مع العراق هي ربط البلدين أولاً برباط الثقافة والأدب، ثم في مرحلة تالية بذل المساعي الأكيدة لربطهما برباط التجارة والاقتصاد[٢].

ففي ميدان الثقافة والمعرفة كان التقارب المصري العراقي كبيرًا وواضحًا؛ فمنذ العقد الثالث من القرن العشرين (١٩٢٠ – ١٩٣٠م) وطوال العقدين التاليين (الرابع

والخامس ١٩٣٠ – ١٩٥٠م) استعان العراق بعددٍ كبيرٍ من المدرسين المصريين في مختلف فروع المعرفة وفي كل مراحل التعليم ومستوياته كانوا نواة للنهضة الثقافية التي شهدت العراق خلال الفترة التالية، ولم تدخر وزارة المعارف المصرية جهدًا – مدفوعة دفعًا من الخارجية المصرية، وتشجعها على ذلك المفوضية المصرية في بغداد – في توفير ما تطلبه الحكومة العراقية من المدرسين المصريين الأكفاء، رغم شكواها من نقص بعض التخصصات لديها، وتذمرها من ندرة البعض الآخر، وهذا ما دفع المفوضية العراقية بالقاهرة إلى أن تطلب من الخارجية المصرية إبلاغ شكر الحكومة العراقية الخاص إلى عبد الرازق السنهوري بك [٣] وكيل وزارة المعارف؛ لسعيه المتواصل والدؤوب لتنمية العلاقات الثقافية بين البلدين [٤]، ومن جانبها أعربت "المعارف" بدورها عن تقديرها وشكرها لوزير مصر المفوض في العراق اعترافًا بفضله؛ لما يبذله من الجهود في خدمة قضية التعاون الثقافي والعلمي بين مصر والعراق [٥].

وإلى جانب الاستعانة بالخبرة التدريبية المصرية كانت الحكومة العراقية راغبة كذلك في الاستفادة من مواهب كبار المثقفين المصريين عن طريق الزيارات وإلقاء المحاضرات، وقد بدأت هذه الخطوة بتوجيه دعوة للدكتور طه حسين لزيارة العراق؛ لما له من منزلة رفيعة في نفوس العراقيين، واعتبرت الحكومة العراقية أن هذه الدعوة ستكون فاتحة لدعواتٍ متتالية ستوجهها لفريق من النابهين المصريين في مختلف فنون المعرفة؛ وذلك لتوثيق أواصر الثقافة بين البلدين وتوجيهها توجيهًا موحدًا [٦].

وفي حفلٍ كبيرٍ أقيم لتكريم المدرسين المصريين العاملين بالعراق ، وحضره عددٌ كبيرٌ من رجال الحكومة العراقية، اتفق الجميع على ضرورة الاعتراف بجميل مصر نحو العراق والبلدان العربية الأخرى، وزعامة مصر للعام العربي والثقافة العربية، وفكرة الوحدة العربية تحت زعامة مصر [٧].

وإذ اطمأنت الدبلوماسية المصرية إلى نجاعة خطتها التي انتهجتها بغية خلق تقارب ثقافي وإيجاد رابط فكري يجمع بين البلدين، وتحقيق فكرة نشر الثقافة المصرية في العراق، فقد انتقلت إلى العمل على تحقيق الخطوة الطبيعية التالية؛ وهي ربط القطرين برباط المصلحة الاقتصادية والتجارية، وسلكت الدبلوماسية المصرية من أجل تحقيق هذه الغاية مسلكين رئيسين.

- الأول: محاولة إقناع رجال الحكم في العراق بوجوب الاستعانة برجال المال والاقتصاد من المصريين، وأن مصر هي المثال الذي يجب أن يحتذى به في نهضة العراق في جميع نواحيها الاقتصادية والسياسية والعلمية والاجتماعية، وأنها زعيمة العالم الإسلامي عامة والعربي خاصة، وأنه يجب الاستعانة بأهل الرأي والخبرة من المصريين ورؤوس الأموال المصرية في تنفيذ ما عزمت حكومة العراق القيام به من مشروعات حيوية اقتصادية وتجارية وعمرانية، بدلاً من الاستعانة بعناصر أجنبية لا يؤمن جانبها ولا يُرجى خيرها، كما يؤمن جانب المصري ويُرجى خيره لشقيقه العراقي.
- الثاني: استغلال الزيارات المتبادلة بين الجانبين لصالح دعم الروابط الاقتصادية والتجارية بين مصر والعراق.

وقد وفقت الدبلوماسية المصرية – عن طريق استغلال هذه الوسائل والسبل – في أن تضم إلى جانبها عددًا من كبار رجال الحكم في العراق كان من بينهم ياسين الهاشمي [٨] ورشيد عالي الكيلاني [٩]؛ ولما كان نوري السعيد [١٠] عصيًا على الترويض، ولا يزال في الجبهة المعارضة للجهود المصرية ، فقد استغلت الخارجية المصرية إحدى زياراته الخاصة لمدينة الإسكندرية ووضعت له برنامجًا متكاملاً للزيارة بحيث تتاح له فرصة الاطلاع على المنشآت الصحية والتجارية بالمدينة؛ كالغرفة التجارية ومستشفى جمعية المواساة وغيرها دون أن يتعارض ذلك مع الطبيعة الخاصة

للزيارة [١١].

وكان من نتيجة ذلك تصريح السعيد بأن زيارته هذه لمصر قد أفادته أكبر الفائدة كوزير للخارجية العراقية، ووعد بأن يشجع حكومته على أن يقيم في العراق منشآت مثل التي شاهدها في الإسكندرية، ولاسيما مستشفى جمعية المواساة الذي رآه آية فنية في هندسته ووضعه، وأن تستعين في إنشائه بالمهندسين المصريين والمقاول المصري الذين انشأوا ذلك الصرح الكبير، ولم يعد السعيد إلى بلاده إلا وهو في أشد مظاهر الحماسة للنهضة المصرية والإشادة بها والاقتناع بحقائقها، ويثمن ممثل الخارجية المصرية في العراق نتائج هذه الزيارة المثمرة الناجحة قائلاً: "وبذلك انضم هذا الداهية إلينا، وأصبح قوة لا يستهان بها في ربط العراق بمصر بروابط الثقافة المختلفة، وصار لسانًا قويًّا ينفعنا أكبر النفع في بلاده" [١٢].

كذلك انتهزت الحكومة المصرية فرصة زيارة تحسين العسكري [١٣]مدير الري العام بالعراق لمصر وأوعزت إلى وزارة الأشغال بأن تضع لها منهجًا خاصًا للزيارة، بحيث يتيح له فرصة مشاهدة مشروعات الري الكبرى في البلاد ودراستها، والاطلاع على الدقائق الفنية المهمة المتعلقة بنظام الري في مصر [١٤].

وسرعان ما آتت هذه السياسة الرشيدة أكلها سريعًا، ذلك أن نوري السعيد الذي لم يكن محسوبًا على المعسكر المصري من بين كبار الساسة العراقيين قد بدأ يلمس فوائد التعاون الاقتصادي والفني مع مصر، وضرورة الاستفادة من خبرة كبار رجال المال والاقتصاد فيها ، فكتب إلى طلعت حرب [١٥] قائلاً: "عندما أسعدني الحظ بلقياكم في مصر ... كانت تدور في الخلد رغبة صميمة بأن تقوموا بسفرة إلى بلادنا؛ كي ننتهز فرصة كهذه لحصول التعارف المباشر بينكم وبين رجالها الذين يقدرون مزايا شخصكم الكريم والأعمال الجليلة التي أسديتموها في خدمة مصر، ولتطلعوا على حالة

بلادنا التي لا شك في أنها ستنتفع وسيرفع من شأنها ما تتفضلون بإبدائه من الآراء الثمينة حول نهوضها الاقتصادي والمالي، وتوثيق العلاقات الاقتصادية مع أختها مصر وتوسيع هذه العلاقات، وفخامة ياسين باشا رئيس الوزراء "يرى الوقت مناسبًا لهذه الزيارة " (١٦).

تلقت المفوضية المصرية ببغداد نبأ هذه الدعوة بارتياحٍ بالغ، واعتبرتها دليلاً على نجاح الخطة التي كرست كل جهودها من أجلها لتحقيق التقارب الاقتصادي بين البلدين، ورأت في وجود وزارة الهاشمي على رأس الحكم في العراق أنسب الظروف وأَليقَها للقيام بهذه الزيارة، وكتبت إلى الخارجية المصرية متمنية أن يبذل الوزير مساعيه، وأن يمارس نفوذه الشخصي لدى طلعت حرب؛ لإقناعه بضرورة تلبية هذه الدعوة في أسرع وقت خدمة لمصر والعراق، وأن هذه الزيارة – إن تمت – فسيترتب عليها فوائد جمة للبلدين على حد سواء (١٧)، وذلك بعد أن اعتزمت الحكومة العراقية أن تستعين بأهل الرأي والخبرة من المصريين، وأن تستغل رءوس الأموال المصرية فيما تنوي القيام به من المشروعات الاقتصادية والتجارية والعمرانية، وأملت المفوضية في الوقت نفسه أن تكون الزيارة موسعة بحيث لا تقتصر على طلعت حرب فقط، بل تضم نخبة من رجال الفكر والاقتصاد بحيث تصبح الفائدة المرجوة منها أعم وأشمل (١٨).

استجابت الخارجية المصرية لاقتراح مفوضيتها في العراق، وأصبح الوفد الزائر يضم – إلى جانب طلعت حرب – كلاً من: أحمد مدحت يكن باشا (١٩)، وإسماعيل بك بركات (٢٠)، وعيسوي باشا زايد (٢١) وعددٍ من الشخصيات البارزة الأخرى ، وتحدد الأسبوع الأول من شهر أبريل عام١٩٣٦م موعدًا للزيارة المرتقبة التي آثر حرب وصحبه أن تكون ودية وأخوية بقدر الإمكان، بعيدة عن تكاليف الأعراف الرسمية (٢٢)، وإذا كان الهاشمي قد وافق على أن يضع عن طلعت حرب ومن معه أوزار التكاليف الرسمية وأثقال التقاليد العرفية، إلا أن نوري السعيد أصر – في نفس الوقت – أن يكون

طلعت حرب والوفد المرافق له ضيوفًا على الحكومة العراقية – حكومة وشعبًا – ترحب بقدومهم وتأمل من وراء زيارتهم خيرًا كثيرًا [٢٣].

وقد استغرقت الزيارة أحد عشر يومًا كاملة زار فيها حرب والوفد المرافق له مناطق العراق المهمة في الموصل في الشمال والبصرة في الجنوب، كما تفقدوا مصانع الغزل والنسيج وغرفة التجارة العراقية، ودرسوا حالة البلاد الاقتصادية وما تحتاج إليه من دعم فنيٍّ ومادِيٍّ لتحقيق النهضة الشاملة، وكانوا طوال مدة إقامتهم موضع حفاوة بالغة وتكريم عظيم ، ولعل أبرز مظاهر الحفاوة والتكريم استقبال غازي الأول [٢٤] ملك العراق للبعثة في قصره الملكي، وقد تحدث الملك عن مصر أطيب الحديث ، ودلَّت التصريحات التي تبودلت بين الطرفين دلالة قاطعة على اتجاه العراق اتجاهًا تامًا نحو مصر، وعزمه على الاستفادة منها والاستعانة بها على تحقيق نهضة العراق الثقافية والاقتصادية [٢٥].

كذلك وجهت الحكومة العراقية دعوة لحسين سري [٢٦] وزير الأشغال لزيارة العراق لاطلاعه على مشروعات الري هناك ، والاستفادة من خبرته الواسعة في هذا المجال، ووعدت الحكومة بأنها لن تدخر وسعًا في سبيل الترحيب بوزير الأشغال المصري إذا ما وافق على تلبية الدعوة [٢٧]، فقبلها سري بكل سرور وشجعه على ذلك مجلس الوزراء [٢٨]، لاسيما وأن الملك غازي أبدى رغبته السامية في ضيافة سري مدة إقامته بالعراق [٢٩].

كما استغلت زيارة حمدي الباجه جي [٣٠] رئيس الوزراء العراقي لمصر خريف عام ١٩٤٤م في تقديم تعهدات من جانب الحكومة العراقية بالاعتماد على الخبرة المصرية في مجالي الزراعة والري، وتطمينات من الجانب المصري بأنه سيعمل على تقديم كل عون ممكن للحكومة العراقية في هذه المجالات [٣١].

مثل هذه الزيارات لم تكن وليدة المصادفة، بل جاءت نتيجة سعي وتدبير كُلِّلاَ بالنجاح من جانب الدبلوماسية المصرية، حرصًا على ربط القطرين برباط المصلحة السياسية والاقتصادية والتجارية، بعد أن وفقت إلى نشر الثقافة المصرية في العراق في مرحلة سابقة، وقد كانت هذه الزيارات أكبر نجاح لمصر في بلاد الرافدين، وأحدثت في الرأي العام العراقي أثرها المرغوب، وأصبح العراقيون ينظرون إلى مصر – بحق – نظرهم إلى زعيمة البلاد الشرقية الإسلامية، وأكثرها مدنية وتقدمًا وثقافة.

كذلك يلاحظ حرص الحكومة المصرية على تلبية احتياجات العراق في مختلف التخصصات، حتى تلك التي كانت تتسم بالندرة ولا يتوفر منها ما يزيد على حاجة العمل في مصر ذاتها؛ مثل المهندسين أصحاب الخبرات الكبيرة في مجال الري واستصلاح الأراضي أو في مجال العمارة، وفي أكثر من مناسبة تؤكد الحكومة المصرية للوزارات التابعة لها أن ما يهمها هو مداومة التعاون مع الحكومة العراقية الشقيقة وتحقيق رغباتها وبذل المساعدات الممكنة لها في كل الأحوال [٣٢]، والمحافظة على مركز مصر الممتاز في تلك البلاد [٣٣]، وتوثيق روابط الأخوة بين البلدين الشقيقين كسبًا وتنمية للعلاقات مع الدول العربية [٣٤]، وقد سرت هذه الرغبة إلى وزارة الخارجية وباقي الوزارات، فوزارة الزراعة مثلاً توافق – على مضض – على التخلي عن تسعة من كبار موظفيها الفنيين، ممن مارسوا اختصاصاتهم لدى الحكومة المصرية لسنوات عديدة للعمل بمديرية الزراعة العامة بالعراق رغبة منها في تدعيم التعاون الثقافي والعلمي والفني بين الدولة المصرية وشقيقاتها من الدول العربية " [٣٥].

وقد كان لتعيين المستر أتكنسون (Atkinson) المهندس الإنجليزي خبيرًا استشاريًّا لمديرية الري العامة في العراق، ثم مديرًا للري العراقي في أوائل عام ١٩٣٩م قد دفع بقضية التعاون الفني بين مصر والعراق خطوات كبيرة نحو الأمام، بل يمكن اعتباره بداية حقيقية لهذا الدعم الواسع الذي حصل عليه العراق من الدولة المصرية ؛

ذلك أن الرجل قد عمل لفترة طويلة في وزارة الأشغال المصرية، واكتسب خبرة كبيرة بشئون الري، كما عمل لبعض الوقت في خدمة بلدية الإسكندرية، ولسيرته الطيبة في عمله فقد طلبت الحكومة العراقية التعاقد معه، ورجت من وزارة الخارجية المصرية أن تبذل جهدها لدى كبار المسئولين المصريين من أجل تسهيل نقل خدمات المهندس المذكور إلى الحكومة العراقية، ولما كانت مصر حريصة على دعم العراق في تحقيق نهضته الاقتصادية، فقد قبلت التخلي عن خدمات الرجل وسمحت للعراقيين بالتعاقد معه [٣٦].

وما إن تسلم هذا مهام منصبه وبدأ في ترتيب شئون مديريته واصطلاح نظام الري هناك، عنَّ له أن يستعين بخبرة المهندسين المصريين في هذا المجال، فطلب ستة من المهندسين الكبار ومفتشي الأعمال، وسبعة من الملاحظين الفنيين ومساعدي المهندسين للعمل معه هناك ، واعتبر ذلك بداية لتعاون وثيق تشهده العلاقات بين مصر والعراق في مجال الري وتنظيم موارد المياه [٣٧].

ولكن يبدو أن الغموض الذي كان يكتنف ظروف عمل هؤلاء المهندسين ومعيشتهم في العراق جعل الكثيرين يحجمون عن هذه المهمة، ويبدو أيضًا أن الفنيين المصريين تحت تأثير ما سمعوه من سبق لهم الاشتغال هناك من معلومات قد تكون خاطئة ومضللة بخصوص شروط انتدابهم واستخدامهم لم يتقدم منهم أحدٌ للسفر، فكتب أتكنسون إلى الخارجية المصرية محذرًا من أن "عدم رد الحكومة المصرية على طلب حكومة العراق مهندسين مصريين قد أحدث أثرًا ليس من المصلحة بقاؤه "وأكد أن حكومة العراق شديدة الحرص على استخدام المهندسين المصريين، راغبة عن غيرهم من الجنسيات الأخرى الشرقية والغربية.

وحث الخارجية على أن توعز إلى الأشغال بالعمل على حفز رجالها

المهندسين والفنيين على قبول فكرة العمل بالعراق، وأعرب عن استعداده للحضور إلى مصر شخصيًا من أجل تحقيق هذا الغرض واختيار المهندسين المطلوبين، معتبرًا أن ذلك سيكون له أجمل الأثر وأبلغه في تمكين الروابط بين البلدين الشقيقين مصر والعراق (٣٨).

استجابت "الأشغال" لرغبة "الخارجية" وطلبت – من أجل ترغيب المهندسين المصريين لقبول الوظائف التي تطلب الحكومة العراقية شغلها – أن يكون المهندسون على علم بما يأتي:

١. الماهيات المقترحة بالعملة المصرية بعد استبعاد كافة الضرائب، ومقدار العلاوات التي ستمنح للموظفين المذكورين في خلال السنوات الخمس التي سيقضونها في العراق.
٢. الجهة التي ستضطلع بمصروفات الذهاب والعودة.
٣. إمكانية الحصول على سكن مجاني.
٤. مقدار الأجازة التي ستمنح سنويًا لهؤلاء الموظفين.

وكذلك كافة الشروط والضمانات التي تقدمها حكومة العراق لمن ترغب في استخدامهم من الأجانب أسوة بما تفعله الحكومة المصرية (٣٩)، فرد العراق بإرسال نماذج للعقود التي تنوي الحكومة توقيعها مع المهندسين المصريين (٤٠)، وألحق بذلك ما كان يطلبه من شروط رأها ضرورية ولازمة فيمن سيقع عليهم الاختبار من المهندسين المصريين للعمل في العراق، إذ لابد أن يكون هؤلاء من الحائزين على دبلوم الهندسة من جامعة فؤاد الأول، أو على شهادة الهندسة من إحدى الجامعات الأجنبية معادلة للدبلوم المذكور، وأن يكونوا ممن سبق لهم ممارسة هندسة الري العملية والمساحة والأعمال الإنشائية لفترة لا تقل عن السنوات الخمس (٤١)، فأرسلت ذلك "الخارجية" إلى "الأشغال" مع رجاء بضرورة "الاهتمام بالموضوع؛ تدعيمًا لرغبة مصر

في توثيق علاقاتها وتعاونها مع الأقطار العربية" (٤٢).

ورغبة من الحكومة العراقية في سرعة إنجاز أمر المهندسين المعارين للحاجة الماسة إليهم في العراق، فقد أدخلت على عقود تشغيلهم عدة محفزات إضافية؛ لكي تقنعهم بالعمل لديها (٤٣)، واقترحت "الأشغال" من جانبها أن يكون عمل المهندسين المختارين وفقًا للشروط الآتية:

١. انتداب من يقع عليهم الاختيار من المهندسين للعمل لمدة لا تزيد عن خمس سنوات.
٢. الاحتفاظ لمن يندب منهم بوظيفته الحالية وأقدميته وعلاواته العادية، وكذلك حقه في الترقية كما لو كان باقيًا في مصر (٤٤).

وإذ لاحت في الأفق بوادر لانفراج الأزمة تعززها رغبة كل من الطرفين في الوصول إلى حلولٍ وسطى لتلافي نقاط الخلاف؛ فقد سُمِح للمستر أتكنسون بالحضور إلى مصر في زيارة تستغرق عشرة أيام لاختيار المهندسين المطلوبين بعد أن تم تذليل كافة العقبات، والاتفاق على الشروط المتعلقة بعملهم بين الحكومتين العراقية والمصرية (٤٥).

وبينما الأمور تسير سيرها المعتاد ظهرت مشكلة أخرى لم يكن تجاوزها بالأمر اليسير، فقد أصَرَّ المهندسون الذين وقع عليهم الاختيار أن يتقاضوا عن عملهم في العراق ضعف راتبهم في مصر، ولم تكن الرواتب المعروضة عليهم من جانب حكومة العراق لتفي بتحقيق هذا الشرط، ورأت "الأشغال" أنه شرط أساسي ومعقول حتى يتمكن المعارون من مواجهة النفقات الإضافية التي يتكبدونها، واقترحت "الأشغال" أن تتحمل الحكومة المصرية – إذا كانت ترغب حقًا في دعم العراق – الفرق بين ضعف الرواتب التي تمنحها الحكومة المصرية وما سيتقاضونه بالفعل من الحكومة العراقية، أسوة بما

هو متبع مع مدرسي وزارة المعارف وموظفي وزارة العدل المعارون للعراق أيضًا عملاً بقرارٍ سابقٍ صدر عن مجلس الوزراء في ٢٩ نوفمبر ١٩٣٨م، بحيث ينطبق هذا القرار على مهندسي الأشغال أيضًا ما دام القصد في كل الأحوال واحدًا، وهو دعم الحكومات الشقيقة (٤٦).

وبات على مجلس الوزراء أن يحتمل تبعات سياساته الرامية إلى تقوية الروابط بين مصر والبلدان العربية، حتى ولو وقع ذلك على كاهل الخزانة المصرية التي كانت تعاني أصلاً من إرباكٍ وإنهاكٍ واضحين بسبب ضخامة الأعباء الاجتماعية، والواقع أن المجلس لم يتنصل من مسئولياته تجاه الحكومات العربية، فاعتمد رأي اللجنة المالية بالموافقة على احتمال الخزينة المصرية لهذا الفرق، شرط ألا يتجاوز خمسة جنيهات شهريًّا للمعار الواحد (٤٧).

هذه التسوية التي تم بمقتضاها حل قضية المهندسين المصريين المعارين إلى العراق – وأعني بذلك تحمل المالية المصرية للفرق بين ضعف راتب المنتدب في مصر وراتبه في العراق – قد اتخذت فيما بعد أساسًا لتحديد المخصصات المالية للمصريين المعارين إلى العراق في مختلف التخصصات حسب احتياجات الحكومة العراقية ، وأصبح احتمال الخزينة المصرية لهذا القدر من المال أمرًا مسلمًا به عند كل تعاقد جديد، حتى أنه وبعد مرور عام، وعندما بدا لمجلس الوزراء أن يضع قواعد جديدة لإعارة موظفي الحكومة المصرية للحكومات الأجنبية، وقد كانت هذه القواعد تقضي ضمنًا – من بين ما تقضيه من أمور – بإبطال العمل بقرار مجلس الوزراء السابق باحتمال فرق الجنيهات الخمسة بحيث لا تتحمل الخزانة مستقبلاً أي عبء من جراء هذه الإعارات أسرعت اللجنة المالية بتذكير مجلس الوزراء – وقد كان أولى بها أن تكون أكثر الجهات حرصًا وضنًا بالمال – بأن "السياسة العامة للحكومة المصرية ترمي إلى المحافظة على مكانة مصر بين الأمم العربية وإحكام الصلات بين مصر

وهذه الأمم"، ونبهت إلى أن الظروف الحالية وارتفاع نفقات المعيشة في العراق بدرجة كبيرة تقضي بضرورة استمرار الحكومة المصرية في تحمل هذا الفرق إلى وقتٍ آخر غير معلوم (٤٨).

غلبت الاعتبارات السياسية – إذن – أية اعتبارات أخرى اقتصادية ، ومما لا شك فيه أن موقف الحكومة المصرية هذا قد شجع العراق على التوسع في الاعتماد على ذوي الخبرة والكفاءة من المصريين في مختلف المجالات، وشجع المصريين أيضًا على غزو سوق العمل العراقي مدفوعين بما كانت تضمنه الحكومة المصرية من مزايا ومحفزات للراغبين في العمل هناك، في إطار السياسة الحكومة الرامية إلى دعم العلاقات بين مصر والدول العربية، وتقديم خبرتها الفنية اللازمة لصنع نهضة هذه الدول، والتي كانت مصر قد سبقتها على طريق التقدم والرقي بخطوات عديدة.

وأمام تزايد احتياجات الحكومات العربية – ومنها العراق – للعمالة الفنية المصرية الماهرة والخبيرة بعد حسم مشكلة رواتب المهندسين المصريين المعارين على النحو الذي سبق، رأت السلطات المصرية المختصة – تسهيلاً للحكومات العربية التي تطلب الاستعانة ببعض الموظفين والخبراء المصريين للعمل لديها – أن تطبق نظامًا خاصًا يمكن بمقتضاه تيسير الأمور والحصول على ما تريده كل حكومة وتلبية طلباتها بأسهل الطرق وأسرعها، ويتلخص هذا النظام الجديد في أن توفد حكومة الدولة الطالبة أحد موظفيها إلى مصر مزودًا ببيانات تفصيلية عن الوظائف المطلوب شغلها ومرتباتها والشروط الواجب توافرها في المرشحين وما إلى ذلك، ويتقدم هذا الموظف إلى الخارجية المصرية مزودًا بخطابٍ من البعثة التمثيلية المصرية، فتقدمه الخارجية إلى الوزارة المختصة، وتتعقب الخارجية الأمر بالاهتمام الشخصي حتى يتم اختيار وتعيين الموظفين المطلوبين، على أن يكون ذلك بديلاً عن الطلبات الفردية التي تأتي من

جهات مختلفة في وقت واحدٍ فتسبب الارتباك لعمل الجهات الحكومية المصرية [٤٩]. وقد رد مجلس الوزراء العراقي على هذا التنظيم الجديد بأنه قد اختار ملحقه الثقافي في مفوضيته العامة في مصر؛ للقيام بالاتصال بالجهات المختصة من أجل استخدام الموظفين والخبراء المصريين الذين تدعو الحاجة إلى استخدامهم في العراق مستقبلاً[٥٠].

هذه المسائل التنظيمية الدقيقة من شأنها أن تسرع من وتيرة العمل المشترك بين مصر والبلدان العربية الأخرى، وتختصر – إلى حدٍ كبير – الإجراءات الإدارية المعقدة التي كانت تصاحب عمليات تبادل الخبرات والمعارف، وبالنسبة للعراق فقد كانت الظروف التي أحاطت به خلال هذه الفترة عاملاً آخر مشجعًا على زيادة انفتاحه الحضاري على مصر من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية؛ ذلك أن عددًا من مشروعاته الحيوية وخططه التنموية للنهوض باقتصاده كانت تحتم عليه الاعتماد على الخبرة المصرية دون سواها، فالعراق إلى ذلك الوقت كان بلدًا زراعيًّا في المقام الأول، شأنه في ذلك شأن مصر في الاعتماد على الزراعة كمصدرٍ رئيس للدخل القومي، ونظم الري في البلدين متشابهة إلى حدٍ كبير ، ومصر تسبقه بخبرة واسعة في مجال المشروعات المتعلقة بنظم الري والصرف وتنظيم موارد المياه، مثل شق الترع وإقامة الخزانات وبناء السدود والقناطر والمصارف، وأي عملٍ تتطلع الحكومة العراقية إلى تحقيقه في هذا المجال يمكن للخبرة المصرية أن تقدم مساعداتٍ قيمة لإنجازه وإتمامه، وعلى أية حال، فإن من أهم المشروعات الحيوية التي أبرزت أهمية الدعم الفني المصري للعراق ما يلي:

خطة الملك فيصل [٥١] لإعادة هيكلة الاقتصاد العراقي:

كانت الأزمة الاقتصادية العالمية (أو ما يعرف بالكساد الكبير) والتي ضربت الاقتصاد العالمي في مطلع ثلاثينات القرن العشرين قد ألقت بظلالها على الاقتصاد

في العراق، وبدأ الملك فيصل وحكومته في البحث عن أفضل الوسائل والسبل لتجاوز هذه الأزمة العالمية، ووضع تقريرًا ضافيًا عن اقتصاد مملكته، ومن خلال هذا التقرير رسم خطة واسعة النطاق من الوجهة الإدارية والاقتصادية؛ لتعمير بلاده وإنماء الثروة فيها، وجاء في التقرير أن المقترحات الأمثل لمعالجة الأزمة في العراق تتمثل فيما يأتي:

١- ضغط الإنفاق الحكومي عن طريق:

(أ) تقليل عدد موظفي وزارة الري إلى أدنى حد.

(ب) تقليل عدد موظفي وزارة الأشغال.

(ج)تخفيض عام في عدد موظفي سائر المصالح وتخفيض رواتبهم.

٢- زيادة موارد البلاد.

ورأى التقرير أن الزراعة هي التي يجب الاهتمام بها وتنظيمها، كما يجب العناية كذلك بتنظيم الري ووضع برنامج طموح ينفذ في خمسين عامًا، ويكون الغرض منه ضبط مجاري نهري دجلة والفرات بإنشاء الخزانات والسدود اللازمة (٥٢).

وإذا كان العراق قد كان يعتمد – خلال السنوات العشر التالية لوضع هذا التقرير – على الخبرة الإنجليزية والهندية كما جاء في التقرير ذاته؛ إلا أنه ومنذ بداية الأربعينات من القرن العشرين، ومع تولي المستر أتكنسون شئون الري في العراق – كما أوضحنا – بدأ العراق في الاستعاضة عن الخبرة الإنجليزية والهندية بالخبرة المصرية، يتضح ذلك من الخطاب الذي أرسلته الخارجية العراقية إلى نظيرتها المصرية في مارس من عام ١٩٤٠م، تقول فيه: إن الحكومة الهندية قد وجهت الدعوة إلى الحكومة العراقية لإرسال أحد كبار موظفيها لزيارة منشآت الري بالهند على أن يكون ضيفًا على الحكومة الهندية لمدة ستة أسابيع، وإن الحكومة العراقية يهمها جدًا أن تُوَجِّه

مثل هذه الدعوة من مصر الشقيقة لما في ذلك من الفائدة، لاسيما وأن تربة العراق ومصر متشابهة ونظم ريهما متشابهة كذلك، كما أن العراق قد اعتزم الاستعانة دائمًا بالمهندسين المصريين في الوظائف الكبرى بمصلحة الري لديه، وتمنت الخارجية العراقية أن تقوم الخارجية المصرية بالتوسط لدى وزارة الأشغال العمومية لقبول زيارة وضيافة أحد كبار رجال الري بالعراق، وحبذت أن توجه الدعوة رأسًا إلى السيد تحسين العسكري مدير الري العام بالعراق(٥٣).

وكان نجاح زيارة العسكري لمصر إيذانًا بإيفاد عددٍ كبيرٍ من رجال مصلحة الري بالعراق إلى مصر؛ لاكتساب الخبرة والمهارة الفنية اللازمة لتنفيذ مشروعات الري الكبرى هناك، فأرسل العراق – مرة أخرى – أحد كبار موظفي الري لديه لمدة ثلاثة أشهر للاطلاع على بعض الأعمال الخاصة بالري في مصر، وكيفية تدبير شئونها، كتنفيذ المناوبات وفقًا لحاجات المحاصيل، وإيجاد المقنن المائي لها، وتأثير الصرف في إصلاح الأراضي في مصر بصورة عامة وفي شمال الدلتا بصورة خاصة (٥٤).

ونظرًا لحاجة الحكومة العراقية الماسة إلى مهندسي الري المصريين لم تنقطع زيارات مسئول الري في العراق إلى مصر، كلما دعت الحاجة إلى استقطاب مزيدٍ من هؤلاء المهندسين للعمل هناك متى وجدوا منهم قبولاً للعمل في العراق (٥٥).

مشروع استثمار وإعمار أراضي الدجيلة:

صح عزم الحكومة العراقية على إحياء مساحات كبيرة من الأراضي الصالحة للزراعة في العراق، وقد استغل حمدي الباجه جي رئيس الوزراء العراقي فرصة زيارته لمصر خريف عام ١٩٤٤م وتداول مع وزيري الزراعة والأشغال في أمر استقدام هيئة استشارية فنية مصرية إلى العراق؛ لدرس هذا المشروع الحيوي وتقديم توصياته بشأنه وما تراه لازمًا لتحقيقه (٥٦)، وأضاف: أنه إذا ما رأت الحكومة المصرية إيفاد البعثة الفنية السابق الإشارة إليها على نفقتها فإن الحكومة العراقية ترحب بذلك، ولم ير مجلس

الوزراء المصري مانعًا من إجابة هذه الرغبة العراقية بجلسته المنعقدة في ٢٤ ديسمبر ١٩٤٤م [٥٧]، وردت الحكومة العراقية بأنها تقدر هذه المنة الكريمة وشعور التعاون الودي مع الحكومة المصرية، وأكدت عزمها على ندب أخصائيين مصريين لهم خبرة كافية في الشئون الزراعية لاستخدامهم في العراق في المستقبل القريب، وأنها قررت في ذات الوقت اعتبار الهيئة الفنية الزراعية التي ستوفدها الحكومة المصرية إلى العراق لرفع تقاريرها وتوصياتها عن الأمور التي ستعرض عليها هناك ضيفًا عليها مدة مكوثها في العراق [٥٨].

وأخذت تتواتر من ذلك الحين طلبات الحكومة العراقية للتعاقد مع مهندسين مصريين كبار، ومفتشين ومرشدين زراعيين للعمل في مشروع إعمار واستثمار أراضي الدجيلة، وكان العراق يشترط في هؤلاء شروطًا ومؤهلات محددة، كأن يكونوا حائزين على إجازات من مؤسسات تعليمية عالية، وأن تكون لهم خدمة بعد التخرج لدى الحكومة المصرية أو في المؤسسات الخاصة، وأن يكون انتدابهم قابلاً للتمديد وفق رغبة كلا الطرفين. كما كان يفضل من سبق له العمل في المشروعات الزراعية الكبرى في مصر [٥٩].

وهكذا عززت خطط التنمية في العراق التعاون الفني والتقني بينه وبين مصر، وقد شمل الدعم الفني المصري للعراق كافة النواحي الإدارية والتنظيمية والاقتصادية والحضارية، وتجلى ذلك الدعم في المجالات الآتية:

(١)سن التشريعات والقوانين:

وقد برز في هذا المجال أحد أكبر رجال القانون في مصر والعالم العربي خلال القرن العشرين ،وهو الدكتور عبد الرازق السنهوري بك الذي يرجع إليه الفضل في صياغة القانون المدني العراقي عندما كان معارًا إلى بغداد عام ١٩٣٥م، ولكنه لم

يتمكن من إكماله، ورغبة من الحكومة العراقية في استئناف العمل لإنجاز مشروع القانون، فقد قررت الاستعانة به مرة أخرى للتعاون مع رجال القانون العراقي من أجل إتمام المشروع المذكور؛ وذلك توثيقًا للصلة بين التشريعين المصري والعراقي، وتعزيزًا للروابط الأدبية والثقافية بين القطرين الشقيقين، وثقة من الحكومة الملكية العراقية بأن السنهوري هو خير من يمكن الاستعانة بهم في هذا الاصلاح الاجتماعي الخطير، وذلك بالنظر لما لهذا العالم الجليل من الكفاءة القانونية المشهودة في العالم العربي، ولسبق اشتراكه – حين كان عميدًا لكلية الحقوق في بغداد – في أول لجنة ألفت لصياغة القانون المدني العراقي، وقد وضع آنذاك لائحة لقانون البيوع لاقت عظيم الاستحسان في الأوساط القانونية العراقية (٦٠).

ولخشية الحكومة العراقية من عدم تقبل الأوساط القانونية في مصر لفكرة التخلي عن السنهوري والذي كان يشغل وقتها رئيس لجنة تعديل القوانين بوزارة العدل، فقد طلبت الحكومة العراقية أن يكون انتدابه لمدة لا تزيد عن السنة الواحدة يمكن خلالها إتمام مشروع القانون المدني، كما طلبت وساطة وزارة الخارجية لدى وزارة العدل حتى توافق الأخيرة على هذا الندب ، فكتبت الخارجية إلى العدل موصية بقبول طلب الحكومة العراقية توثيقًا للروابط التي تجمع بين القطرين الشقيقين (٦١).

وعندما كان نوري السعيد على رأس الوزارة العراقية عام ١٩٤٢م كانت لديه رغبة شديدة في أن يتولى السنهوري الاستشارة الفنية القانونية للحكومة العراقية، ولكن الحكومة المصرية أبدت هذه المرة عدم استعدادها لإجابة هذا المطلب، وعدم إمكانية الاستغناء عن السنهوري في هذا الوقت (٦٢).

كما زارت وفودٌ عراقية تابعة لوزارة العدل مكتب التشريع بوزارة العدل المصرية عام ١٩٤٥م، ولقيت خلال هذه الزيارات مساعدات وتسهيلات كبيرة وحفاوة كريمة (٦٣).

(٢)في مجال التنظيم والإدارة:

أفاد العراق فائدة كبرى من الدعم الفني المصري في مجال التنظيم والإدارة، ولاسيما فيما يتعلق بترتيب أمور الوزارات الخدمية المهمة كالصحة والشئون الاجتماعية، فقد طلب العراق من الحكومة المصرية أن تمده بكافة القوانين واللوائح والأنظمة والمعلومات التي تتعلق بوزارة الصحة العمومية المصرية، وكذلك كل المعلومات المتعلقة بالمؤسسات الفنية التابعة لوزارة الصحة وفروعها في المديريات والأقاليم التي تستهدف مكافحة الأمراض المتوطنة وغيرها [٦٤]، ثم عادت الحكومة العراقية وأعلنت عن رغبتها في انتداب خبير مصري كبير؛ لدراسة وتنظيم الإدارة الصحية بالعراق والاستفادة من خبرته في شئون الصحة، وأن حاجتها ماسة إلى هذا الخبير لدراسة الدوائر الصحية هناك وتقديم التقرير اللازم عنها [٦٥].

وقد قامت وزارة الصحة المصرية بترشيح الدكتور حافظ أمين مدير قسم الأغذية بالوزارة للقيام بهذه المهمة [٦٦]، وعندما أعادت الحكومة العراقية الكرة وطلبت خبيرًا آخر للاستفادة من خبرته في الشئون الصحية في البلاد أمدتها الصحة بالدكتور أحمد الحلواني أحد كبار موظفي وزارة الصحة المصرية [٦٧]، كما كانت مصر قد استقبلت الدكتور سامي شوكت مدير الصحة العامة العراقية الذي كان موفدًا إليها في مهمة رسمية للاطلاع على الشئون العامة المتعلقة بالمسائل الصحية وقدمت له كافة المساعدات والتسهيلات [٦٨].

كذلك طلب العراق إمداد وزارة الشئون الاجتماعية العراقية بالقرارات والأنظمة واللوائح التي أصدرتها وزارة الشئون الاجتماعية المصرية، وكذلك التشريعات التي قامت بها الوزارة على ضوء البحوث التي أجرتها في العواصم الأوربية عند بدء تأسيس تلك الوزارة في مصر [٦٩]، ثم عاد وطلب – كما فعل بالنسبة لوزارة الصحة – إمداده بخبير لتنظيم وزارة الشئون الاجتماعية لديه على نمط وزارة الشئون الاجتماعية في مصر

(٧٠)، ولم يكتف العراق بذلك بل أرسل موظفاً عراقياً كبيراً لدراسة تنظيم الشئون الاجتماعية والخدمات التي تقوم بها في مصر (٧١)، وفي عام ١٩٥٥م قررت وزارة الشئون الاجتماعية العراقية إرسال بعثة فنية لزيارة مؤسسات العمل والضمان الاجتماعي والمساكن الشعبية، والوقوف على طبيعة سير العمل في تلك المؤسسات، واكتساب الخبرة اللازمة في هذا المجال (٧٢).

كما أرسل العراق السيد أرشد العمري أمين العاصمة العراقية إلى مصر للاطلاع على عمل المجالس البلدية، ولقي كل مساعدة ممكنة من السلطات المصرية مما سهل عليه أمر المهمة التي أُوفِد من أجلها (٧٣).

كما أُوفِدت في عام ١٩٤٥م بعثة من قبل مصلحة الضرائب في العراق إلى مصر لاختيار بعض الموظفين المصريين لاستخدامهم هناك، وللاطلاع على سير أعمال ضريبة الدخل وكيفية تطبيق القوانين والأنظمة المتعلقة بها في مصر، وقد زارت البعثة مصلحة الضرائب المصرية وبعض مأموريات الضرائب في الأقاليم، واطلعت على سير العمل فيها، وحصلت على كافة البيانات والمعلومات التي طلبت البعثة الوقوف عليها (٧٤).

(٣)في مجال الإحصاء والتعداد:

قام تعاونٌ وثيقٌ بين الحكومتين المصرية والعراقية قوامه إرسال موظفين عراقيين إلى مصر لدراسة أساليب الإحصاء والتعداد المتبعة فيها، بل والمشاركة في عمليات التعداد السكاني ذاتها اكتسابًا للمران والخبرة ، وأول من زار مصر لهذا الغرض هو مدير قسم التجارة والاقتصاد في وزارة المالية العراقية، فقد زارها لمدة أسبوعين من أجل درس أساليب الإحصاء فيها، والاطلاع على جميع الأعمال والنظم الإحصائية المتبعة، وعلى النشرات والمطبوعات التي تصدرها (٧٥)، وقد لقي الرجل في أثناء تتبعه مسائل الإحصاء كل مساعدة من جميع موظفي مصلحة الإحصاء العامة، كما زودته

المصلحة بنسخة من كل نشرة من نشرات إحصاء الأنفس المصرية، وطلبت من المطبعة الأميرية أن تضيف القنصلية الملكية العراقية إلى قائمة الجهات التي ترسل لها هذه المطبوعات في المستقبل بطريق التوزيع المجاني (٧٦).

ثم أرسلت الحكومة العراقية مندوبًا آخر للتدريب على أعمال الإحصاء في مصلحة عموم الإحصاء والتعداد المصرية، وفي هذه المرة أوصت المصلحة بأن يكون حضور المتدرب العراقي متفقًا مع ساعات العمل الرسمية وهي حوالي ست ساعات عمل يوميًا؛ لتكون الفائدة من زيارته أوفى وأتم، وليتمكن من الاطلاع على جميع الأعمال الخاصة بتلك المصلحة (٧٧).

وفي عام ١٩٤٧م صحت عزيمة الحكومة العراقية على إجراء إحصاء عام للنفوس في العراق، وكانت الحكومة المصرية تجري في نفس الوقت إحصاءً مماثلاً، فاستفسرت الحكومة العراقية من نظيرتها المصرية عن إمكانية إرسال بعثة عراقية من مديرية النفوس العامة العراقية إلى مصر؛ للاطلاع والوقوف على إجراءات مصلحة التعداد المصرية بالنسبة لما كانت تجريه من تعدادٍ للسكان في مصر، بل وإمكانية إشراك بعض أفراد هذه البعثة إشراكًا فعليًا في عملية التعداد حتى يكتسبوا المران الكافي، وحتى يمكن للعراق أن يستفيد منهم في عملية التعداد العام التي تزمع الحكومة العراقية إجراءها في وقت قريب، ونظرًا لغرابة هذا المطلب وخشية الحكومة العراقية من رفضه من قبل السلطات المصرية، فقد آثرت إبداء الرغبة عن طريق مفوضيتها شفويًا أولاً؛ حتى تتأكد من موافقة السلطات المصرية وقبولها المطلب العراقي، ثم كتابةً بعد ذلك، بعد أن شعرت بعدم ممانعة السلطات المصرية في حضور هذه البعثة والاشتراك في التعداد العام (٧٨).

(٤)في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية:

وفي هذا المجال كانت المساعدات الفنية المصرية للعراق أكثر بروزاً عن غيره من المجالات؛ فقد أسهم الفنيون المصريون في بناء شبكة الاتصالات الهاتفية في بغداد، وفي مد خطوط التلغراف بين المدن العراقية المهمة في الشمال والجنوب والشرق والغرب، ولم تدخر مصلحة التليفونات والتلغرافات المصرية وسعًا في مد يد العون إلى نظيرتها العراقية، وإسعافها بالمهندسين والفنيين اللازمين لمد وتشغيل خطوط البرق والهاتف العراقية.

وأول من عمل من المصريين في هذا المجال في العراق هو إبراهيم حسن جبريل المهندس بمصلحة التليفونات والتلغرافات المصرية، حيث استعانت به الحكومة العراقية في تأسيس وتعميم خطوط التليفون الآلي في بغداد لمدة سنة واحدة ثم عاد إلى وظيفته في مصر، ونظرًا لأن الحاجة قد دعت من جديد إلى استعارة خدماته مرة أخرى، فقد رجت وزارة المواصلات العراقية من السلطات المصرية الموافقة على انتدابه للخدمة في العراق لمدة سنة جديدة قابلة للتمديد بنفس الشروط التي انتدب بها سابقًا، مع منحه ما يمنح الموظفين العراقيين ممن هم على درجته من مخصصات المعيشة والتعيينات التي يتجهزون بها من قبل سلطات التموين في الحكومة العراقية [٧٩].

وقد انضم إلى إبراهيم في إعارته الجديدة مهندس مصري آخر للعمل في المشروع نفسه، ونظرًا للمهارة التي أبداها كل منهما في عمله، ولحسن سلوكهما، ولعدم اكتمال المشروع الذي يعملان عليه [شبكة الهاتف الآلي الجديدة في بغداد] فقد تقرر تمديد عقد استخدامهما لسنة أخرى، كما تقرر الاستعانة بثمانية فنيين مصريين آخرين شرط أن تتوفر فيهم المؤهلات الآتية:

١- أن تكون لهم خبرة سابقة في أعمال وصيانة أجهزة الهاتف الآلي لمدة خمس سنوات على الأقل.

٢- أن تكون لديهم ثقافة نظرية كافية في خطوط الهاتف الآلي، والقدرة على

شرحها وإفهامها للآخرين.

٣- أن تكون لديهم القدرة على اكتشاف مواطن الخلل والعطل وإصلاحها.

٤- أن يشترط في أحدهم أن يكون قد حاز على خبرة في أجهزة حاملات الأمواج المكشوفة.

٥- أن يتقنواْ اللغة الإنجليزية.

ونظرًا للحاجة الماسة إلى استخدام هؤلاء الفنيين في مختلف المشاريع الفنية لمصلحة التليفونات العراقية، والرغبة في سد النقص الحاصل في الفنيين لدى المصلحة المذكورة، فإن السلطات العراقية تمنت على المسئولين المصريين سرعة إنجاز هذا الأمر (٨٠).

ثم عادت المصلحة المذكورة وطلبت ستة فنيين آخرين لا يقلون في المستوى الفني عن سابقيهم، بالإضافة إلى رئيس عمالٍ له خبرة كافية في إدارة وصيانة الخطوط الهوائية، ونصب وتركيب أجهزة ومعدات المشتركين وغير ذلك من المؤهلات التي تفتضيها طبيعة العمل، وكذلك مهندس توصيل، ومهندس محطة لاسلكية للإذاعة العراقية ، وقالت المفوضية العراقية: "إن كل تسهيلات يمكن إسداؤها بهذا الشأن ستكون موضع التقدير والامتنان" (٨١).

ولم تدخر مصلحة التليفونات المصرية وسعًا في سبيل تحقيق ما تطلبه السلطات العراقية، وبذل مديرها ووكيله من الجهود ما استحقا عليه ثناء المفوضة العراقية بالنظر لما أبدياه من المساعدات لإنجاز مهمة ممثلي الحكومة العراقية لانتداب مهندسين وفنيين للاستخدام في مديرية البريد والبرق العامة في العراق، كما نالا ثناء آخر لحسن انتقائهما واختيارهما للمنتدبين: "والذين قاموا بخدمات جليلة أثناء اشتغالهم في العراق كانت مبعث الارتياح والاطمئنان" (٨٢).

ومنذ ذلك الوقت ومديرية البرق والبريد العراقية تعتمد اعتمادًا رئيسًا على الخبرة الفنية المصرية في أعمالها، ولا يمر عامٌ إلا ويزور مصر مندوبون عنها؛ لانتقاء من يرون ضرورة التعاقد معهم من الفنيين المصريين من أجل ضمان استقرار أعمال المصلحة، كما كانت حريصة على تجديد خدمات من تعاقدت معهم بالفعل سنة بعد أخرى رغم ندرة الخبيرين في هذا المجال، ولكنها كانت ترتكن دائمًا إلى رغبة المسئولين المصريين في دعم العلاقات مع الأقطار العربية رغم ما يكتنف هذه الرغبة من صعوبات في بعض الأحيان، فقد كتبت مديرية البريد والبرق العامة العراقية إلى كبير المهندسين بمصلحة التليفونات والتلغرافات المصرية قائلة: "إن المهندسين المصريين الذين تكرمت مصلحتكم إعارة خدماتهم لنا قاموا بخدمات مفيدة جدًا لهذه الإدارة، وبما أن هذه الإدارة لا تزال بحاجة ماسة إلى خدمات مهندسين إضافيين، ولعلمنا بميل سعادتكم إلى مد يد المساعدة للأقطار العربية بصورة عامة وللعراق خاصة، فإننا تغتنم الفرصة للاستفسار عما إذا كان في الإمكان إعارتنا خدمات بعض المهندسين الآخرين" (٨٣).

وتكررت هذه الرغبة العراقية أعوام ١٩٤٥م (٨٤)، ١٩٤٦م (٨٥)، ١٩٤٧م (٨٦) ولكنها في هذا العام الأخير أخذت شكل بعثة فنية من موظفي مصلحة التليفونات والتلغرافات ترسلها الحكومة المصرية إلى العراق؛ لتقديم الدعم الفني والاستشاري للجانب العراقي في هذا المجال.

وبالإضافة إلى الاستعانة بالخبراء المصريين فقد أرسلت الحكومة العراقية عددًا من العمال الفنيين العراقيين؛ للدراسة والتدريب والتمرين في مدرسة التليفونات والتلغرافات المصرية بهدف الحرص على إكسابهم الخبرة والمهارة اللازمتين لطبيعة أعمالهم (٨٧)، كما أرسلت أحد الفنيين للتدريب على أعمال اللاسلكي بمدرسة المساعدات الفنية بمطار ألماظة، حيث أتم دراسة الاتصالات بالتليفون اللاسلكي

والتمرين عليه [٨٨].

(٥) في مجال المساحة وما يتعلق بها من أعمال [٨٩]:

وفي هذا المجال كان اهتمام العراق بتدريب المساحين العراقيين على يد خبراء مصريين أكبر من اهتمامه بانتداب مهندسي المسح المصريين، حيث لم يكن يعمل من مهندسي مصلحة المساحة المصرية بالعراق سوى ثلاثة [٩٠]، وقد امتدت فترة عملهم هناك لمدة أربعة أعوام من عام ١٩٤٦م إلى عام ١٩٥٠م [٩١]، ثم أعيدواْ إلى مصر لحاجة مصلحة المساحة إليهم في أعمالها، رغم تمسك حكومة العراق بهم حتى أن وزارة الخارجية العراقية طلبت بإلحاح [ولأربع مرات] مدَّ إعارة أحدهم لفترة أخرى؛ لأن الحكومة كانت في حاجة ماسة إلى خدماته، حيث إن مديرية الري العامة بالعراق كانت قد أسندت إليه تنفيذ بعض الأعمال الفنية المساحية وإعداد تقارير بشأنها، فأنجز بعضها وبقي إتمام بعضها الآخر متوقفًا على عودته إلى العراق، وأوصت الخارجية المصرية بإجابة مطلب الحكومة العراقية صونًا للعلاقات القائمة بين البلدين، خصوصًا وأن الحكومة العراقية قد كررت رجاءها الموافقة على انتداب المهندس المذكور عدة مرات مما يوحي بأهمية ذلك بالنسبة لها، وكان الإلحاح العراقي وتوصية الخارجية دافعاً لأن يوافق مجلس الوزراء على ندب المهندس المطلوب للعراق لفترة أخرى [٩٢].

ورغم سعي الحكومة العراقية لتعزيز هؤلاء المهندسين الثلاثة بآخرين من مصلحة المساحة المصرية، إلا أن هذا السعي كان يصطدم غالبًا باعتذار مصلحة المساحة عن عدم إمكانها الاستغناء عن مهندسين آخرين؛ لشدة حاجة المصلحة إليهم اكتفاءً بالثلاثة الموجودين في العراق [٩٣]، وقد أدى هذا الشح في مهندسي المسح المصريين إلى اتجاه الحكومة العراقية لتدريب المساحين العراقيين إما في مصر أو في العراق.

وأول محاولة من هذا النوع تمثلت في إرسال الحكومة العراقية أحد موظفي مصلحة المساحة العراقية للتدريب على فن الطباعة بمصلحة المساحة المصرية، ولكن الرجل كانت تنتابه نوبات صرعٍ أحيانًا حتى أنه حاول الانتحار، وأدخل المستشفى وعولج ، ثم خرج منها ولم يعد إلى تدريباته في مصلحة المساحة [٩٤] ، ففكرت الحكومة في إرسال بعثة تعليمية متكاملة لدراسة الهندسة الطبوغرافية (المساحة) وهي تلك البعثة التي تضاربت بشأنها الآراء بين المسئولين المصريين ما بين مؤيد؛ لإلحاقها بمدرسة الهندسة الملكية بالجيزة والتابعة لوزارة المعارف، وما بين مؤيد لإلحاقها بمدرسة المساحة التابعة لوزارة المالية ، وبات يخشى كل الخشية من أن يؤدي هذا الخلاف إلى تأخير البت في مصير البعثة العراقية إلى إلغائها جملة [٩٥].

وقد كان من رأي مسئولي "المعارف" أنه لما كانت البعثة العراقية ترغب في التخصص في دراسة المساحة دون غيرها من المواد؛ فإن مدرسة المساحة التابعة لوزارة المالية أوفق وأنسب لهؤلاء الطلبة من مدرسة الهندسة وذلك للأسباب التالية:

- **أولاً:** أن المساحة تدرس بمدرسة الهندسة كعلمٍ فرعي في السنين الأولى والثانية.
- **ثانيًا:** في مدرسة الهندسة يوجد فرعٌ للتخصص في علم المساحة العالية أثناء الدراسة بالسنة النهائية فقط. ولا يقتصر الطلبة فيه على دراسة المساحة وحدها ، وهذا يعني أن المتخرج من مدرسة الهندسة وفق هذا النظام يصبح مهندسًا مدنيًّا أولاً ، ويمتاز بالتخصص في فن المساحة فوق ذلك [٩٦].

ومع ذلك فقد استقر المقام بالبعثة العراقية – أخيراً – في مدرسة الهندسة الملكية بالجيزة، ربما لرغبة الحكومة العراقية في أن يجمع الطلاب المبتعثون بين علمي الهندسة والمساحة.

وفي عام١٩٣٤م أرسلت مصلحة المساحة العراقية أحد موظفيها للتدريب

بقسمي التصوير الشمسي والطباعة بمصلحة المساحة المصرية، وقد نال الرجل قسطًا وافرًا من التمرين والخبرة من الوجهة الفنية، وتمكن من عمل لوحات طباعة ليثوغرافية [أوفست] واشتغل مدة في صنع الأكليشيهات [القوالب]، وفي أثناء تدريبه في المطبعة حصل على الخبرة اللازمة في مختلف فروع الطباعة الليثوغرافية والطباعة بالحروف (٩٧).

وفي عام١٩٥٢م استضافت مصلحة المساحة المصرية متدربًا آخر من العراق للتمرن على أعمال التصوير الضوئي [تصوير الخرائط] وعلى أعمال الفوتوستات بمصلحة الشهر العقاري والتوثيق (٩٨)، ثم استضافت اثنين آخرين لذات الغرض عام ١٩٥٤م (٩٩).

أما فيما يتعلق بتدريب المساحين العراقيين داخل العراق، فقد تعاقدت الحكومة العراقية من أجل تحقيق هذا الهدف مع اثنين من مهندسي المساحة المصريين؛ وذلك لتدريب المساحين العراقيين على أعمال المسح المختلفة (١٠٠).

(٦)في مجال الإنتاج الحيواني والداجني والبيطرة:

يبدو الدعم المصري للعراق واضحًا في هذا المجال من خلال شغل أحد الأطباء البيطرين المصريين لوظيفة مدير الأمور البيطرية بالعراق لمدة ثلاث سنوات (١٠١)، وذلك بناء على طلب الحكومة العراقية، وقد رشحت وزارة الزراعة المصرية لهذا المنصب الدكتور أحمد شكري مفتش بيطري قسم القاهرة، وقالت عنه: إنه حصل على دبلوم مدرسة الطب البيطري المصرية عام١٩١٥م وتدرج في وظائف قسم الطب البيطري، وشغل وظائف ذات مسئولية كبيرة فقد كان رئيسًا للمحاجر الصحية البيطرية في المنافذ الشرقية ، ثم مديرًا للمستشفيات البيطرية، ثم مفتشًا لمنطقة القاهرة (١٠٢)، كما أنه متخصصٌ في إنماء الثروة الحيوانية كما هو شرط الحكومة العراقية (١٠٣).

كما استعان العراق بجملة من الأخصائيين في تنمية الثروة الحيوانية كان منهم أحد الأساتذة بكلية الزراعة بجامعة فؤاد الأول، وقد زكت الجامعة ترشيحه بقولها: "إنه اختيارٌ صادف أهله ، فإن مؤهلاته تجعله جديرًا بهذا العمل" (١٠٤) واستعان كذلك بأخصائيين لتنمية الثروة الداجنة، وقد اشترط العراق أن يكون المرشحون من موظفي الحكومة المصرية على أن يتحمل العراق نفقات الذهاب والإياب للأسرة كاملة (١٠٥).

ويرتبط بالثروة الداجنة إنشاء معامل التفريخ، وكان مدير الزراعة العامة في العراق قد استغل فرصة تواجده في مصر في أبريل من عام ١٩٤٤م، وتحادث مع السلطات المصرية المختصة بشأن إمكانية تعميم مشروع تفقيس البيض صناعيًّا في العراق حسب القواعد المتبعة في مصر، ولما كانت هذه الصناعة في مصر منحصرة في أيدي عائلات معينة، فقد رجا السلطات المصرية أن تنتقي وترشح إحدى العائلات التي مارس أفرادها هذه الصناعة مدة كافية؛ لتقيم في العراق ثلاث سنوات تقوم خلالها بإنشاء أول معملٍ لتفريخ الدجاج، وتدريب عددٍ من العمال العراقيين على هذه المهنة (١٠٦).

وقد وقع الاختبار على إحدى الأسر القاطنة في طنطا بمديرية الغربية وتمتلك معملاً من هذا النوع، وتتمتع بخبرة كافية في هذا المجال.

وقد اشترطت الأسرة أن يصحبها في هذه المأمورية أحد العمال المساعدين، وأن تضمن لها الحكومة العراقية الحصول على المواد الغذائية والكساء والمواد الأخرى الضرورية وفقًا لنظم التموين المتبعة هناك، وأن تتحمل عنها الحكومة العراقية كافة نفقات العلاج، وأن تمنحها راتبًا شهريًّا ملائمًا، وكل ذلك في مقابل القيام بأعمال التفريخ، والإشراف على معامل التفريخ التي ترغب الحكومة العراقية في إنشائها، وتدريب من يلزم من العمال العراقيين على هذه المهنة (١٠٧).

وقد سافرت الأسرة المصرية إلى العراق يصحبها أحد الأطباء البيطريين،

وصادف عملها هناك نجاحًا كبيرًا، وبعد مرور عام أكدت المفوضية الملكية المصرية ببغداد أن الأسرة "في حالة طيبة جدًا، وأنها مرتاحة إلى عملها" (١٠٨).

كما يبدو هذا الدعم أيضًا من خلال الموافقة على تدريب الأطباء البيطرين العراقيين في قسم الطب البيطري التابع لوزارة الزراعة المصرية على مكافحة الأمراض الوبائية التي تصيب الثروة الحيوانية والداجنة، ومعرفة طرق الوقاية من هذه الأمراض، وإعداد هؤلاء الأطباء لتلقي دراسات أعمق في هذه المجالات من خلال تأهيلهم للالتحاق بالجامعات الأوروبية، وخير مثل لذلك الدكتور نجم الدين عبد الله العراقي الذي تخرج من الكلية البيطرية البنغالية في الهند، وتدرب سنة في المعهد الإمبراطوري البيطري في الهند كذلك على علم البكتريولوجي (١٠٩) وتحضير الأمصال المضادة، ومع ذلك فقد رأت مديرية الأمور البيطرية الملكية ببغداد ضرورة إيفاده إلى مصر للتخصص بأمراض الدجاج وتحضير الأمصال المضادة لها، بالنظر لما لاحظته المديرية المذكورة من اهتمام قسم الطب البيطري بوزارة الزراعة بهذه الأمراض (١١٠). وقد التحق المذكور بهذا القسم، وحصل على أقصى ما يمكن من التمرين على أعمال المعمل الباثولوجي (١١١)، وباشر كيفية تشخيص الأمراض التي تصيب مختلف الحيوانات والطيور (١١٢)، واقترح القسم – إتمامًا للفائدة – أن يتخذ اللازم؛ لكي يستكمل الباحث هذه الدراسة في إنجلترا لمدة سنة واحدة للحصول على دبلوم في علم الميكروبات كما هو متبعٌ عادة من إيفاد الأطباء المصريين للخارج بعد تدربهم على أعمال المعمل الباثولوجي (١١٣)، وفي نفس هذا المعمل أيضًا تلقى زميله الدكتور عبد الحميد راشد تدريبًا وافيًّا على مقاومة أمراض الثروة الداجنة بصورة شاملة كذلك (١١٤).

(٧)في مجال الزراعة والبستنة:

ومن الغريب في هذا المجال أن مصر كانت هي البادئة بإرسال بعثاتٍ زراعية

إلى العراق، عندما أوفدت مدير قسم البساتين في وزارة الزراعة مع مساعده بهدف درس أحوال البساتين في العراق، وأخذ نماذج مختلفة من أنواع النخيل العراقي، وكما كان من المتوقع فقد حصلت البعثة المصرية على كل مساعدة ممكنة، ولكن الحكومة العراقية – وقد كانت لم تُحَط علمًا مسبقًا بأمر هذه البعثة – قد رأت أن من المناسب أن يتم إعلامها بأمورٍ كهذه عندما تقرر الحكومة المصرية إيفاد بعثات رسمية كالبعثة التي نحن بصددها، وقد اعتذرت الحكومة المصرية بأنه لما لم يكن لدى العراق تمثيل دبلوماسي في القطر المصري، فقد اعتمدت الحكومة على دار المندوب السامي البريطاني في مصر للقيام بدور الوساطة بينها وبين السلطات العراقية المختصة، ووعدت بتجنب أي تقصير من هذا النوع قد يحدث في المستقبل (١١٥).

على أية حال فإن هذه البعثة لم يكن الهدف منها الحصول على دعم فني يقدمه العراق لمصر بقدر ما كان غرضها استجلاب أنواعٍ معينة من نخيل التمور حبت بها الطبيعة العراق في حين حرمت منها مصر، أما الخبرة والدعم الحقيقين في المجال الزراعي فقد قدمتهما مصر للعراق في مناسبات عدة (١١٦)، مثل الاستعانة بالأخصائيين المصريين؛ ليكونوا مدراء مناطق زراعية ويقوموا بالتوجيه والإرشاد الزراعي في المنطقة الزراعية والإدارية التي يرأسها كل منهم (١١٧)، أو الاستعانة بخبرتهم في مقاومة الحشرات وتأسيس المزارع وتنظيمها وزراعة الحمضيات وإنشاء مشاتلها وبساتينها وتنظيم توزيعها (١١٨)، وكمدراء للحقول التجريبية للخضروات والمشاتل (١١٩)، أو في مجال الاقتصاد الزراعي والإحصاء والتفتيش الزراعي وإكثار البذور ومقاومة الآفات والتجارب الزراعية (١٢٠) وغير ذلك.

كما عمل بعض المصريين كخبراء في قسم التجارب الزراعية التابع لمديرية الزراعة العراقية (١٢١)، أو بقسم الكيمياء (١٢٢) أو مدرسين في مدرسة الزراعة (١٢٣) التابعين لمديرية الزراعة العامة العراقية أيضًا، وقد امتدت خدمة هؤلاء الخبراء في

العراق لفترات طويلة، كونهم حازواْ ثقة الحكومة العراقية [١٢٤]، ورغم أن انتدابهم كان محصورًا بسنوات معينة إلا أن المسئولين العراقيين كانوا يطلبون من السلطات المصرية الموافقة على مد إعارتهم لمددٍ أخرى إضافية للحاجة الماسة إليهم في مجال أعمالهم [١٢٥]، كما وصل بعضهم إلى مناصب قيادية مهمة مثل عبد العزيز عبد الله سالم الذي اختير مستشارًا زراعيًّا للحكومة العراقية، وتوجه إلى العراق على رأس بعثة زراعية كبيرة مهمتها دراسة مشروع إحياء الأراضي الصالحة للزراعة في القطر العراقي [١٢٦].

كما أوفد العراق إلى مصر عددًا من الأخصائيين من مديرية الزراعة العامة به؛ لاكتساب المران والخبرة في المجال الزراعي، مثل السيد عبد الجبار بكر مدير شعبة البساتين الذي أُرسِل إلى مصر لمدة ثلاثة أشهر للاطلاع على التجارب والأعمال الزراعية بها ، وبخاصة ما يتعلق منها بزراعة البساتين ، ودراسة الخضروات والفاكهة التي يمكن إدخال زراعتها إلى العراق [١٢٧]، كما أوفد العراق أحد الأخصائيين الزراعيين لزيارة المعرض الزراعي المصري، والمختبرات الكيميائية في وزارة الزراعة المصرية، وكذلك مصلحة الكيمياء [١٢٨].

أما إدارة القصور الملكية في بغداد فقد أوفدت بستانيًا من بستانييها إلى مصر بغرض التدريب العملي على زراعة الزهور وأشجار الزينة والعناية بها، والأمور التي لها علاقة بتنظيم الحدائق الخاصة، وتمنت الإدارة أن ينال البستاني أكبر قسطٍ ممكن من التدريب في هذا المجال، خصوصًا وأن النية متجهة إلى إبقائه في مصر سنة كاملة؛ ليتمكن من الإحاطة بحالة المواسم السنوية الأربعة [١٢٩].

وقد ألحق البستاني العراقي بمحطة تجارب نباتات الزينة والأزهار التابعة لقسم البساتين بالجزيرة، وأعطيت التعليمات لمسئولي المحطة بمعاملته معاملة موظفيها من حيث الحضور والانصراف في المواعيد المقررة، والغياب في الإجازات الرسمية

والعطلات والأعياد [١٣٠]، ومن جانبها كانت المفوضية العراقية تتابع نشاطه باستمرار، وتطلب من الخارجية المصرية تزويدها بتقارير عن درجة تقدمه في دراسته العملية، وقد طمأنتها "الزراعة" بأن قابلية الرجل للتعلم وحبه لعمله جيدة جدًا، وأنه يحرز تقدمًا مستمرًا منذ إلحاقه بالحديقة [١٣١].

وهكذا كان مجال الزراعة والبستنة من المجالات المهمة التي أفاد العراق من الخبرة المصرية الكبيرة فيهما، وهي خبرة اكتسبها المصريون عبر آلاف السنين من الدربة المستمرة في هذا المجال.

(٨)في مجال الري والصرف:

وهو من أهم المجالات التي قدمت فيها مصر دعمًا فنيًّا للعراق مرده إلى تشابه نظم الري في كلٍ من البلدين – كما أسلفنا – وإلى سبق مصر في ميدان مشروعات الري الكبرى المتعلقة بضبط المياه وتنظيم جريانها مثل إنشاء السدود والخزانات وبناء القناطر وشق الترع وعمل المصارف، وغير ذلك من مشروعات الري والصرف الكبيرة التي أقامتها مصر طوال القرنين التاسع عشر والعشرين بغرض تعظيم الاستفادة من مياه نهر النيل وزيادة رقعة مساحة الأراضي الزراعية، ومن ثم مضاعفة الانتاج الزراعي.

وقد عمل العراق على الاستفادة من الخبرة المصرية الواسعة في هذا المجال، وسلك من أجل ذلك طريقين متوازيين.

- **الأول:** الاستعانة بمهندسين مصريين أكفاء في مجال الري للاستفادة من خبرتهم الكبيرة في العراق.
- **الثاني:** إرسال مهندسين عراقيين إلى مصر في بعثاتٍ علمية بهدف الاطلاع على نظم الري فيها، ومعاينة المشروعات الكبيرة التي أقيمت على نهر النيل لتنظيم جريان مياهه، واكتساب الخبرة اللازمة في هذا

المجال.

ففيما يتعلق بالمسلك الأول لم تتوانَ مديرية الري العامة في العراق عن إعلان رغبتها في انتداب مهندسين مصريين للعمل في شئون الري في العراق، ويلاحظ أن انتداب هؤلاء المهندسين كان يتم لفترات مطولة لم تكن لتقل عن خمس سنوات (١٣٢)، بخلاف المنتدبين في المصالح الحكومية الأخرى الذي كان يتم انتدابهم لسنة أو لسنتين قابلتين للتجديد وفق ظروف العمل، كما كان يشترط في مهندسي الري المصريين خبرة لا تقل عن ثمان سنوات من العمل الحكومي في مجال الري (١٣٣)، وفي الوظائف المهمة كان شرط الخبرة يصل إلى خمسة عشر عامًا من العمل في الوظائف المختلفة في مصلحة الري المصرية (١٣٤)، كما يلاحظ حرص الدوائر العراقية المختصة على إنهاء قضايا انتداب المهندسين المصريين المطلوبين لحاجات الري في العراق بسرعة كبيرة نظرًا لأن الحاجة إليهم تكون عاجلة، حتى لو اقتضاها الأمر طلب وساطة الخارجية المصرية في ذلك (١٣٥).

كما كانت حكومة العراق حريصة على استخدام كبار موظفي وزارة الأشغال سواء ممن هم على رأس العمل أو أحيلواْ إلى التقاعد بصفة خبراء في مشاريع الري الكبرى في العراق (١٣٦).

وأما فيما يتعلق بإرسال البعثات الفنية العراقية إلى مصر، فقد حدث ذلك منذ وقت مبكر عندما أرسلت حكومة العراق المستر أيونيدس إلى مصر لعمل أبحاثٍ تتعلق بالري، حيث أمضى المذكور نحو الستة أسابيع في دراسة أعمال قسم الأبحاث المائية التابع لوزارة الأشغال (١٣٧)، ثم أوفدت المهندس عبد الأمير أفندي للوقوف على أمور الري والاستفادة من الأنظمة المتبعة فيها" (١٣٨) وأكدت الأشغال المصرية ترحيبها بالزائر العراقي، واستعدادها لتقديم كل المساعدات والتسهيلات الممكنة له، ثم أرسلت

السيد أبكار أوهانسيان" للاطلاع على بعض شئون الري في القطر المصري [١٣٩].

ومنذ الأربعينات من القرن العشرين أصبحت البعثات العراقية إلى مصر لدراسة الري أكثر تنظيمًا وأوفر عددًا وأطول مدة؛ ففي عام ١٩٤٥م أرسلت وزارة الأشغال والمواصلات العراقية بعثة فنية للتدرب على أعمال الري، وطلبت أن يسمح لها في نهاية مدة تدريبها بزيارة المزارع النموذجية التابعة لوزارة الزراعة في سخا [١٤٠] والسرو [١٤١]، وكذلك تفتيش الجمعية الزراعية ببهتيم [١٤٢]، وفي عام ١٩٤٦م أرسلت الوزارة المهندس فائق علي الأمين إلى مصر للتدريب والاطلاع على أعمال الري فيها، على ألا تتجاوز مدة بقائه سنة واحدة، ورغبت "الأشغال" العراقية في أن يلتحق المذكور بمصلحة الري المصرية بغية دراسة نظام الري بمصر دراسة وافية، واقترحت أن يشمل برنامجه التدريبي ما يلي:

(١) دراسة المناوبات في توزيع المياه.

(٢) دراسة قواعد ضبط المياه وتنظيم السجلات الخاصة بها في خزان أسوان وقناطر الدلتا في إحدى مناطق مصر السفلى.

(٣) القيام بدراسة نظام المصارف في مصر السفلى.

(٤) القيام بدراسة توزيع المياه بواسطة السدود في منطقة الفيوم.

(٥) القيام بدراسة القواعد والتشكيلات المتبعة في صيانة الترع والمنشآت بما فيها القناطر.

(٦) الاطلاع على ما يلي:

أ. مصلحة الطبيعيات.

ب. مصلحة المساحة.

ج. مصلحة التنظيم في القاهرة.

د. مصلحة الميناء في الإسكندرية.

هـ. مزرعة بهتيم أو مزارع أخرى نموذجية.

وغير ذلك مما تراه مصلحة الري مفيدًا للمذكور أثناء تدريبه [١٤٣].

وفي العام التالي ١٩٤٧م استغل مدير الري العام العراقي فرصة وجوده في مصر وحادث مسئولي وزارة الأشغال العمومية المصرية بشأن رغبة مديريته إيفاد أحد خريجي كلية الهندسة في بغداد إلى مصلحة الطبيعيات التابعة لوزارة الأشغال للتدريب على أعمال جمع المدلولات المائية (Hydraulic Data)، والتي هي كما يلي:

١. أعمال قياس تصرف الأنهار والترع الكبيرة والتمرن على استعمال الأجهزة المختصة بذلك.
٢. أعمال أخذ نماذج من مياه لمعرفة كمية الترسبات التي فيها.
٣. التدريب على أعمال الحسابات الخاصة بالمدلولات المائية.
٤. أية أعمال أخرى تراها مصلحة الطبيعيات ضرورية للمتدرب [١٤٤].

وقد تقرر أن تكون مدة التدريب ستة أشهر، وقد وقع الاختيار على السيد فيليب سليمان ليتلقى هذا التدريب، ولكن الذي حدث أن فترة التدريب قد استطالت لسنة كاملة، وفي نهايتها أمكن لوزارة الأشغال المصرية أن تضع تقريرًا شاملًا عما تلقاه المذكور من معلومات ومهارات وخبراتٍ خلال هذا العام، فقالت: إنه تدرب فعلاً في قسم التجارب ومعايرة مقاييس سرعة التيار وفي قسم اختبارات طلمبات الري والصرف بالقطر المصري ، كما مارس أعمال قسم الأبحاث المائية وأعمال الحساب [١٤٥].

وقد اشترك فعلاً في أعمال معايرة مقاييس سرعة التيار بقناطر محمد علي، كما تدرب على قياس كمية الطمي الراسب بحوض خزان أسوان، وعلى قياس تصرفات طلمبات الري والصرف وقياس التصرف وكمية الطمي بالنيل والترع، وزار قناطر إسنا وشاهد الأعمال الجارية هناك لتقويتها، كما قام أيضًا بزيارات متكررة لمعمل الأبحاث

المائية بقناطر محمد علي لمشاهدة ما يجري هناك من تجارب [١٤٦].

كما قام المذكور بزياراتٍ متكررة لمرصد حلوان الفلكي وشاهد ما به من آلات وتمرن في أقسامه الفنية، ولاسيما في تلك الأقسام التي لها علاقة بطبيعة عمله ثم زار محطة الجعافرة (قرب أسوان) للتمرن على قياس التصرف وكمية الطمي في نهر النيل في تلك المحطة، كما شاهد تجارب تصرف طلمبات محطة البياضية [١٤٧] تمهيدًا لاستلامهما من المقاول، وتؤكد الأشغال أن الرجل كان طوال مدة تدريبه مثالاً المواظبة التامة، وقد أظهر في جميع الأعمال التي اشترك فيها دقة وكفاءة ممتازة [١٤٨].

وفي نفس العام – ١٩٤٧م – أُوفِد إلى مصر أيضًا السيد/طالب محمد المتخرج من كلية الهندسة بجامعة فؤاد الأول والموظف بوزارة المواصلات والأشغال العراقية للتدريب على جميع أعمال قلم الهيدرولوجيا [١٤٩] بمصلحة الطبيعيات وبالإدارة العامة للخزانات وبقسم الأبحاث المائية، كما اطلع على مختلف الأعمال الفنية بمصلحة المساحة [١٥٠].

وفي عام ١٩٤٨م أرسلت السلطات العراقية المهندس أنور رشيد الحسيني لدراسة أعمال الري والصرف في مصر، ووضعت له برنامجًا شاملاً للأعمال التي ارتأت ضرورة أن يطلع عليها المهندس المذكور والتي كان منها:

(١)زيارة سد أسوان وقناطر نجع حمادي وقناطر أسيوط، ودرس نظام ري الحياض فيها وكذلك نظام الري المستديم. (المدة: أربعة أسابيع).

(٢)زيارة منطقة ري المنصورة، ودرس نظام الري فيها، وأعمال الصرف مع محطات القوى الكهربائية المنشأة للصرف، وأعمال استطلاع الأراضي في تلك المنطقة. (المدة: ثلاثة أسابيع).

(٣)زيارة منطقة الفيوم ودرس نظام الري والصرف فيها (المدة: بضعة أيام).

(٤)في القاهرة: زيارة القناطر الخيرية، والمختبر الهيدروليكي، ومصلحة

التنظـيم، ومصـلحة الطبيعيـات، وكليـة الهندسـة، ومصـلحة المسـاحة، ومعرض الجمعيات الزراعية. (المدة: أسبوعان أو ثلاثة).

(٥)زيارة ميناء الإسكندرية، وأعمال سد إدفينا. (المدة: بضعة أيام).

(٦)زيارة قناة السويس. (المدة: يومان أو ثلاثة) (١٥١).

وقد أعطت وزارة الأشغال المصرية التعليمات اللازمة لفروع الوزارة لتسهيل مأموريـة المهندس المذكور [١٥٢]، كما تعهدت قناة السويس بتقديم كافة التسهيلات اللازمة عند زيارة منشآت الشركة في منطقة القناة [١٥٣].

وفي نفس العام (١٩٤٨م) حضرت إلى مصر بعثة فنية عراقية متكاملة تابعة لوزارة الأشغال والمواصلات العراقية، حيث كلف ثلاثة من أعضائها بدراسة أعمال الري ومشروعات الري الكبرى بالوجه البحري، وقد ألحق هؤلاء بقسم المشاريع المدنية، ثم بقلم الرسم في مكتب التفتيش العام لمشروعات الوجه البحري ثم بتفتيش مشروعات شرق الدلتا، ثم تفتيش وسط وغرب الدلتا، حيث تم اطلاعهم على مخططات مشروعات الري الكبرى، وتدريبهم في قلم الرسم، ثم تدريبهم على أعمال التنفيذ في الحقل [١٥٤].

علـى أنـه يفهم من برامج التدريب التي اقترحتها وزارة الأشغال العراقية وما تضمنته من تفصيلات دقيقة – على النحو الذي أوردناه لك سلفًا – أن تلك الوزارة كانت على علم تام بدقائق نظام الري والصرف في مصر، وبتقسيمات المناطق الزراعية فيها، وأنها كانت عازمة على تحقيق أقصى قدرٍ ممكن من الاستفادة من هذا النظام مستغلة أوجه الشبه القوية بين نظم الري والصرف في كلا البلدين، ومن خلال استلهام بعض الخطوط العريضة لنظام الري المصري، ومحاكاة بعض مشروعات الري الكبرى في مصر مثل القناطر والسدود والخزانات ومحطات توليد القوى الكهربائية المقامة عليها، ومحاولة إقامة مشروعات مماثلة لها في العراق متى كان ذلك ممكنًا،

ومن ثم يمكن التأكيد بأن مجال الري والصرف كان من المجالات المهمة التي قدمت فيها مصر دعمًا فنيًّا قويًّا للعراق.

(٩)في مجال العمارة:

وفي هذا المجال كانت تحول دون تعاون الدولتين الوثيق عقبة كؤود، وهي ذلك العجز الكبير في المهندسين المعماريين، والذي جعل مصر ذاتها تعاني نقصًا واضحًا في هذا التخصص، وإذا كان العراق قد حصل على بغيته عندما طلب مهندسين معماريين اثنين يمتلكان خبرة عملية في مجال عملهما (١٥٥)، فإن الأمر قد اختلف عندما عاد بعد عدة سنوات وطلب ندب أحد المهندسين المصريين المختصين في بناء المساجد العصرية لتشييد بعض المساجد في بغداد، فقد سلكت الخارجية المصرية كل سبيل متاحة من أجل إجابة رغبة الحكومة العراقية، فكتبت إلى وزارة الأوقاف – أولاً – للعمل على تحقيق هذا المطلب، فردت الأوقاف بأن كثيرين من المهندسين المعمارين لديها قد تركوا خدمتها وأصبحت تعاني أزمة واضحة في هذه الناحية، وأشارت على الخارجية بأن تخاطب مصلحة المباني التابعة لوزارة الأشغال، وإدارة البلديات التابعة لوزارة الصحة، وجامعة فؤاد الأول وفاروق الأول في هذا الصدد، كما وعدت بأنها ستعمل من جانبها على الاتصال بمن تركوا خدمتها من المهندسين لاستشراف رأيهم (١٥٦).

كتبت الخارجية لوزارة الأشغال والصحة والمعارف عملاً برأي "الأوقاف" مؤكدة على أنه مما يهمها "توثيقًا لروابط الأخوة بين البلدين الشقيقين، وحفظًا لمركز مصر، تحقيق رغبة الحكومة العراقية ولكن الأشغال أبدت اعتذارها لعدم وجود من يمكن الاستغناء عنه من مهندسيها للقيام بهذه المهمة ، كما أعلنت وزارة الصحة أسفها لعدم إمكان إجابة هذه الرغبة لشدة حاجة البلديات التابعة لها للمهندسين (١٥٧).

أعادت الخارجية الاتصال مرة أخرى بوزارة الأوقاف للإفادة بما أسفر عنه

اتصالها بمن ترك خدمتها من المهندسين، مع رجائها بذل مجهود أكبر للعثور على مهندس يقوم بأداء هذه المهمة، وأجابت الأخيرة بأنه كان بودها تلبية هذا الطلب، إلا إنه – وبكل أسف – لا يوجد بها سوى مهندسٌ معماري واحد غير كافٍ للقيام بأعمالها. كل ذلك والمفوضية العراقية تخابر الخارجية المرة تلو المرة وتناشدها اعتبار هذه المسالة من المسائل العاجلة ، وتبدي مسيس الحاجة إلى المهندس المطلوب (١٥٨).

لم تيأس الخارجية، فخاطبت الأشغال للمرة الثالثة مع الحث على القبول، كما اتصل وكيلها شخصيًّا ببعض كبار موظفي وزارة الأوقاف، فأصرت الأشغال على موقفها من الرفض، ولكنها تطوعت بالكتابة إلى لجنة الهندسة المعمارية بنقابة المهن الهندسية لعلها تقترح حلاً لإجابة طلب الحكومة العراقية في هذا الشأن مذكرة إياها بأنه من المهم " مداومة التعاون مع الحكومة العراقية الشقيقة، وبذل المساعدات الممكنة لها في هذه المناسبات" (١٥٩).

وبينما المخاطبات بين المصالح الحكومية تترى من أجل إيجاد حلٍ لهذه المشكلة وإرضاء الحكومة العراقية، إذا بالحلول تتوالى من جامعة فاروق الأول بالإسكندرية، فقد وافق أحد أساتذة الهندسة المعمارية بكلية الهندسة التابعة لها على القيام بالأعمال المطلوبة ولكن عندما استفسرت الجامعة عن المدة التي ستستغرقها المهمة المطلوب ندبه من أجلها في بغداد، أجيبت بأنها قد تستغرق سنيتين، وهو ما أدى إلى رفض جامعة فاروق الأول لهذا الندب متعللة بعدم إمكانية استغناء قسم العمارة بالكلية عن خدمات الأستاذ هذه المدة الطويلة (١٦٠)، وعندما استعلمت منها الخارجية عن الطريقة التي يمكن بها التوفيق بين تحقيق رغبة الحكومة العراقية في التعاون مع الأستاذ المذكور وبين ممانعة الجامعة في التخلي عنه لفترة طويلة، أجابت الجامعة بأنها ترى – من أجل تحقيق رغبة الحكومة العراقية – أن يقوم المذكور بوضع

التصميمات والأعمال اللازمة ومراجعتها بالإسكندرية، وإن استدعى الأمر السفر يكون ذلك لفترات قصيرة لبضعة أيامٍ لمرة أو مرتين، لمعاينة المواقع على الطبيعة، ومناقشة البرامج ، والإشراف العام (١٦١).

وعلى هذا الأساس – أعني أساس الندب لمدة قصيرة لمعاينة المواقع وعمل المشروعات الابتدائية اللازمة ، وموافقة ذوي الشأن عليها، ثم السفر على فترات مختلفة لمراقبة تنفيذ الإنشاء – تلقت الجامعة موافقة أخرى على قبول هذه المهمة من أستاذٍ آخر بكلية الهندسة بها (١٦٢)، وبذلك أمكن حل هذه المعضلة، وأمكن التوفيق بين حاجة الجامعة ورغبة الحكومة العراقية.

ومع ذلك ، فإن هذا الذي حدث لم يمنع الحكومة العراقية من أن تعاود الكرة فتطلب مهندسين معماريين مشترطة عليهم عدم القيام بأشغال هندسية خاصة، وعدم الدخول بتعهدات حكومية أو أهلية مدة عقودهم (١٦٣).

ولكن عندما تعلق الأمر بصيانة أماكن لها اعتباراتها الدينية وأهميتها الأثرية، فإن الحكومة المصرية لم تتوان في توفير المهندسين والأخصائيين اللازمين لهذه المهمة، فقد طلب العراق انتداب مهندسٍ معماري ذي خبرة في الآثار العربية بغرض فحص أبنية العتبات المقدسة في العراق، وعلى الأخص الأجزاء المعرضة لخطر التداعي والسقوط (١٦٤).

ونظرًا لأهمية هذه الأبنية من الوجهتين الدينية والسياسية، فقد وافقت وزارة المعارف على الفور على ندب وكيل إدارة حفظ الآثار العربية وأحد مهندسي الإدارة للقيام بهذه المهمة، كما اختارت الأشغال اثنين من أمهر مهندسيها لمعاينة الخلل الذي وقع بقبة مسجد كربلاء، وتقديم تقريرٍ مفصلٍ عما يجب فعله لإصلاح هذا الخلل، ووضع مقايسة بالتكاليف اللازمة (١٦٥)، وقد أنجز هؤلاء مهمتهم بنجاح، ووضعوا تقارير وافية عما يجب القيام به من أعمال الإصلاح في هذه الأماكن الأثرية والتاريخية

من أجل المحافظة عليها، ووقايتها من السقوط والانهيار [١٦٦].

وهكذا كانت مصر حريصة على تلبية متطلبات العراق للتحديث، حتى ولو كان ذلك في مجالات تتسم بالندرة الشديدة، وذلك من خلال التوفيق – بطريقة ما – بين حاجات البلدين وتطلعهما إلى بناء دولة على أسسٍ حديثة.

(١٠) في مجال الطب والمختبرات:

كان اعتماد العراق على الأطباء المصريين موسعًا، ولم يكن ذلك مقصورًا على تخصص دون غيره، كما أن ندب الأطباء المصريين لم تكن تختص به وزارة الصحة العراقية فقط ، بل استعانت بهم كذلك جهات أخرى مثل المعارف حفاظًا على الصحة المدرسية للتلاميذ في المدارس العراقية، وأول ما طلبه العراق – في الفترة التي ندرسها – ثلاثة أطباء لهم إلمامٌ بالجراحة للعمل بمديرية الصحة العراقية [١٦٧]، تلتها مجموعة أخرى من الأطباء المختصين في فروع الجراحة والأمراض النسائية والأطفال لاستخدامهم في المؤسسات الصحية ببغداد، على أن يقوموا بجولاتٍ تفتيشية خارجها [١٦٨]، ثم خاطب العراق المسئولين المصريين بشأن حاجة مديرية الصحة العامة لديه إلى أخصائي قديرٍ خبيرٍ بمرض الملاريا بصورة عاجلة على أن يكون استخدامه لمدة سنتين قابلتين للتجديد [١٦٩] كما طلبت وزارة المعارف العراقية ستة أطباء من أجل العناية بتلاميذها [١٧٠].

وقد أسهم بعض الأطباء المصريين بجهود كبيرة في مجال الارتقاء بالصحة العامة في العراق، خلال الفترة التي قضوها هناك، ومما استوجب ثناء الحكومة العراقية على أعمال بعضهم مثل الدكتور أحمد حلمي طبيب العيون المعار إلى وزارة المعارف العراقية، والذي أشادت السلطات هناك "بعِظم المجهود الطيب الذي بذله أثناء عمله مما استحق عليه ثناء وشكر وزارة المعارف ومستشفى الرمد ببغداد التابع لمصلحة

الصحة العراقية " [١٧١].

كما خدم بعضهم في العراق لفترات مطولة مثل الدكتور إسكندر رومان الطبيب بمكتب صحة محافظة القناة ببور سعيد والذي عمل طبيبًا لدى صحة وزارة المعارف بالعراق لمدة خمس سنوات من عام ١٩٣٦م إلى عام١٩٤١م ثم عاد إلى مصر، ولكن وزارة المعارف العراقية أخذت تطلب إلحاح إعادة انتدابه إليها، وتجعل هذا من الأمور العاجلة التي يجب على المفوضية الملكية العراقية بمصر أن تعمل على تحقيقها في أقرب وقت [١٧٢].

أما في مجال المختبرات فقد عمل فنيون مصريون في المختبرات الطبية التابعة للكلية الطبية الملكية العراقية [١٧٣]، كما حصل عراقيون على إجازات في أعمال المختبرات الطبية من كلية طب القصر العيني [١٧٤].

كما زار أطباء عراقيون مصر بهدف الحصول على خبرة أوسع، والوقف على المستجدات العلمية والطبية في مجال عملهم، كما فعل الدكتور فائق ذاكر مدير الشئون الطبية في الجيش العراقي – وطبيب العيون المتخصص – والذي حضر إلى مصر في مهمة رسمية، وطلب الاطلاع على سير العمل في أرقى مستشفيات الرمد في مصر، وأبدى رغبته في العمل بهذا المستشفى بضعة أشهر، وقد استجابت السلطات المصرية لهذه الرغبة، وألحقته بمستشفى الرمد بروض الفرج ليقضي فيه الفترة التي يريد [١٧٥].

(١١) في مجال العمالة الماهرة والتدريب والمران وإكساب الخبرة:

بدا الدعم المصري للعراق واضحًا في هذا المجال، فقد أمدته مصر بطائفة من العمال المهرة في مختلف المجالات، ولبَّت احتياجاته من الأيدي العاملة الخبيرة التي كان الاقتصاد العراقي الناشئ في حاجة ماسة إليها، وقد بدا ذلك واضحًا في مجال العمالة الزراعية، فقد أعلن العراق عن حاجته إلى فلاحين مصريين خبيرين بزراعة

القطن [١٧٦]، ولما كانت وزارة الزراعة المصرية بطبيعة عملها وثيقة الصلة بالشئون الزراعية وبالفلاحين إما عن طريق المزارع الأهلية أو المزارع الحكومية، مما يتيح لها حسن اختيار مثل هؤلاء الفلاحين فقد عهد إليها بتولي هذا الأمر، وقد نشر خبر حاجة العراق لمزارعين مصريين في الصحف السيارة في ذلك الوقت، وقد استجاب لذلك طائفة من المزارعين من مديرية قنا [١٧٧].

ولم تقتصر الحاجة للعمال الزراعيين المصريين المهرة على الجانب الحكومي فقط؛ بل امتدت تلك الحاجة إلى المزارع الخاصة، فقد طلب شيخ قبائل بني تميم مساعدة السلطات المصرية في استخدام عددٍ من العمال الزراعيين المصريين من أصحاب الخبرة بالأعمال الزراعية للاشتغال في مزرعته الخاصة، وأكد نيته زيارة مصر في القريب العاجل لهذا الغرض، وتعهدت له مصلحة العمل المصرية بتقديم كافة المساعدات الممكنة لتسهيل مهمته ، وقد أبدى عدد من العمال الزراعيين رغبتهم – بالفعل – في السفر إلى العراق للعمل بالزراعة هناك [١٧٨].

وفي مجال الصناعة كان العون المصري للعراق أكثر وضوحًا وعمقًا وتأثيرًا، سواء في صناعة الإسمنت أم صناعة الغزل والنسيج، وهي تلك الصناعات التي عرفتها مصر منذ فترة بعيدة، وراكمت فيها خبرة كثيرة مكنتها من تقديم الدعم فيها للدول التي كانت لا تزال حديثة عهدٍ بتلك الصناعات، وقد كان الهدف من هذا الدعم هو تدريب العمالة العراقية حديثة الخبرة على هذا النوع من الصناعات وإكسابها المران والخبرة اللازمة للتعامل مع الميكنة الصناعية الحديثة؛ حتى تتمكن الصناعة العراقية الناشئة من تثبيت أقدامها في هذه المجالات، وسواء أتم هذا التدريب في المصانع المصرية أم في المصانع العراقية فإن النتيجة واحدة، وهي نقل الخبرة المصرية في هذه المجالات إلى العمالة العراقية التي كانت لا تزال حديثة عهدٍ بالصناعات المتطورة .

ففي صناعة الغزل والنسيج طلبت شركة النسيج العراقية عمالاً مصريين لتدريب عمالها في معمل غزل القطن في الكاظمية ببغداد على هذه الصناعة، وحينما سئلت الشركة عن شروط انتداب هؤلاء العمال أجابت بأنه من الصعب تحديد هذه الشروط تحديدًا دقيقًا ونهائيًا قبل معرفة مدى مهارة وكفاءة العمال المنتدبين، ولكن يمكن الشركة – بصورة عامة – أن تقبل بالشروط الآتية:

(١) يكون استعارة العمال المطلوبين من مصانعهم بمصر لمدة تقارب الستة أشهر.

(٢) يمنح كل عاملٍ عشرين دينارًا عراقيًا شهريًا.

(٣) يسافر كل عامل من مصر إلى العراق – بالدرجة الثالثة – على حساب شركة النسيج العراقية.

(٤) تضمن له الشركة مصروفات انتقاله من وإلى العمل.

ولكن مصلحة العمل المصرية نصحت الشركة بضرورة إعادة النظر في تلك الشروط وتعديلها على نحوٍ يشجع العمال المصريين على قبول فكرة السفر إلى العراق، فعادت الشركة إلى التأكيد على أنها تعلق أهمية كبرى على سيرة المرشحين وحسن سلوكهم، بالإضافة إلى قدراتهم الفنية، وأن هذا هو ما يهمها في المقام الأول، ومتى تحقق لها توفر هذه الشروط في المرشحين فإنها على استعدادٍ لتعديل شروط الاستخدام ترغيباً لهؤلاء العمال وذلك وفقًا للمبادئ الآتية:

١. يستخدم أولئك العمال لغرض تدريب العمال العراقيين لمدة ستة أشهر كاملة

٢. يعتبرون مستخدمين بطريق الإعارة من مصانعهم الأصلية.

٣. تدفع الشركة لكل منهم راتباً شهرياً قدره خمسة وثلاثون دينارًا عراقيًا.

٤. تصرف لهم تذاكر بالدرجة الثانية من القاهرة إلى بغداد وكذلك في العودة بعد انتهاء عقودهم.

٥. تتعهد الشركة بتوفير مسكن ملائمٍ لهم.

٦. تدفع لهم مصروفات انتقالهم من وإلى العمل.

٧. تهيئ لهم الشركة المعالجة الطبية مجانًا.

قبلت السلطات المصرية شروط الشركة العراقية من حيث المبدأ، ثم أضافت إليها شروطًا جديدة رأتها لازمة في حق العمال وهي:

(١)ألا تزيد ساعات عملهم على تسع ساعات في اليوم الواحد، وإذا أريد تكليفهم بالعمل لساعاتٍ إضافية وجب منحهم أجرًا خاصًا عنها باعتبار الأجر العادي مضافًا إليه خمسة وعشرين في المائة على الأقل، على ألا يزيد العمل الإضافي عن ساعتين في اليوم.

(٢)يجب إعطاؤهم يومًا كاملاً للراحة في الأسبوع لا يخصم أجرهم عنه.

(٣)إذا وقعت للعامل إصابة أثناء العمل أو بسببه عومل طبقًا لقانون العمل المصري.

(٤)تودع الشركة لدى وزارة الشئون الاجتماعية مبلغًا من المال يكفي لسداد نفقات عودة العامل إلى محل إقامته المعتاد بمصر مضافًا إليها أجر نصف شهر بصفة مكافأة عند نهاية مدة خدمته [١٧٩].

وعندما تم الاتفاق على شروط الاستخدام بين السلطات المصرية والشركة العراقية لم يعد هناك ما يمنع سفر العمال المطلوبين إلى العراق.

وبمثل هذه الشروط أو قريبًا منها طلبت شركة الإسمنت العراقية أربعة عشر من الأخصائيين المصريين في الخرسانة المسلحة للعمل لديها، متعهدة بدفع كافة مصروفات سفرهم وعودتهم على النحو الذي اتفق عليه مع شركة النسيج العراقية [١٨٠].

ثم بدا للسلطات العراقية أن إرسال عمالٍ عراقيين للتدريب والإعاشة في مصانع

الغزل والنسيج المصرية سيكون أكثر فائدة بالنسبة لهؤلاء العمال، خصوصًا فيما يتعلق بطريقة تعاملهم مع الآلات الحديثة الموجودة في هذه المصانع، فأعلنت عن نيتها إيفاد أربعة عشر عاملاً من عمال شركة الغزل والنسيج العراقية، وكذلك أربعة من خريجي المدرسة الصناعية ببغداد للتدريب على آلات النسيج في مصنعي النسيج بكفر الدوار والمحلة الكبرى، ولكن هذه الرغبة العراقية اصطدمت برفض شركة مصر للغزل والنسيج السماح بتدريب العمال العراقيين في مصانعها في الوقت الحالي "وذلك بالنسبة للظروف الصناعية الحاضرة" ونصحت الشركة السلطات العراقية أن تعود إلى سيرتها الأولى في انتداب عمالٍ مصريين لتدريب عملها بالعراق، كما أكدت لها وزارة الشئون الاجتماعية أنها لن تمانع في ندب العمال المصريين إلى العراق كلما رغبت في ذلك الشركات العراقية (١٨١).

على أن ذلك الرفض من قبل شركة مصر للغزل والنسيج وعدم قبولها تدريب العمال العراقيين في مصانعها إنما يعود إلى ظروفٍ خاصة بالشركة، ولم يكن سياسة عامة للحكومة التي بدت حريصة في أكثر من مناسبة – كما رأينا – على تقديم كل عونٍ ممكنٍ للدول العربية أملاً منها في دعم العلاقات بينها وبين تلك الدول ، فعندما رغبت شركة الدباغة العراقية في إيفاد عددٍ من موظفيها من خريجي كلية الصيدلة إلى مصر للتدريب في معامل الجلود والدباغة، أسرعت وزارة التجارة والصناعة المصرية إلى عرض الأمر على المصانع المحلية، وتمكنت من إقناع إحدى الشركات المصرية بقبول تدريبهم في مصانعها، بل قدمت الوزارة مقترحاتها عن الطريقة التي ينبغي أن يتم بها هذا التدريب، وحينما سُئلت مصلحة الصناعة عن المدة التي تراها كافية لتدريب هؤلاء أجابت بأن ذلك يتوقف على ما لدى المتدربين من معلومات أولية عن صناعة الدباغة، وعن نوع الجلود التي ينووون التعامل معها، واقترحت بأنه إذا لم يكن لدى هؤلاء الموظفين أية معلومات عن صناعة الدباغة، فإن من الأليق التحاقهم بمعهد

التجارب التابع لها أولاً حتى يحصلوا على بعض المعلومات الأولية الضرورية، ومن ثمَّ يمكن بعد ذلك تدريبهم في أحد المصانع المصرية، وفي تلك الحالة تتوقف المدة على مدى استعداد المتدرب وتقبله (١٨٢).

وهكذا قدمت مصر للعراق دعمًا واضحًا في مجال العمالة الماهرة، وفي مجال التدريب والتمرين وإكساب الخبرة للعمال العراقيين في ميادين الاقتصاد المختلفة.

(١٢) في مجال الهندسة والميكانيكا:

أفاد العراق فائدة كبيرة من مصر في الهندسة والميكانيكا، وليس أدل على ذلك من خطابات الشكر والثناء التي كانت تنهال على الخارجية المصرية مشيدة بنشاط المهندسين والميكانيكيين المصريين الذين عملوأ في العراق، وحسن أدائهم لأعمالهم وإخلاصهم وتفانيهم في العمل، فها هي وزارة المواصلات والاشغال العراقية تعرب للجهات المصرية المختصة عن شكرها على الخدمات التي أداها المهندسان محمود مراد ومصطفى الكريمي "حيث كانت خدماتهما مقرونة بالإخلاص والنزاهة مدة عملهما، وهي تأسف على حرمانها من خدماتهما النافعة" (١٨٣) وقد كانت رغبة المهندسين إنهاء انتدابهما والعودة إلى مصر، ثم ها هي وزارة الخارجية العراقية تبلغ الخارجية المصرية شكرها العميق للخدمات الجليلة التي قام بها المهندس الميكانيكي عبد السلام حسن مدة خدمته بالعراق، وترجوها اتخاذ ما يلزم لاستقدام مهندسٍ في مستواه ليحل محله بعد أن أبدى رغبته في إنهاء إعارته للعراق (١٨٤).

ولم تحط فئة من الفئات المصرية التي عملت في العراق بمثل ما حظيت به طائفة المهندسين من ثناء وشكر السلطات العراقية رغم إخلاص الجميع في عمله هناك كما تشهد بذلك السلطات العراقية ذاتها، ولكن يبدو أن الأثر الذي خلفه هؤلاء المهندسون هناك كان عميقًا، ولذلك اشتدت رغبة الحكومة العراقية في الحصول على

خدمات المهندسين المصريين، حيث كانت تستحث الحكومة المصرية على إنهاء إجراءات الانتداب بسرعة، وتعتبر ذلك من الأمور العاجلة (١٨٥)، كما كانت مدة عملهم في العراق تطول لسنوات عديدة، ولا يقطعها إلا رغبة المهندسين المعارين في إنهاء انتدابهم والعودة مرة أخرى بعد أن طالت غربتهم، وغلبهم الحنين إلى أوطانهم (١٨٦).

(١٣) في المجال العسكري:

لم يكن التعاون العسكري بين الدولتين في مثل قوته في المجالات المدنية، وربما كان مرد ذلك إلى كون الدولتين تخضعان – فعليًا – للسيطرة الإنجليزية رغم حصولهما على الاستقلال من الناحية الرسمية، ومع ذلك فقد تم رصد عدة أشكال للتعاون العسكري بين البلدين، ومن ذلك: قيام أربعة ضباط عراقيين بصحبة ضابط بريطاني بزيارة مصر في بعثة رسمية لدراسة مهمات الوحدة الميكانيكية في مصر (١٨٧)، وكذلك تلقى بعثة عراقية تدريبها في الموسيقى العسكرية في القاهرة لمدة ثلاثة أشهر ثم تمديدها إلى فترة أخرى مماثلة (١٨٨)، واشتراك أربعة من ضباط الصف العراقيين في دورات عسكرية ينظمها الجيش المصري (١٨٩).

كما قام بعض ضباط الجيش العراقي بزيارة إلى القاهرة عام ١٩٤٤م لتوثيق الروابط بين الجيشين المصري والعراقي بناء على دعوة من الجانب المصري ، وقد تفقد الوفد العراقي وحدات الجيش المصري ومنشآته، وكان استقباله مصحوبًا بحفاوة بالغة مما كان له أحسن الأثر في توثيق روابط الألفة بين ضباط الجيشين، وأعلنت وزارة الدفاع الوطني المصرية عزمها على القيام بكل ما من شأنه زيادة شعور المودة والإخاء بين الضباط المصريين وإخوانهم العراقيين (١٩٠).

كذلك لم تقصر السلطات المصرية في تلبية حاجة الجيش العراقي من العمالة المدنية، فقد طلب الجيش العراقي مهندسًا ميكانيكيًّا خبيرًا بمشروعات الماء والكهرباء لتلبية حاجات الجيش العراقي، وقد اشترط فيه أن يمتلك خبرة عملية في هذا المجال لا

تقل عن خمس سنوات، وان يتمكن من تنظيم مشاريع الماء والكهرباء في الأمكنة التي يحتاجها الجيش بصورة صحيحة، وأن يبرع في مراقبة جميع الأجهزة المرتبطة بالمشاريع المذكورة، وأن ينجح من صيانتها بصورة دقيقة ومتقنة [١٩١].

ثم عاد الجيش وطلب مهندسًا له الخبرة العملية الكافية ، والمؤهلات اللازمة للقيام بأعباء إدارة محطة كهربائية، على أن يكون قد سبق له إدارة محطة كبيرة للكهرباء لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات، وأن يوافق على تدريب الملاحظ العراقي الذي سيكون تابعًا له في عمله [١٩٢]، وفي كل الأحوال لم يكن أمام السلطات المصرية سوى تلبية هذه المطالب كلما أمكنها ذلك حرصًا على العلاقات الودية بين البلدين.

(١٤) في مجالات أخرى:

كما كانت هناك آفاق أخرى للتعاون بين البلدين قدمت فيها السلطات المصرية كل عونٍ فني ممكن للحكومة العراقية، ومن ذلك:

في مجال الجمارك أوفدت السلطات العراقية ثلاثة من موظفي مصلحة الجمارك العراقية للتدريب في المؤسسات الجمركية المصرية لمدة ستة أشهر على الأعمال الآتية:

يقوم الموظف الأول بدراسة:

(١) أبحاث الترسيم والتصدير وكيفية تحديد أسعار البضائع؛ لغرض ترسيمها والمقارنة بين الأنظمة المتبعة بهذا الشأن في كل من مصر والعراق.

(٢) دراسة "الترانزيت" [١٩٣] مع التعليمات والبيانات والأنظمة الصادرة عنه، والمقارنة بين ما هو صادر منها في مصر والعراق، والاهتمام بصورة خاصة ببحث (الدروباك) [١٩٤] في قانون الجمارك المصرية.

(٣) يقوم هذا الموظف بدراسة قانون الجمارك المصري أو التعريفة الجمركية،

مع اللوائح والأنظمة والبيانات والتعليمات الصادرة لتنفيذها مع مقارنتها بمثيلاتها في العراق.

ويقوم الموظف التالي بما يلي:

(١) دراسة القوانين المكسية واللوائح المنفذة، ومقارنتها مع ما يقابلها من التشريعات العراقية، وخاصة تلك التشريعات المتعلقة بالمشروبات الروحية والتعليمات الخاصة باسترداد المكس عنها في الحالات الآتية:

أ. عند تصديرها إلى خارج القطر.

ب. عند استعمالها في المستحضرات الطبية

ج. عند استعمالها في صناعة الروائح المحلية.

(٢) الاهتمام بتعليمات معامل تقطير الكحول، ودراسة وسائل الإشراف والمراقبة من قبل السلطات الجمركية على تلك المعامل.

(٣) دراسة وضع الممالح الطبيعية والصناعية في القطر المصري، والشئون المتعلقة بها.

ويقوم الموظف الثالث بالآتي:

(١) دراسة كيفية إحصاء المواد المستوردة والمصدرة وفقًا لإعداد جدول المستوردات والصادرات الملحق بالتعريفة الجمركية، وكذلك بضائع الترانزيت والبضائع الأجنبية المعاد تصديرها، والأساليب المتبعة في القطر المصري بهذا الشأن.

(٢) دراسة إحصائية عن الإنتاج المحلي، والرسم المتحصل عن المنتجات المحلية سواء عند استهلاكها محليًا أم عند تصديرها إلى خارج القطر المصري.

(٣) يشارك هذا الموظف زميليه الآخرين في التدريب على الشؤون الجمركية

والمكسية لمدة ثلاثة أشهر فقط، ثم ينصرف إلى دراسة شئون الإحصاء خلال الأشهر الثلاثة الأخرى [١٩٥].

وفي مجال الدراسات التعاونية أوفدت وزارة المعارف العراقية أحد الباحثين للتخصص في التعاون والجمعيات التعاونية بمصر، وقد وضعت له مصلحة التعاون المصرية برنامجًا دراسيًا علميًا متكاملاً قام بتدريبه له موظفو مصلحة التعاون، وقد تضمن هذا البرنامج ما يلي:

مبادئ علم الاقتصاد، مبادئ علم الاجتماع، تاريخ التعاون ومبادئه وممارساته ووسائله، الحركة التعاونية في مصر، علاقة التعاون بعلوم الاجتماع والاقتصاد، الإدارة التعاونية، مبادئ المحاسبة وإمساك الدفاتر.

كما وضعت له أيضًا – إلى جانب الدراسات النظرية – برنامجًا دراسيًا عمليًا؛ حيث رتبت له زيارات برفقة موظفي المصلحة أمكنه من خلالها أن يدرس مصلحة التعاون المصرية ومختلف أقسامها، وأن يدرس العمل في تفتيش تعاوني، وأن يزور مختلف أنواع الجمعيات في كافة أنحاء المملكة المصرية، كما كلف الباحث أثناء هذه الدراسة بكتابة موضوعات في مختلف دراساته، وفي النهاية قدَّم تقريرًا وافيًا عن الحركة التعاونية في مصر دلَّ على حسن تفهمه لها، وتوقعت له السلطات المختصة المصرية أنه سيكون من رواد الحركة التعاونية في العراق [١٩٦].

وفي مجال الثروة السمكية طلبت حكومة العراق من الحكومة المصرية إعارتها خبيرًا فنيًا من موظفيها للعناية بمصايد الأسماك هناك على أن يكون ذلك عاجلاً للحاجة الماسة له [١٩٧]، وقد رشحت وزارة التجارة والصناعة لهذا الغرض الدكتور محمد كامل الصبي وكيل معهد فؤاد الأول للأحياء المائية والمصايد ووكيل مصلحة المصايد المصرية [١٩٨].

وفي مجال تأسيس البنوك استعانت السلطات العراقية بخبرة سنى اللقاني بك مراقب حسابات مصلحة سكك حديد وتلغرافات وتليفونات الحكومة المصرية ، والذي كان قد سبق له الإسهام في تأسيس البنك الأهلي المصري من أجل القيام بمهمة تحديد الأسس والشروط التي يجب أن تتوفر لتأسيس بنك أهلي بالعراق، وتقديم تقرير بالنتائج التي يتوصل إليها في هذا الشأن، والتوصيات اللازمة لإنجاز هذا الأمر وتحقيق الهدف المنشود (١٩٩).

وفي مجال الطيران المدني أرسلت السلطات العراقية مدير مينائها الجوي واثنين من المراقبين الجويين في الميناء للتدريب على أعمال وأصول مراقبة الطيران المدني (٢٠٠).

وفي مجال الأمن ومكافحة أعمال التهريب وافقت إدارة مكافحة المخدرات وبوليس الآداب العامة على تدريب أحد الموظفين بمصلحة الجمارك والمكوس العراقية على أعمال مكافحة تهريب المخدرات والمشروبات الروحية (٢٠١).

وفي مجال استخراج الملح أوفدت الحكومة العراقية أحد موظفيها للاطلاع على طرق استخراج الملح في بورسعيد ، ولقد لقي كل مساعدة ممكنة من الحكومة المصرية مما أوجب امتنان الحكومة العراقية وشكرها (٢٠٢).

وفي مجال التعليم الفني رغب المستر بول ماكليستر المنتدب للإشراف على مدرسة بغداد الصناعية في زيارة مصر والاطلاع على المدارس الصناعية والكتب والمناهج الخاصة بها للاستفادة من التجربة المصرية في مجال التعليم الفني (٢٠٣).

وفي مجال الوثائق والمكتبات أوفد العراق أحد موظفي حكومته إلى مصر بغية الاطلاع ودرس كيفية تبويب السجلات والتصنيف في دوائر الإحصاء المصرية وجامعة فؤاد الأول (٢٠٤)، كما أوفد مأمور المكتبة العامة في بغداد للاطلاع على المكتبات في مصر، وكيفية تنظيمها ودراسة النظم الإدارية والفنية فيها (٢٠٥).

وفي مجال الطاقة بدا الدعم واضحًا من خلال زيارات مسئولي النفط العراقيين لمصر من أجل دراسة ما يتعلق بصناعة النفط واستخراجه وتكريره، واستعداد مصلحة الكيمياء المصرية الدائم لمد المسئولين العراقيين بما يحتاجون إليه من المعلومات (٢٠٦). ومن خلال اعتماد شركات الكهرباء العراقية على مهندسي الكهرباء المصريين ذوي الخبرة الواسعة في تشغيل وصيانة ماكينات توليد القوى الكهربائية وكيفية توزيع هذه القوى، وذلك بإسناد مهمة إدارة محطات التوليد، وتنظيم وتوزيع ونقل تيار القوى الكهربائية إلى هؤلاء المهندسين، وكذلك الإشراف على الموظفين العراقيين في هذه المحطات (٢٠٧).

وفي مجال العمران وتخطيط المدن كان اعتماد الحكومة العراقية في كثيرٍ من الأحيان على المهندسين المصريين (٢٠٨).

وفي مجال مؤسسات ذوي الإعاقة والمرضى وملاجئ الأيتام توالت زيارات المسئولين العراقيين إلى هذه المؤسسات للوقوف على نظمها ولوائحها وطريقة سير العمل بها، ومحاولة الاستفادة من النظم المصرية في التعامل مع الأيتام والمرضى ذوي الاحتياجات الخاصة؛ فقد رغبت الحكومة في إيفاد الدكتور مصطفى إسماعيل إلى مصر لمدة ستة أسابيع للاطلاع على أعمال مكافحة الجزام، فاستقبله قسم مكافحة الجزام بوزارة الصحة ، وأطلعه على كل ما يهمه معرفته عن أعمال هذا القسم ، وعلى مشروع مكافحة الجزام بأبي زعبل والعامرية، وكذلك بعض وحدات العلاج الخارجية للوقوف على نطاق سير العمل بها (٢٠٩)، كما طلب القائم بأعمال مدير معهد العميان ببغداد – باعتباره موفداً من قبل الحكومة العراقية – زيارة المؤسسة النموذجية التدريبية بالزيتون (٢١٠)، كما زار مدير الجمعية الخيرية الإسلامية في بغداد ملاجئ الأيتام في مصر للبنين والبنات، والمؤسسات الملحقة بها كالمعامل والمشاتل وغيرها للاطلاع

على طرق إدارتها ونظمها والخدمات التي تقدمها لنزلائها [٢١١].

وفي مجال الآثار القديمة كان هناك تعاون بين الدولتين "فيما يختص بمبادلة الآثار القديمة" [٢١٢] بالنظر لكون الدولتين صاحبتي حضارتين عريقتين وتذخران بالآثار القديمة.

وفي مجال السكك الحديدية وافقت مصلحة سكك حديد الحكومة المصرية على استقبال ثلاثة من كبار الموظفين الفنيين في مديرية السكك الحديدية العراقية للاطلاع على سير قاطرات الديزل الكهربائية المستعملة في مصر [٢١٣].

وفي المجال الصناعي حرص المسئولون العراقيون المختصون على حضور المعارض الزراعية الصناعية التي كانت تقيمها وزارة التجارة والصناعة بانتظام، كما رتبت لهم زيارات إلى أهم المشروعات الصناعية الكبرى في البلاد، مثل مصانع الورق بالإسكندرية، ومصانع شركة الجوت المصرية، ومصانع زجاج ياسين بك ذات الشهرة العريضة في ذلك الوقت [٢١٤].

وفي مجال مياه الشرب أوفدت الحكومة العراقية كيميائيًا للتدرب على الأبحاث التي تجري على مياه الشرب بشركة مياه الإسكندرية [٢١٥].

وفي مجال العلوم كانت الخبرة المصرية موجودة في العراق من خلال الخبراء الذين كانت تنتدبهم مصلحة الطبيعيات العراقية للعمل بها [٢١٦]، كما كان مصريٌ يدير المعهد الكيمائي في بغداد نهاية ثلاثينيات القرن العشرين [٢١٧]، كما أوفد العراق أحد الباحثين لدراسة بعض النواحي المتعلقة بعلم الأحياء كالتحنيط وحفظ النماذج البيولوجية من حيوانات ونباتات وقد ظل الباحث العراقي خمسة عشر يومًا يطوف بجميع أقسام وفروع متحف فؤاد الأول الزراعي، وكان يصحبه الموظفون والأخصائيون الفنيون به، وقد درس المجموعات النباتية الحيوانية والصناعات المتعلقة بها، كما مكث خمسة وأربعين يومًا أخرى في قسم حدائق الحيوان والأسماك اطلع خلالها على طرق عرض

الحيوانات والطيور، كما تمرن على عملية التحنيط وبخاصة تحنيط الطيور بالمتحف الحيواني بحدائق الجيزة [٢١٨].

وهكذا شمل الدعم الفني المصري للعراق كافة مناحي ووجوه الإدارة والاقتصاد والثقافة والمعرفة تقريبًا، ومن ناحيتها كانت الحكومة العراقية لا تخفى رجاءها "أن يكون المرشحون للعمل في العراق أكفاء للقيام بالمهام التي ستودع إليهم كأخصائيين يعتمد عليهم في ممارسة أعمال الوظائف الرئيسية فنية كانت أم إدارية" [٢١٩]، وفي المقابل كانت الحكومة المصرية ترى "أن الموظفين الذين تفدهم الوزارات للحكومة العربية والشرقية ما هم إلا دعاة لمصر في الخارج ، ويهم الوزارة انتقاؤهم" [٢٢٠].

ويمكن التأكيد بأن السلطات المصرية قد أحسنت اختيار الموظفين الموفدين إلى العراق إلى حدٍ كبيرٍ، وإذا كانت هناك شكاوى محدودة جدًا قد تم رصدها في حق هؤلاء الموظفين من الجانب العراقي [٢٢١]؛ إلا أنه في المقابل حظِي كثيرون من المنتدبين المصريين بشكر وثناء السلطات العراقية – وقد مرت بنا أمثلة لذلك – وربما كان هذا الثناء مصحوباً برغبة شديدة من السلطات العراقية بتجديد الانتداب لفترات أخرى رغم تمسك الحكومة المصرية باسترجاعهم لشدة حاجتها إليهم، أو رغبة المعارين أنفسهم في العودة إلى الوطن [٢٢٢].

على أن هذا الدعم لم يكن ميسورًا في كل الأحوال، فقد اضطرت الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها البلدان إلى الانتقاص من هذا التعاون لأسبابٍ مختلفة، فبالنسبة لمصر كان تعرض البلاد لوباء الكوليرا في سنوات مختلفة ، وأهما عام ١٩٤٧م حائلاً دون إمداد العراق بحاجاته من الكوادر الصحية نظرًا لاحتياج البلاد إلى كل مقدراتها من أجل مجابهة هذا المرض الفتاك [٢٢٣]، وبالنسبة للعراق أملت الظروف السياسية على حكوماته أن تعيد النظر في استخدام المصريين في

العراق كما فعلت حكومة الكيلاني [٢٢٤] حين استغنت عن خدمات من انتهت عقودهم من الموظفين المصريين، وأنهت خدمات المهندسين العاملين في وزارة الأشغال والمواصلات العراقية، وخفضت – على وجه العموم – من أعداد المصريين المنتدبين للعمل في العراق [٢٢٥] ؛ ولكن ذلك كان لظروفٍ استثنائية قاهرة مردها إلى حرج المركز السياسي لتلك الوزارة في أيامها الأخيرة؛ إذ أنه وبمجرد سقوط الكيلاني وعودة الأمير عبد الإله الوصي على العرش إلى بغداد، وتبوء الوزارة المدفعية [٢٢٦] الحكم عادت الأمور إلى طبيعتها، وأُلغيت القرارات الصادرة بإنهاء خدمات الموظفين المصريين، واعتبروا مستمرين في الخدمة إلى المدد المنصوص عليها في عقودهم [٢٢٧].

وعلى كل حالٍ ينبغي التأكيد بأن التجاذب السياسي بين الدولتين لم يكن له تأثير يذكر على الدعم الذي كانت تقدمه الحكومة المصرية للعراق سواء أكان ذلك بالانتقاص منه أم إلغائه في جملته، بحيث يمكن القول إن الأمور السياسية كانت بعيدة كل البعد عن نواحي العلاقات الأخرى غير السياسية بين الدولتين.

الخاتمة:

وبعد أن استعرضنا كافة جوانب الدعم الفني المصري للعراق خلال الفترة المعنية بالدراسة نستطيع أن نخلص من ذلك إلى النتائج الآتية:

- إن هذا الدعم كان يأتي في إطار سعي الحكومة المصرية إلى تدعيم العلاقات بين مصر والدول العربية الشقيقة، وتأكيد ريادة مصر في العالمين العربي والإسلامي.
- يذكر للدبلوماسية المصرية ممثلة في وزارة الخارجية وبعثاتها وممثلياتها في الخارج على اختلاف درجاتها حرصها على تحقيق الخطة التي رسمتها الحكومة المصرية لبناء علاقات قوية مع الدول العربية والإسلامية واتخاذها الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك كلما سنحت لها الفرصة، بل وربما سعت بنفسها إلى خلق تلك الفرص.
- كما كان للخارجية المصرية دورٌ كبيرٌ في إمداد العراق بحاجاته من الخبرات الفنية المصرية المطلوبة من خلال القيام بدور الوساطة بين المفوضية الملكية العراقية بمصر [ثم السفارة العراقية بعد ذلك] وبين الوزارات المصرية المختلفة، بل والتدخل بصفة شخصية لدى هذه الوزارات في بعض الأحيان، والضغط عليها في أحيانٍ أخرى؛ لإقناعها بضرورة سلوك كل السبل الممكنة من أجل تلبية طلبات الحكومة العراقية.
- ولا يمكن الادِّعاء بأن هذا الدعم قد عاد بفائدة مادية على مصر باعتبار أن العمالة المصرية كانت تعتبر مصدرًا من مصادر الدخل القومي؛ ذلك أن محدودية الرواتب التي كانت تمنحها الحكومة العراقية للعمالية المصرية – وهو ما جعل هذه العمالة نفسها تحجم عن العمل هناك في كثير من الأحيان – كما أن تحمل الحكومة المصرية لجزء من هذه الرواتب في وقت ما، مما يدحض هذا الادعاء، ويؤكد على حقيقة وحيدة لا تقبل الجدال، وهي أن فائدة هذا الدعم بالنسبة لمصر

كانت معنوية وأدبية تتمثل في دعم مكانة مصر في العراق.

- لقد كانت مشروعات التنمية الكبيرة التي جعلتها الحكومات العراقية في مقدمة اهتماماتها وحرصت على إنجازها من أهم العوامل التي حتمت ضرورة الاعتماد على الخبرة المصرية في مجالات معينة كانت مصر قد سبقت فيها العراق بخطوات واسعة، مما سمح لها أن تقدم دعمًا فنيًّا مفيدًا للعراق في هذه المجالات.
- ولقد تنوعت مجالات الدعم الفني المصري للعراق وتعددت حتى شملت جميع نواحي الإدارة والاقتصاد والاجتماع تقريبًا، حتى ليمكن التأكيد بأن لمصر دورٌ كبيرٌ في النهضة التي حققتها العراق، وفي بناء العراق الحديث في النصف الثاني من القرن العشرين.
- كانت مجالات الزراعة والري والصرف من أهم المجالات التي حدث فيها تعاون وثيق بين الجانبين، وأمكن لمصر أن تقدم خلاصة تجاربها في هذه المجالات للعراقيين، وكان تشابه نظم الري والصرف وطرق الزراعة وأنواع المحاصيل في كلا البلدين مما شجع على ضرورة قيام مثل هذا التعاون الوثيق بينهما.
- أدى المهندسون المصريون – في مختلف المجالات – خدمات جمَّة للاقتصاد العراقي، وكانواْ في إخلاصهم وتفانيهم في أعمالهم مضرب الأمثال، وحازواْ على ثقة وثناء الحكومة العراقية في أكثر من مناسبة، وبرز نشاطهم في العراق أكثر من غيرهم من الفئات الأخرى.
- لم يكن مثل هذا الدعم ميسورًا في كل الأحوال، ذلك أن الظروف المختلفة التي مر بها البلدان، وكذلك الندرة الشديدة في بعض الفئات، قد عطلت من إمكانية توفير مثل هذا الدعم، ولكن ذلك لا يخفي حقيقة حرص السلطات المصرية على تقديم كل عونٍ ممكن للعراق في مختلف المجالات بأية وسيلة متاحة.
- لم تقف الاعتبارات السياسية حائلاً دون الدعم المصري للعراق، فقد أمدت مصر

العراق بالكوادر الإدارية والفنية في مختلف المجالات، وسمحت بتدريب العراقيين على أراضيها حتى عندما كانت العلاقات السياسية بين الدولتين في أشد مراحلها حرجًا وحساسية.

وأخيرًا، فإننا لا نقصد من مثل هذه الدراسات المنَّ على أحدٍ من أشقائنا العرب، ذلك أن ما فعلته مصر في هذا المجال إنما ينبثق من حقيقة مؤداها أن على مصر التزامٌ أدبي ومعنوي ومادي تجاه شقيقاتها من الدول العربية يحتم عليها أن تقدم كل مساعدة ممكنة لهذه الدول، بالنظر إلى كونها الدولة الرائدة في مجال النهضة الحديثة، وزعيمة العالمين العربي والإسلامي، وهذا البحث إنما يراد منه التأكيد على حقائق تاريخية غفل عنها وتناساها البعض، وأنكرها البعض الآخر لأسباب مختلفة، واعتبارات متعددة ليس هذا مجال الإطناب فيها.

الهوامش:

(١) وثائق وزارة الخارجية المصرية (٠٠٧٨) كود أرشيفي (٠٢٢٢٤٦) الدعاية المصرية في العراق ، من القائم بأعمال المفوضية المصرية في بغداد إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ٢٥ أغسطس ١٩٣٦م حول زيارة نوري السعيد باشا وزير خارجية العراق لمصر .

(٢) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٦١١) من المفوضية الملكية المصرية ببغداد [القائم بالأعمال] إلى وزير الخارجية المصري بتاريخ ١٧ ديسمبر ١٩٣٥م بشأن دعوة محمد طلعت حرب باشا لزيارة العراق .

(٣) هو عبد الرازق أحمد السنهوري ، أحد أشهر علماء القانون المدني في عصره . ولد في الإسكندرية عام ١٨٩٥م (١٣١٢هـ) وتخرج من الحقوق، وابتعث إلى فرنسا فحصل على الدكتوراه في القانون والاقتصاد والسياسة، واختير عضواً في مجمع اللغة العربية ، وتولى وزارة المعارف عدة مرات . توفى عام ١٩٧١م (١٣٩١م). انظر: خير الدين الزركلي: " الأعلام ، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين " طبعة : دار العلم

للملايين ، الطبعة الثانية عشرة ، بيروت ٢٠٠٢م . جـ٣ ، ٣٥٠ .

(٤) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٥٥٩) بعثات مختلفة ، العراق ، استخدام المصريين في العراق جـ١٣ ، مذكرة المفوضية الملكية العراقية بالقاهرة إلى وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ١١ فبراير ١٩٤١م بشأن إبلاغ الشكر لعبد الرازق السنهوري بك .

(٥) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٥٦٠) بعثات مختلفة ، العراق ، استخدام المصريين في العراق جـ١٤ ، من وزارة المعارف العمومية إلى وزير الخارجية المصري بتاريخ ٢٢ يوليو ١٩٤١م . بخصوص إبلاغ شكر الوزارة للمذكور .

(٦) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٥٦١) بعثات مختلفة ، العراق ، استخدام المصريين في العراق ، جـ١٥ ، مذكرة المفوضية الملكية العراقية بالقاهرة إلى وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ٢١ أكتوبر ١٩٤١م ، بخصوص توجيه الدعوة للدكتور طه حسين لزيارة العراق .

هذا وفي الوثيقة المذكورة ما يفيد اعتذار طه حسين عن السفر للعراق ، وفيها أيضاً ما يشير إلى استيائه من عدم توجيه الدعوة إليه بصورة مباشرة ، واقتراح الخارجية المصرية – تطييبًا لخاطره – أن يقوم القائم بأعمال المفوضية العراقية بمصر بتوجيه الدعوة له بصفة شخصية . ولكن يبدو في كل الأحوال أن الزيارة المأمولة لم تتم .

(٧) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٥٥٥) بعثات مختلفة ، العراق ، استخدام المصريين في العراق ، جـ٩ ، من المفوضية الملكية المصرية ببغداد إلى وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ٢١ يناير ١٩٣٩م .

(٨) هو ياسين بن حلمي باشا بن سليمان الهاشمي، زعيم العراق السياسي في عصره ، ولد ببغداد وتعلم بالآستانة ثم برلين ، وتخرج ضابطاً ، تولى قيادة فيلق الترك أثناء ثورة الحجاز ، ودعم مقاومة العراقيين ضد الإنجليز عام ١٩١٨م ، أذن له الإنجليز بالعودة إلى العراق عام ١٩٢٢م ، فتولى بعض الوزارات ، كما ترأس الوزارة مرتين ، ودعم العلاقات بين مصر والعراق ، رحل من

العراق بعد انقلاب بكر صدقي عام ١٩٣٦م إلى بيروت فتوفى بها ودفن في دمشق عام ١٩٣٧م (١٣٥٥م) . انظر : الزركلي "الأعلام " مرجع سبق ذكره جـ٨ ، ص : ١٢٨ .

(٩) ولد رشيد عالي الكيلاني في بغداد عام ١٨٩٢م (١٣٠٠هـ) وتعلم بها ، ودرس في كلية الحقوق واحترف المحاماة لمدة قصيرة ، أصبح نائبًا في البرلمان ووزيرًا للعدل ورئيساً للحكومة العراقية أربع مرات أولها عام ١٩٣٣م ، وكان من أعلام القانون في العراق ، عاش طريداً في أخريات حياته بين عدة بلدان إلى أن توفى في بيروت عام ١٩٦٥م (١٣٨٥هـ) ونقل جثمانه إلى بغداد . راجع : السيد عبد الرازق الحسيني : " تاريخ الوزارات العراقية " مطبعة العرفان ، صيدا – لبنان ، الطبعة الثانية ١٩٥٣م ، جـ٣ ، ص : ٢١٣ ، وكذلك : الزركلي : " الأعلام " مرجع سبق ذكره ، جـ٣ ، ص : ٢٣ .

(١٠) ولد نوري السعيد ببغداد ، وتخرج بالمدرسة الحربية بالآستانة ، اعتنق الفكرة العربية ، وكان من قادة جيش الملك فيصل في زحفه على سوريا، كان مؤيدًا للسياسة البريطانية جاهزًا بذلك ، ترأَّس الوزارة العراقية مرات عدة ، قتل إثر ثورة ١٩٥٨م بالعراق .انظر: الزركلي : " الأعلام " مرجع سبق ذكره ، جـ٨ ، ص : ٥٣ .

(١١) وثائق وزارة الخارجية المصرية، كود أرشيفي (٠٢٢٢٤٦) الدعاية المصرية في العراق ، من القائم بالأعمال بالمفوضية المصرية في بغداد إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ٢٥ أغسطس ١٩٣٦م حول زيارة نوري السعيد باشا وزير خارجية العراق لمصر أخيراً .

(١٢) وثائق وزارة الخارجية المصرية، كود أرشيفي (٠٢٢٢٤٦) الدعاية المصرية في العراق ، من القائم بالأعمال بالمفوضية المصرية في بغداد إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ٢٥ أغسطس ١٩٣٦م حول زيارة نوري السعيد باشا وزير خارجية العراق لمصر أخيراً .

(١٣) هو تحسين مصطفى عبد الرحمن العسكري ، ولد ببغداد عام١٨٩٢م (١٣٠٩هـ) وتخرج بالمدرسة الحربية بالقسطنطينية ، اشترك في حرب طرابلس الغرب بين العثمانيين والإيطاليين ، وفي ثورة العراق على الإنجليز ، عهد إليه بوزارة الداخلية ، كما عمل وزيراً مفوضاً للعراق بمصر،

وتوفى بالقاهرة عام ١٩٤٧م (١٣٦٦هـ) .انظر : الزركلي : " الأعلام " مرجع سبق ذكره ، جـ٢ ، ص : ٨٤ وكذلك : عمر رضا كحالة : " معجم المؤلفين " نشر : مكتبة المثنى ودار إحياء التراث العربي ، بيروت ، بدون تاريخ . جـ٣ ، ص : ٩ .

(١٤) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٦٠٧) البعثة الحكومية للعراق ، من مديرية الري العامة بالحكومة العراقية إلى المفوضية المصرية ببغداد بتاريخ ٥ فبراير ١٩٣٨م بخصوص زيارة مدير الري العام بالعراق .

(١٥) محمد طلعت بن حسن محمد حرب ، ولد عام ١٨٧٦م (١٢٩٣هـ) وتخرج بمدرسة الحقوق بالقاهرة، عين مترجمًا، ثم مديرًا لبعض الشركات وعضوًا في مجالس إدارتها ، دعا إلى إنشاء بنك مصري، فوجه بمعارضة كبيرة إلى أن نجحت دعوته سنة ١٩٢٠م وأنشأ بنك مصر، وألحق به فروعًا وشركات ضخمة كان معظمها من نتاج تفكيره وجهده، وهو إلى ذلك كاتبٌ ومؤلف ، كما كان عضوًا في الجمعية الجغرافية . توفى عام ١٩٤١م (١٣٦٠هـ) . راجع : الزركلي : " الأعلام " مرجع سبق ذكره ، جـ٦ ، ص : ١٧٥ ، ١٧٦ ، وكذلك : عمر رضا كحالة : " معجم المؤلفين " مرجع سبق ذكره ، جـ١٠ ، ص : ١٠٦ .

(١٦) وثائق وزارة الخارجية المصري، كود أرشيفي (٠١٢٦١١) دعوة محمد طلعت حرب باشا لزيارة العراق ، من نوري السعيد إلى طلعت حرب باشا في ١٦ كانون الأول [ديسمبر] ١٩٣٥م.

(١٧) المصدر السابق، نفس الكود الأرشيفي، من المفوضية الملكية المصرية ببغداد [القائم بالأعمال] إلى وزير الخارجية المصري بتاريخ ١٩ ديسمبر ١٩٣٥م .

(١٨)المصدر السابق، نفس الكود، من وزير الخارجية المصري إلى رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٢٤ ديسمبر ١٩٣٥م .

(١٩) أحمد مدحت يكن باشا، كان عضوًا في حزب الأحرار الدستوريين ، وشغل منصب وزير الزراعة في وزارة حسين رشدي الرابعة [٩ – ٢٤ أبريل ١٩١٩م] ووزير الأوقاف في وزارة عدل يكن الأولى [١٦ مارس – ٢٤ ديسمبر ١٩٢١م] ووزير الخارجية في وزارة عدل يكن الثالثة [

٣ أكتوبر ١٩٢٩ – ١ يناير ١٩٣٠م] ويعد أول رئيس لمجلس إدارة بنك مصر ، وأحد مؤسسيه ، توفى عام ١٩٤٤م . انظر : يونان لبيب رزق : " تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ – ١٩٥٣م ،" مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، وحدة الوثائق والبحوث التاريخية ، القاهرة ١٩٧٥م . ص : ٢١٠ ، ٢٢٨ ، ٣٣٨ وكذلك : الشبكة الدولية للمعلومات Wikipedia . org زيارة الموقع المذكور بتاريخ ٦ / ٧ / ٢٠٢١م . الساعة : ٣٠ : ١٤ .

(٢٠) قالت عنه الوثيقة إنه : " كبير تجار الغلال ، وعضو مجلس إدارة بنك مصر وبعض الشركات الأخرى " . انظر : وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٦١١) دعوة محمد طلعت حرب باشا لزيارة العراق ، من محمد طلعت حرب باشا إلى حافظ بك عامر القائم بالأعمال بالنيابة في المفوضية الملكية المصرية ببغداد بتاريخ ٢١ مارس ١٩٣٦م .

(٢١) عيسوي باشا حسن زايد ، من أعيان المنوفية ، كان عضواً في مجلس النواب خلال الهيئة النيابية التاسعة ١٩٤٥ – ١٩٥٠م . راجع : الشبكة الدولية للمعلومات ، موقع : مرصد البرلمان المصري

www . egpw . org

زيارة إلى الموقع المذكور بتاريخ ٦ / ٧ / ٢٠٢١م ، الساعة ٣٥ : ١٤ .

(٢٢) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٦١١) دعوة محمد طلعت حرب باشا لزيارة العراق ، من محمد طلعت حرب إلى حافظ بك عامر القائم بالأعمال بالنيابة في المفوضية الملكية المصرية ببغداد بتاريخ ٢١ مارس ١٩٣٦م .

(٢٣) المصدر السابق ، نفس الكود الأرشيفي ، من نوري السعيد إلى محمد طلعت حرب باشا بتاريخ ٢٤ مارس ١٩٣٦م .

(٢٤) هو الملك غازي ابن الملك فيصل بن الحسين بن علي ، نودى به ملكاً على العراق بعد وفاة أبيه فيصل عام ١٩٣٣م ، واستمر إلى أن توفى قتيلاً في حادث اصطدام سيارته عام ١٩٣٩م ،

وقد أثارت وفاته على هذا النحو لغطًا كبيرًا. راجع : زكي محمد مجاهد : " الأعلام الشرقية في المائة الرابعة عشرة الهجرية " طبعة : دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٩٤م ، جـ١ ، ص : ٢٢ وكذلك : الزركلي : " الأعلام " مرجع سبق ذكره ، جـ٥ ، ص : ١١٢ .

(٢٥) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٦١١) دعوة محمد طلعت حرب باشا لزيارة العراق ، من المفوضية الملكية المصرية ببغداد [القائم بالأعمال بالنيابة] إلى وزير الخارجية المصري بتاريخ ٢١ أبريل ١٩٣٦م .

(٢٦) ولد حسين سري في القاهرة عام ١٨٩٢م ، والده إسماعيل سري باشا ناظر الأشغال العمومية، درس حسين الهندسة في إنجلترا بعد تخرجه من المدرسة السعيدية، وتخصص في شئون الري، تدرج في مناصب الأشغال حتى أصبح وكيلاً لها ووزيرًا، وتوفى بالقاهرة عام ١٩٦٠م .

انظر : شميث (أرثر جولد) : " قاموس تراجم مصر الحديثة " ترجمة وتحقيق : عبد الوهاب بكر ، طبعة : المجلس الأعلى للثقافة ، المشروع القومي للترجمة ، عدد رقم (٥٢١) القاهرة ٢٠٠٣م . ص : ٣١٩ وكذلك : يونان لبيب رزق : " تاريخ الوزارات المصرية " مرجع سبق ذكره ، ص : ٤٢٦ .

(٢٧) وثائق وزارة الخارجية المصرية، كود أرشيفي (٠١٢٦١٩) دعوة موجهة من حكومة العراق إلى حسين سري باشا وزير الأشغال العمومية ، من المفوضية الملكية العراقية بمصر [القائم بالأعمال] إلى وزير الخارجية المصري بالنيابة محمد محمود باشا بتاريخ ١١ سبتمبر ١٩٣٨م

(٢٨) المصدر السابق ، نفس الكود الأرشيفي ، من وزير الاشغال العمومية حسين سري إلى وزير الخارجية بالإنابة بتاريخ ٢ سبتمبر ١٩٣٨م .

(٢٩) المصدر السابق، نفس الكود الأرشيفي، من المفوضة الملكية المصرية ببغداد [القائم بالأعمال بالنيابة] إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ٢٠ سبتمبر ١٩٣٨م . بشأن زيارة حضرة صاحب المعالي حسين سري باشا إلى العراق .

(٣٠) حمدي الباجه جي : من رجال السياسة والإدارة بالعراق ، مولده في بغداد عام ١٨٨٣م (١٣٠٠هـ) ووفاته بها أيضًا عام ١٩٤٨م (١٣٦٧هـ) درس في مدرسة الإدارة بالأستانة ، انضم إلى الحركة العربية، وشغل عدة وزارات ، وانتخب رئيساً لمجلس النواب ، وتقلد الوزارة لمرتين متتاليتين في يونيو ثم أغسطس ١٩٤٤م ، إلى أن قدم استقالته في يناير ١٩٤٦م . ومثل العراق في جامعة الدول العربية عدة مرات .ا نظر : السيد عبد الرازق الحسيني : " تاريخ الوزارات العراقية " مصدر سبق ذكره ، جـ٦ ، ص : ١٨٧ ، ١٩٢ ، ٢٩٧ ، وكذلك : الزركلي : " الأعلام " مرجع سبق ذكره ، جـ٢ ، ص : ٢٧٥ .

(٣١) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٦٣٥) إرسال بعثة فنية مصرية للعراق ، من المفوضة الملكية العراقية بمصر إلى وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ١٦ أكتوبر ١٩٤٤م بشأن إرسال بعثة فنية مصرية للعراق لدراسة مشروع إحياء الأراضي الصالحة للزراعة .

(٣٢) وثائق وزارة الخارجية المصرية، كود أرشيفي (٠١٢٦٢٦) بعثات مختلفة ، العراق ، استخدام المصريين في العراق ، جـ١ مذكرة وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ١٨ أبريل ١٩٤٧م بخصوص طلب الحكومة العراقية ندب أحد المهندسين المختصين في بناء المساجد المصرية لتشييد بعض المساجد في بغداد .

(٣٣) المصدر السابق، نفس الكود الأرشيفي، من وزارة الأشغال العمومية المصرية إلى وزرة الخارجية بتاريخ ٢٩ ديسمبر ١٩٤٦م بخصوص ذات الموضوع .

(٣٤) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٦٣٥) إرسال بعثة فنية مصرية للعراق لدراسة مشروع إحياء الأراضي الصالحة للزراعة ، من وزارة الخارجية المصرية إلى مدير عام مصلحة الأملاك الأميرية بتاريخ ٥ أغسطس ١٩٤٧م ، بخصوص طلب الحكومة العراقية ندب مهندس خبير في لجنة إعمار واستثمار أراضي الدجيلة . تعليق لوكيل وزارة الخارجية بهامش الوثيقة .

(٣٥) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٦٢٧) بعثات مختلفة ، العراق ،

استخدام المصريين في العراق ، جـ٢ ، من وزارة الزراعة المصرية إلى وزارة المالية بتاريخ ٢٢ ديسمبر ١٩٤٧م ، بخصوص الموافقة على إعارة تسعة من موظفيها الفنيين إلى العراق .

(٣٦) وثائق وزارة الخارجية المصرية كود أرشيفي (٠١٢٥٥٥) بعثات مختلفة ، العراق ، استخدام المصريين في العراق ، جـ٩ ، مذكرة المفوضية الملكية العراقية بمصر إلى وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ٢٦ فبراير ١٩٣٩م .

(٣٧) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٥٥٦) بعثات مختلفة ، العراق ، استخدام المصريين في العراق ، جـ١٠ ، مذكرة الخارجية المصرية إلى المفوضية الملكية العراقية بمصر بتاريخ ١ سبتمبر ١٩٣٩م بخصوص استخدام مصريين في العراق .

(٣٨) المصدر السابق ، نفس الكود الأرشيفي ، من وزارة الأشغال العمومية المصرية (مكتب الوزير) إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٤ سبتمبر ١٩٣٩م (غير رسمي) بشأن استخدام مصريين في العراق .

(٣٩) المصدر السابق ، نفس الكود الأرشيفي، مذكرة الخارجية المصرية إلى المفوضية الملكية العراقية بمصر بتاريخ ٢٢ أغسطس ١٩٣٩م بخصوص ذات الموضوع .

(٤٠) المصدر السابق ، نفس الكود الأرشيفي ، من الخارجية المصرية إلى وكيل وزارة الأشغال العمومية بتاريخ ٢٢ أغسطس ١٩٣٩م بشأن الاستمارة الخاصة باستخدام الموظفين الأجانب غير الأوروبيين في الحكومة العراقية .

(٤١) المصدر السابق ، نفس الكود الأرشيفي ، مذكرة المفوضية الملكية العراقية بمصر إلى وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ٢٣ يوليو ١٩٣٩م [مستعمل جداً] بخصوص المهندسين المطلوبين للعراق .

(٤٢) المصدر السابق ، نفس الكود الأرشيفي ، من وزارة الخارجية المصرية إلى وكيل وزارة الأشغال العمومية بتاريخ ٢٧ يوليو ١٩٣٩م بشأن المهندسين والملاحظين الفنيين المطلوبين لحكومة العراق .

(٤٣) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٥٥٧) بعثات مختلفة ، العراق ، استخدام المصريين في العراق ، جـ١١ ، من المفوضية الملكية العراقية بمصر إلى وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ٧ فبراير ١٩٤٠م [مستعجل] .

(٤٤) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٥٥٨) بعثات مختلفة العراق ، استخدام المصريين في العراق ، جـ١٢ ، مذكرة مرفوعة من اللجنة المالية بوزارة المالية إلى مجلس الوزراء بتاريخ ٨ أغسطس ١٩٤٠م بخصوص المهندسين المطلوبين للعراق .

(٤٥) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٥٥٧) بعثات مختلفة ، العراق ، استخدام المصريين في العراق ، جـ١١ من وزارة الخارجية العراقية إلى المفوضية الملكية المصرية بغداد بتاريخ ١١ مارس ١٩٤٠م بخصوص ذات الموضوع .

(٤٦) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٥٥٨) بعثات مختلفة العراق ، استخدام المصريين في العراق ، جـ١٢ ، مذكرة مرفوعة من اللجنة المالية بوزارة المالية إلى مجلس الوزراء بتاريخ ٨ أغسطس ١٩٤٠م بشأن الموضوع السابق .

(٤٧) المصدر السابق ، نفسه .

(٤٨) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٥٦٠) بعثات مختلفة ، العراق ، استخدام المصريين في العراق ، جـ١٤ ، من وزارة المالية المصرية إلى وكيل وزارة الخارجية بتاريخ ٨ سبتمبر ١٩٤١م ، وكذلك : مذكرة اللجنة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء بتاريخ ١٧ أغسطس ١٩٤١م بشأن تحمل الحكومة المصرية لفرق الماهية السالف الذكر . ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن متوسط قيمة العملة العراقية (الدينار) خلال أربعينات القرن العشرين كان يقترب كثيراً من قيمة العملة المصرية (الجنيه) إذ كان الدينار يساوي ٩٧٥ مليماً .

انظر : وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٦٢٧) بعثات مختلفة ، العراق ، استخدام المصريين في العراق ، جـ٢ ، من وزارة الخارجية المصرية إلى وزارة الأشغال العمومية بتاريخ ٣٠ سبتمبر ١٩٤٧م بشأن طلب مهندسي ري للعمل بوزارة الاقتصاد العراقية .

(٤٩) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٦٢٧) بعثات مختلفة العراق ، استخدام المصريين في العراق ، جـ٢ ، مذكرة المفوضية الملكية المصرية ببغداد إلى وزارة الخارجية العراقية بتاريخ ١٨ مايو ١٩٤٧م .

(٥٠) المصدر السابق ، نفس الكود الأرشيفي ، من المفوضية الملكية العراقية بمصر إلى وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ٢٢ سبتمبر١٩٤٧م رداً على المذكرة السابقة .

(٥١) هو الملك فيصل الأول ابن الحسين بن علي ، ولد بالطائف وترعرع بالحجاز ، ولما ثار والده على الترك عين قائداً للجيش العربي ، وقاتل إلى جانب بريطانيا حيث دخل سوريا ، وناب عن والده في مؤتمر الصلح بباريس بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، ولما احتل الفرنسيون سوريا رحل إلى أوروبا ، تقرر ترشيحه لعرش العراق ، فانتقل إلى بغداد سنة ١٩٢١م وانصرف إلى الإصلاح الداخلي حتى توفى عام ١٩٣٣م (١٣٥٢هـ) . راجع : الزركلي " الأعلام " مرجع سبق ذكره ، جـ٥ ، ص : ١٦٥ .

(٥٢) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١١٥٩٥) تقارير مقدمة من القنصلية المصرية ببغداد . من القنصلية الملكية المصرية ببغداد إلى وزير الخارجية المصري بتاريخ ١٤ نوفمبر ١٩٣٠م بخصوص تقرير جلالة الملك فيصل عن اقتصاديات العراق (سري) .

(٥٣) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٦٢٥) دعوة أحد رجال ري العراق لزيارة مصر، من المفوضية الملكية المصرية ببغداد إلى وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ٢١ مارس ١٩٤٠م .

(٥٤) المصدر السابق ، نفس الكود الأرشيفي ، من المفوضية الملكية المصرية ببغداد ، إلى وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ٢٥ أغسطس ١٩٤٥م .

(٥٥) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٦٢٦) بعثات مختلفة ، العراق ، استخدام المصريين في العراق ، جـ١ ، من المفوضية الملكية المصرية ببغداد إلى وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ٢ فبراير ١٩٤٧م بشأن طلب مهندسين مصريين للعمل بالعراق .

(٥٦) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٦٣٥) إرسال بعثة فنية مصرية للعراق ، من المفوضية الملكية العراقية بمصر إلى وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ١٦ أكتوبر ١٩٤٤م بشأن إرسال بعثة فنية مصرية إلى العراق لدراسة مشروع إحياء الأراضي الصالحة للزراعة .

(٥٧) المصدر السابق ، نفس الكود الأرشيفي، مذكرة مرفوعة من وزارة الزراعة المصرية إلى مجلس الوزراء بتاريخ ٢١ ديسمبر ١٩٤٤م بشأن طلب هيئة فنية زراعية للسفر إلى العراق .

(٥٨) المصدر السابق ، نفس الكود الأرشيفي ، مذكرة المفوضية الملكية العراقية بمصر إلى وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ٢٣ ديسمبر ١٩٤٤م . وخطاب منها أيضاً إلى الخارجية المصرية بتاريخ ١٩ نوفمبر ١٩٤٤م بخصوص البعثة الفنية المشار إليها آنفاً .

(٥٩) المصدر السابق ، نفس الكود الأرشيفي ، من المفوضية الملكية العراقية بمصر إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٦ يونيو ١٩٤٨م بشأن حاجة السلطات العراقية إلى انتداب مرشدين زراعيين للجنة اعمار واستثمار أراضي الدجيلة وكذلك : مذكرة وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ٢٤ مارس ١٩٤٧م بشأن حاجة العراق إلى مهندس كبير ليحل محل المهندس المصري الذي أنهى انتدابه في لجنة اعمار واستثمار أراضي الدجيلة . وهذا على سبيل المثال لا الحصر .

(٦٠) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٥٥٦) بعثات مختلفة ، العراق ، استخدام المصريين في العراق ، جـ١٠ ، من المفوضية الملكية العراقية بمصر إلى وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ١٥ أغسطس ١٩٣٩م بخصوص انتداب حضرة صاحب العزة الدكتور عبد الرازق السنهوري بك للعمل في وزارة العدل العراقية .

(٦١) المصدر السابق ، نفس الكود الأرشيفي ، من وزارة الخارجية المصرية إلى وزارة العدل بتاريخ ٢١ أغسطس ١٩٣٩م بخصوص ذات الموضوع السابق ، تعليق لوكيل وزارة الخارجية بهامش الوثيقة.

(٦٢) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٥٦٢) بعثات مختلفة ، العراق ، استخدام المصريين في العراق ، جـ١٦ ، مذكرة الخارجية المصرية بتاريخ ١٥ يوليو ١٩٤٢م

بشأن رغبة فخامة نوري السعيد انتداب الدكتور عبد الرازق السنهوري بك .

(٦٣) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٦٣٣) بعثات العراق المختلفة لمصر ، ملف عام ، جـ١ ، من الخارجية المصرية إلى وكيل وزارة العدل بتاريخ ٨ نوفمبر بخصوص إبلاغها شكر وزارة العدل العراقية .

(٦٤) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٦٢٦) بعثات مختلفة ، العراق ، استخدام المصريين في العراق ، جـ١ ، من المفوضية الملكية المصرية ببغداد إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٢ يونيو ١٩٤٦م بخصوص القوانين والأنظمة المطلوبة للعراق .

(٦٥) المصدر السابق ، نفس الكود الأرشيفي ، من وزارة الخارجية المصرية إلى وكيل وزارة الصحة المصرية بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٤٦م بشأن إيفاد خبير صحي إلى العراق .

(٦٦) المصدر السابق ، نفس الكود الأرشيفي ، من المفوضية الملكية المصرية ببغداد إلى وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ٨ مايو ١٩٤٧م بخصوص انتداب خبير مصري لتنظيم الإدارة الصحية بالعراق .

(٦٧) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٦٢٧) بعثات مختلفة ، العراق ، استخدام المصريين في العراق ، جـ٢ ، من وزارة الصحة العمومية المصرية إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢ يونيو ١٩٤٨م بخصوص انتداب الدكتور أحمد الحلواني للعراق .

(٦٨) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٦٠٧) البعثات الحكومية للعراق ، من وزارة الخارجية المصرية إلى وكيل وزارة الصحة العمومية بتاريخ ٥ أغسطس ١٩٣٦م بشأن إبلاغها شكر الحكومة العراقية .

(٦٩) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٦٢٦) بعثات مختلفة ، العراق ، استخدام المصريين في العراق ، جـ١ ، من وزير مصر المفوض في بغداد إلى وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ٢٨ مارس ١٩٤٦م بخصوص القوانين والأنظمة التي تطلبها حكومة العراق .

(٧٠) المصدر السابق ، نفس الكود الأرشيفي ، خطاب من وزارة الخارجية المصرية إلى وكيل وزارة الشئون الاجتماعية بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٤٦م بخصوص إيفاد خبير لتنظيم وزارة الشئون الاجتماعية العراقية .

(٧١) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٦٣٣) بعثات العراق المختلفة لمصر ، ملف عام ، جـ١ ، من المفوضية الملكية المصرية ببغداد إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ٢٤ أبريل ١٩٤٥م بشأن سعادة الدكتور فائق شاكر .

(٧٢) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٦٣٢) تدريب العراقيين في الحكومة المصرية ، من السفارة العراقية في القاهرة إلى الخارجية المصرية بتاريخ ١٩ ديسمبر ١٩٥٥م بشأن إرسال بعثة فنية عراقية إلى مصر .

(٧٣) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٦٠٧) البعثات الحكومية للعراق ، من المفوضية الملكية العراقية بمصر إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ١١ أكتوبر ١٩٣٧م بخصوص زيارة أمين العاصمة العراقية لمصر .

(٧٤) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٦٣٣) بعثات العراق المختلفة لمصر ، ملف عام ، جـ١ ، من وزارة المالية المصرية إلى وكيل وزارة الخارجية بتاريخ ٢٢ فبراير ١٩٤٥م بشأن إطلاع البعثة العراقية على سير الأعمال بمصلحة الضرائب

(٧٥) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٦٠٧) البعثات الحكومية للعراق ، من مصلحة عموم الإحصاء والتعداد المصرية إلى وكيل وزارة الخارجية بتاريخ ٨ أبريل ١٩٣١م بخصوص حضرة مدير قسم التجارة والاقتصاد في وزارة المالية العراقية .

(٧٦) المصدر السابق ، نفس الكود الأرشيفي ، من القنصلية الملكية العراقية بمصر إلى وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ٢٥ أغسطس ١٩٣١م بخصوص إبلاغ الشكر إلى مصلحة الإحصاء العامة المصرية .

(٧٧) المصدر السابق ، نفس الكود الأرشيفي ، من وزارة المالية المصرية إلى وكيل وزارة الخارجية بتاريخ ١٤ سبتمبر ١٩٣٦م بخصوص تدريب أحد موظفي حكومة العراق بمصلحة الإحصاء .

(٧٨) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٦٣٣) بعثات العراق المختلفة لمصر ، ملف عام ، جـ١ ، من المفوضية الملكية العراقية بمصر إلى الخارجية المصرية بتاريخ ١٧ فبراير ١٩٤٧م بخصوص البعثة العراقية لتعداد السكان. وكذلك : مذكرة الإدارة الاقتصادية بوزارة الخارجية المصرية بتاريخ ٥ فبراير ١٩٤٧م بخصوص ذات الموضوع . وأيضاً : من الخارجية المصرية إلى المفوضية الملكية العراقية بمصر بتاريخ ٢٢ فبراير ١٩٤٧م بخصوص نفس الموضوع كذلك .

(٧٩) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٦٢٦) بعثات مختلفة العراق ، استخدام المصريين في العراق ، من المفوضية الملكية العراقية بمصر إلى الخارجية المصرية بتاريخ ٢١ مارس ١٩٤٤م [مستعجل جداً] بخصوص انتداب أحد مهندسي مصلحة التليفونات والتلغرافات المصرية .

(٨٠) المصدر السابق ، نفس الكود الأرشيفي ، من المفوضية الملكية العراقية بمصر إلى الخارجية المصرية بتاريخ ١١ يناير ١٩٤٤م بخصوص طلب مصلحة التليفونات العراقية انتداب فنيين .

(٨١) المصدر السابق ، نفس الكود الأرشيفي ، من المفوضية الملكية العراقية بمصر إلى وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ٤ مارس ١٩٤٤م بشأن الموضوع السابق .

(٨٢) المصدر السابق ، نفس الكود الأرشيفي ، من المفوضية الملكية المصرية ببغداد إلى وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ٢٤ سبتمبر ١٩٤٦م بشأن إبلاغ شكر الحكومة العراقية .

(٨٣) المصدر السابق ، نفس الكود الأرشيفي ، خطاب من مديرية البريد والبرق العامة العراقية إلى كبير المهندسين بمصلحة التليفونات والتلغرافات المصرية بتاريخ ٤ يناير ١٩٤٦م .

(٨٤) المصدر السابق ، نفس الكود الأرشيفي ، من المفوضية الملكية العراقية بمصر إلى الخارجية المصرية بتاريخ ١٧ يونيو ١٩٤٥م بخصوص انتداب موظفين مصريين لمديرية البرق والبريد

العراقية .

(٨٥) المصدر السابق ، نفس الكود الأرشيفي ، من الخارجية المصرية إلى وكيل وزارة المواصلات بتاريخ ١٥ فبراير ١٩٤٦م بخصوص انتداب موظفين مصريين لمديرية البرق والبريد العراقية .

(٨٦) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٦٢٧) بعثات مختلفة ، العراق ، استخدام المصريين في العراق ، جـ٢ ، من وزارة الخارجية المصرية إلى وزارة المواصلات بتاريخ ٢٠ سبتمبر ١٩٤٧م بشأن إيفاد بعثة فنية من موظفي مصلحة التليفونات والتلغرافات المصرية إلى بغداد .

(٨٧) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٦٢٦) بعثات مختلفة ، العراق ، استخدام المصريين في العراق ، جـ١ ، من الخارجية المصرية إلى المفوضية الملكية العراقية بمصر بتاريخ ٢٠ مارس ١٩٤٥م بشأن تدريب بعض الفنيين العراقيين في مصر .

(٨٨) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٦٣٢) تدريب العراقيين في الحكومة المصرية ، من وزارة الحربية المصرية إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢ مارس ١٩٥٥ بخصوص تدريب السيد / جاسم محمد علي الجاسم على أعمال اللاسلكي .

(٨٩) لم تكن أعمال المساحة في ذلك الوقت قاصرة على مسح الأراضي فقط، بل كانت تشتمل طباعة الخرائط بأنواعها المختلفة ، وكذلك أعمال التوثيق والشهر العقاري .

(٩٠) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٦٢٦) بعثات مختلفة ، العراق ، استخدام المصريين في العراق ، جـ١ ، مذكرة وزارة الخارجية المصرية إلى المفوضية الملكية العراقية بمصر بتاريخ ٢٨ أكتوبر ١٩٤٥م بخصوص ندب مساحين مصريين وكذلك : كود أرشيفي (٠١٢٦٠٥) بعثات مختلفة ، العراق ، استخدام المصريين في العراق ، جـ٢٧ ، من وزارة الخارجية المصرية إلى القائم بأعمال المفوضية الملكية المصرية بالنيابة ببغداد بتاريخ ٦ أكتوبر ١٩٤٦م بخصوص الموظفين المصريين المنتدبين بالعراق .

(٩١) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٦٢٦) بعثات مختلفة ، العراق ، استخدام المصريين في العراق جـ١ ، من وزارة الخارجية المصرية إلى مدير عام مصلحة المساحة بتاريخ ٢ فبراير ١٩٤٧م بخصوص تجديد عقود ثلاثة مهندسين بمصلحة المساحة منتدبين للعمل بالعراق , وكذلك : كود أرشيفي (٠١٢٦٢٧) بعثات مختلفة ، العراق ، استخدام المصريين في العراق ، جـ٢ ، مذكرة الخارجية العراقية إلى المفوضية الملكية المصرية ببغداد بتاريخ ١٣ يوليو ١٩٤٨م بخصوص تمديد عقود هؤلاء المهندسين .

(٩٢) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٦٢٦) بعثات مختلفة ، العراق ، استخدام المصريين في العراق ، جـ١ ، مذكرة اللجنة المالية بوزارة المالية المصرية المرفوعة إلى مجلس الوزراء بتاريخ ٧ أكتوبر ١٩٥٠م بخصوص مد إعادة المهندس حسنين الخولي للعمل بالحكومة العراقية .

(٩٣) المصدر السابق ، نفس الكود الأرشيفي ، من وزارة الخارجية المصرية إلى المفوضية الملكية العراقية بمصر بتاريخ ٢ أغسطس ١٩٤٧م بشأن المهندسين المصريين المطلوبين للعمل في العراق .

(٩٤) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٦٠٧) البعثات الحكومية للعراق ، من مصلحة المساحة المصرية بوزارة المالية إلى وكيل وزارة الخارجية بتاريخ ٣١ مارس ١٩٣٢م بخصوص ناجي أفندي جمال الدين المنتدب من حكومة العراق للتمرين على فن الطباعة .

(٩٥) المصدر السابق ، نفس الكود الأرشيفي ، من القنصلية الملكية المصرية ببغداد إلى وكيل وزارة الخارجية بتاريخ ١٥ يوليو ١٩٣٢م بشأن إيفاد بعثة عراقية لدراسة الهندسة الطبوغرافية بمصر

(٩٦) المصدر السابق ، نفس الكود الأرشيفي ، من مدرسة الهندسة الملكية التابعة لوزارة المعارف [ناظر المدرسة] إلى مدير إدارة السجلات والامتحانات بتاريخ ١٤ أغسطس ١٩٣٢م بخصوص طلبة بعثة المساحة العراقية .

(٩٧) المصدر السابق ، نفس الكود الأرشيفي ، مذكرة الخارجية المصرية إلى المفوضية الملكية العراقية بمصر بتاريخ ٣١ يوليو ١٩٣٤م بشأن إلحاق موظف عراقي بمصلحة المساحة المصرية.

(٩٨) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٦٣٢) تدريب العراقيين في الحكومة المصرية ، من الخارجية المصرية إلى السفارة العراقية بالقاهرة بتاريخ ٣ يونيو ١٩٥٢م بشأن الموافقة على تدريب موظفين عراقيين في مصلحة المساحة المصرية .

(٩٩) المصدر السابق ، نفس الكود الأرشيفي ، من الخارجية المصرية إلى السفارة العراقية بالقاهرة بتاريخ ٣ يناير ١٩٥٤م بشأن إيفاد السيد / هاشم أحمد من مديرية المساحة بالعراق .

(١٠٠) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٦٣٣) بعثات مختلفة ، العراق ، استخدام المصريين في العراق ، جـ١ ، من وزارة الخارجية المصرية إلى وكيل وزارة المالية بتاريخ ٧ يونيو ١٩٤٥م بخصوص إيفاد مندوب من مديرية المساحة بالعراق لانتخاب موظفين مصريين.

(١٠١) البلاغ ، عدد ٤ رمضان ١٣٥٩هـ / ٦ أكتوبر ١٩٤٠م .

(١٠٢) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٥٥٩) بعثات مختلفة ، العراق ، استخدام المصريين في العراق ، جـ١٣ ، من وزارة الزراعة المصرية إلى وكيل وزارة الخارجية بتاريخ ٢٠ نوفمبر ١٩٤٠م بشأن ترشيح أخصائي مصري للعمل بالعراق .

(١٠٣) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٥٥٨) بعثات مختلفة العراق ، استخدام المصريين في العراق ، جـ١٢ ، من وزارة الخارجية المصرية إلى وكيل وزارة الزراعة بتاريخ ٢٩ سبتمبر ١٩٤٠م بخصوص الموضوع السابق ذكره ، وكذلك : البلاغ ، عدد : ٩ ذو القعدة ١٣٥٩هـ / ٨ ديسمبر ١٩٤٠م .

(١٠٤) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٥٥٧) بعثات مختلفة ، العراق ،

استخدام المصريين في العراق ، جـ١١ ، من جامعة فؤاد الأول إلى وكيل وزارة الخارجية بتاريخ ٢٣ أبريل ١٩٤٠م بشأن ترشيح أخصائي للعمل بالعراق .

(١٠٥) المصدر السابق ، نفس الكود الأرشيفي ، من المفوضية الملكية العراقية بمصر إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ٢٨ مارس ١٩٤٠م [مستعجل] بشأن وظائف مطلوبة للعراق .

(١٠٦) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٦٣١) إيفاد بعثة إلى العراق لإنشاء معمل لتفريخ بيض الدجاج وتمرين العراقيين على مزاولة العمل ، من المفوضية الملكية العراقية بمصر إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١ يونيو ١٩٤٤م ، بشأن الموضوع المذكور .

(١٠٧) المصدر السابق ، نفس الكود الأرشيفي ، إقرارٌ من الشيخ مصطفى أبو العلا الدخاخني صاحب معمل تفريخ بيض صناعي بتاريخ ١٧ أكتوبر ١٩٤٤م .

(١٠٨) المصدر السابق ، نفس الكود الأرشيفي ، من المفوضية الملكية المصرية ببغداد إلى وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ١٢ سبتمبر ١٩٤٥م بشأن حالة الشيخ مصطفى أبو العلا الدخاخني

(١٠٩) البكتريولوجي : هو علم الجراثيم ، وله أهميته في مكافحة الأمراض الميكروبية .

انظر : أحمد مختار عمر : " معجم اللغة العربية المعاصرة " طبعة : عالم الكتب ، القاهرة ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م ، جـ١ ، ص : ٨٠٧ .

(١١٠) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٦٠٧) البعثات الحكومية للعراق ، من وزارة الاقتصاد والمواصلات العراقية (مديرية أمور البيطرة الملكية ببغداد) إلى مدير قسم الطب البيطري بوزارة الزراعة المصرية بتاريخ ٢٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٦م بخصوص إيفاد دارس .

(١١١) الباثولوجي : قسم من علم الطب يُبْحَث فيه عن أسباب الأمراض وأعراضها وتشخيصها .

راجع : أحمد مختار عمر : " معجم اللغة العربية المعاصرة " مرجع سبق ذكره ، جـ١ ،

ص : ٤٤٤.

(١١٢) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٦٠٧) البعثات الحكومية للعراق ، من وزارة الزراعة المصرية إلى وكيل وزارة الخارجية بتاريخ ١٢ أغسطس ١٩٣٧م بشأن الدكتور نجم الدين عبد الله العراقي .

(١١٣) المصدر السابق ، نفس الكود الأرشيفي ، من وزارة الزراعة المصرية إلى وكيل وزارة الخارجية بتاريخ ٣ مارس ١٩٣٧م بشأن اقتراح إيفاد الدكتور نجم الدين عبد الله إلى إنجلترا .

(١١٤) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٦٢٤) عبد الحميد رشيد أفندي الموفد في بعثة من حكومة العراق ، من المفوضية الملكية العراقية بمصر إلى وكيل وزارة الزراعة بتاريخ ٢٩ يوليو ١٩٣٩م بشأن تدريب عبد الحميد رشيد العراقي .

(١١٥) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠٠٥٨٣٥) بعثات متنوعة ، العراق ، موضوعات عامة ، من وزارة الخارجية العراقية إلى القنصل العام لحكومة العراق في القاهرة بتاريخ ١٣ ديسمبر ١٩٢٨م بخصوص البعثة الزراعية المصرية .

(١١٦) المصدر السابق ، نفس الكود الأرشيفي ، من وزارة الخارجية المصرية إلى القنصل العام لحكومة العراق في القاهرة بتاريخ ٥ يناير ١٩٢٩م بخصوص البعثة الزراعية السابق إيفادها إلى العراق .

(١١٧) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٥٥٧) بعثات مختلفة ، العراق ، استخدام المصريين في العراق ، جـ١١ ، من المفوضية الملكية العراقية بمصر إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ٦ أبريل ١٩٤٠م بخصوص المهندسين الزراعيين المطلوبين للعراق وضرورة تسفيرهم عاجلاً .

(١١٨) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٢٦٣٥) إرسال بعثة فنية مصرية للعراق، من وزارة المالية المصرية إلى وزارة الزراعة بتاريخ ١٢ نوفمبر ١٩٤٥م بخصوص طلب

الموافقة على إعارة بعض الموظفين للعمل لدى حكومة العراق .

(١١٩) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٦٢٦) بعثات مختلفة ، العراق ، استخدام المصريين في العراق ، جـ١ ، من وزارة الخارجية المصرية إلى وكيل وزارة الزراعة بتاريخ ٢ فبراير ١٩٤٧م بخصوص طلب العراق موظفين من خريجي كلية الزراعة ممن مارسوأ اختصاصهم لدى الحكومة المصرية ، وسرعة البت في هذا الموضوع .

(١٢٠) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٦٢٧) بعثات مختلفة ، العراق ، استخدام المصريين في العراق ، جـ٢ ، مذكرة من وزارة الخارجية المصرية إلى المفوضية الملكية العراقية بمصر بتاريخ ٢٢ فبراير ١٩٤٨م بشأن إعارة بعض الموظفين للعمل بمديرية الزراعة العامة بالعراق .

(١٢١) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٦٢٨) بعثات مختلفة ، العراق ، استخدام المصريين في العراق ، جـ٣ ، من وزارة الزراعة المصرية إلى وزارة المالية بتاريخ ٩ أبريل ١٩٤٩م بخصوص مد إعارة أحمد جمعة الأخصائي المساعد بقسم التجارب الزراعية للعراق . وكذلك : كود أرشيفي (٠١٢٦٣٥) إرسال بعثة فنية مصرية للعراق ، من المفوضية الملكية المصرية ببغداد إلى وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ١٨ فبراير ١٩٥٠م بخصوص مد إعارة الأستاذ أمين حسن الأخصائي بقسم التجارب الزراعية للعراق لسنة أخرى .

(١٢٢) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٥٦٢) بعثات مختلفة ، العراق ، استخدام المصريين في العراق جـ١٦ ، مذكرة الخارجية المصرية إلى المفوضية الملكية العراقية بمصر بتاريخ ٢ يوليو ١٩٤٢م بخصوص الموافقة على مد إعادة محمد منصور إلى قسم الكيمياء بمديرية الزراعة العامة العراقية .

(١٢٣) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٦٣٥) إرسال بعثة فنية مصرية للعراق ، مذكرة الخارجية المصرية إلى المفوضية الملكية العراقية بمصر بتاريخ ٥ يوليو ١٩٤٩م ، بشأن تجديد عقود حضرات الأساتذة المصريين المنتدبين للتدريس في مدرسة الزراعة بالعراق

(١٢٤) المصدر السابق ، نفس الكود الأرشيفي ، من المفوضية الملكية المصرية ببغداد إلى الخارجية المصرية بتاريخ ٥ أغسطس ١٩٥٠م بخصوص رغبة الجهات العراقية المختصة تجديد إعارة السيد فؤاد عزت الأخصائي بوزارة الزراعة لسنة أخرى خامسة .

(١٢٥) المصدر السابق ، نفس الكود الأرشيفي ، من وزارة الزراعة المصرية إلى وزارة المالية بتاريخ ٦ يونيو ١٩٤٨م بخصوص الموافقة على مد إعارة بعض موظفي وزارة الزراعة للعراق .

(١٢٦) المصدر السابق ، نفس الكود الأرشيفي ، مذكرة مرفوعة من وزارة المالية المصرية إلى مجلس الوزراء بتاريخ ١٥ يناير ١٩٤٦م بخصوص الأخصائيين الذين تقرر إيفادهم بالبعثة الزراعية المطلوب إيفادها إلى العراق بناء على رغبة حكومتها .

(١٢٧) المصدر السابق ، نفس الكود الأرشيفي ، من وزارة الزراعة المصرية إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٩ ديسمبر ١٩٤٥م بشأن زيارة السيد عبد الجبار بكر إلى لمصر .

(١٢٨) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٦٣٤) بعثات العراق المختلفة لمصر ، جـ٢ ، من المفوضية الملكية العراقية بمصر إلى وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ٩ أبريل ١٩٤٩م ، بخصوص زيارة تحسين قدري الأخصائي الزراعي بمصر .

(١٢٩) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٦٣٣) بعثات العراق المختلفة لمصر ، جـ٣ ، من المفوضية الملكية العراقية بمصر إلى مدير قسم البساتين بالجيزة بتاريخ ٢٣ أكتوبر ١٩٤٤م بشأن إيفاد أحد البستانيين من العراق .

(١٣٠) المصدر السابق ، نفس الكود الأرشيفي ، من مدير قسم البساتين بوزارة الزراعة المصرية إلى المفوضية الملكية العراقية بمصر بتاريخ ٢٦ أكتوبر ١٩٤٤م بخصوص الموضوع السابق .

(١٣١) المصدر السابق ، نفس الكود الأرشيفي ، من وزارة الخارجية المصرية إلى المفوضية الملكية العراقية بمصر بتاريخ ٥ فبراير ١٩٤٥م بخصوص ذات الموضوع السابق .

(١٣٢) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٥٥٩) بعثات مختلفة ، العراق ،

استخدام المصريين في العراق ، جـ١٣ ، مذكرة الخارجية المصرية إلى المفوضية الملكية العراقية بمصر بتاريخ ٢٩ سبتمبر ١٩٤٠م بشأن ندب مهندسين مصريين للعمل بالعراق .

(١٣٣) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٦٢٧) بعثات مختلفة ، العراق ، استخدام المصريين في العراق ، جـ٢ ، من المفوضية الملكية العراقية بمصر إلى الخارجية المصرية بتاريخ ٢٧ نوفمبر ١٩٤٧م بشأن الحاجة إلى مهندس ري مصري .

(١٣٤) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٦٣٥) إرسال بعثة فنية مصرية للعراق ، من المفوضية الملكية العراقية بمصر إلى وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ٢١ أكتوبر ١٩٤٥م بخصوص استخدام مهندسي ري مصريين .

(١٣٥) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٦٢٦) بعثات مختلفة ، العراق ، استخدام المصريين في العراق ، جـ١ ، من المفوضية الملكية العراقية بمصر إلى وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ٧ مايو ١٩٤٧م بشأن التوسط لدى الدوائر المختصة لإنهاء قضية انتداب المهندسين المطلوبين لمديرية الري العراقية .

(١٣٦) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٦٣٥) إرسال بعثة فنية مصرية للعراق ، من المفوضية الملكية العراقية بمصر إلى وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ٢١ أكتوبر ١٩٤٥م بشأن استقدام أحمد راغب بك وكيل وزارة الأشغال السابق إلى العراق .

(١٣٧) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٦٠٧) البعثات الحكومية للعراق ، من وزارة الخارجية المصرية إلى وكيل وزارة الأشغال بتاريخ ٣١ مارس ١٩٢٩م بخصوص إيفاد حكومة العراق المستر أيونيدس لعمل أبحاث تتعلق بالري .

(١٣٨) المصدر السابق ، نفس الكود الأرشيفي ، من وزارة الأشغال المصرية إلى وكيل وزارة الخارجية بتاريخ ٢٢ أكتوبر ١٩٣٢م بشأن إيفاد المهندس العراقي إلى مصر .

(١٣٩) المصدر السابق ، نفس الكود الأرشيفي ، من المفوضية الملكية العراقية بمصر إلى وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ١٨ سبتمبر ١٩٣٧م بخصوص إبداء المساعدات الممكنة للسيد أبكار

أوهانسيان.

(١٤٠) كانت سخا وقتها إحدى قرى مركز كفر الشيخ الذي كان يتبع مديرية الغربية قبل انفصاله وتكوينه محافظة مستقلة . انظر : محمد رمزي : " القاموس الجغرافي للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥م طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٤م ، قسم ٢ ، جـ٢ ، ص : ١٤١

(١٤١) كانت السرو في ذلك الوقت إحدى قرى مركز فارسكور التابع لمديرية الدقهلية في حينها (يتبع محافظة دمياط الآن) والسرو : كلمة عربية معناها الأرض المرتفعة التي لا يصلها ماء النيل إلا بواسطة الآلات الرافعة ، ونظراً لارتفاع أراضيها بالنسبة لأراضي النواحي المجاورة عرفت بهذا الاسم وأصبح علماً عليها .

انظر : محمد رمزي : " القاموس الجغرافي " مصدر سبق ذكره ، قسم٢ ، جـ١ ، ص : ٢٤١

(١٤٢) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٦٣٣) بعثات العراق المختلفة لمصر ، جـ١ ، مذكرة الخارجية المصرية إلى المفوضية الملكية العراقية بمصر بتاريخ ٥ يوليو ١٩٤٥م بخصوص موافقة الأشغال على تدريب بعثة وزارة الأشغال والمواصلات العراقية .

(١٤٣) المصدر السابق ، نفس الكود الأرشيفي ، من المفوضية الملكية العراقية بمصر إلى وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ٢٥ مارس ١٩٤٦م [مستعجل جداً] بخصوص تدريب السيد فائق علي الأمين العراقي .

(١٤٤) المصدر السابق ، نفس الكود الأرشيفي ، من المفوضية الملكية العراقية بمصر إلى وكيل وزارة الأشغال العمومية بتاريخ ١٦ فبراير ١٩٤٧م بخصوص إيفاد أحد خريجي كلية الهندسة إلى مصر.

(١٤٥) المصدر السابق ، نفس الكود الأرشيفي ، من تفتيش عام ضبط النيل في سكرتير وزارة

الأشغال العمومية بتاريخ ٥ فبراير ١٩٤٨م بخصوص تمرين السيد فيليب سليمان العراقي .

(١٤٦) المصدر السابق ، نفس الكود الأرشيفي ، من تفتيش عام ضبط النيل في سكرتير وزارة الأشغال العمومية بتاريخ ٥ فبراير ١٩٤٨م بخصوص تمرين السيد فيليب سليمان العراقي .

(١٤٧) البياضية : تتبع البياضية مركز الأقصر أحد مراكز مديرية [محافظة] قنا . راجع : محمد رمزي : " القاموس الجغرافي " مصدر سبق ذكره ، قسم ٢ ، جـ٤ ، ص : ١٦٤ .

(١٤٨) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٦٣٣) بعثات العراق المختلفة لمصر ، جـ١ ، من تفتيش عام ضبط النيل إلى سكرتير وزارة الأشغال العمومية بتاريخ ٥ فبراير ١٩٤٨م بخصوص تمرين السيد فيليب سليمان العراقي .

(١٤٩) الهيدرولوجيا : علم المياه ، وهو : علم يختص بدراسة المياه من ناحية خصائصها وتوزيعها وتأثير المياه على المناخ الأرضي وسطح الأرض وتربتها وصخورها الباطنية .

انظر : أحمد مختار عمر : " معجم اللغة العربية المعاصرة " مرجع سبق ذكره ، جـ٣ ، ص : ٢٣٨٣ .

(١٥٠) المصدر السابق ، نفس الكود الأرشيفي ، من وزارة الأشغال العمومية المصرية إلى سكرتير وزارة الخارجية بتاريخ ٢٩ يناير ١٩٤٧م بخصوص طلب المفوضية العراقية تمرين السيد / طالب مجيد بوزارة الأشغال العمومية .

(١٥١) المصدر السابق ، نفس الكود الأرشيفي ، من المفوضية الملكية العراقية بمصر إلى وزارة الخارجية المصرية ، بتاريخ ٢١ يناير ١٩٤٨م بخصوص زيارة المهندس أنور رشيد الحسيني .

(١٥٢) المصدر السابق ، نفس الكود الأرشيفي ، من وزارة الأشغال العمومية المصرية إلى وكيل وزارة الخارجية بتاريخ ٥ فبراير ١٩٤٨م بخصوص إيفاد المهندس أنور رشيد الحسيني .

(١٥٣) المصدر السابق ، نفس الكود الأرشيفي ، من الشركة العالمية لقناة السويس البحرية ، الوكالة العليا في القطر المصري إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ١٣ مارس ١٩٤٨م ،

بخصوص زيارة المهندس أنور رشيد الحسيني لمنشآت الشركة .

(١٥٤) المصدر السابق ، نفس الكود الأرشيفي ، من وزارة الأشغال العمومية المصرية إلى وزارة الخارجية [السكرتير العام] بتاريخ ٤ ديسمبر ١٩٤٨م بخصوص تمرين بعض أعضاء البعثة العراقية .

(١٥٥) وثائق وزارة الخارجية ، كود أرشيفي (٠١٢٦٢٦) بعثات مختلفة ، العراق ، استخدام المصريين في العراق ، جـ١ ، من المفوضية الملكية العراقية بمصر إلى وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ١٧ يونيو ١٩٤٥م بخصوص انتداب مهندسين مصريين .

(١٥٦) المصدر السابق ، نفس الكود الأرشيفي ، مذكرة وزارة الخارجية المصرية إلى وزارة الأشغال بتاريخ ٨ أبريل ١٩٤٧م بخصوص طلب الحكومة العراقية ندب أحد المهندسين .

(١٥٧) المصدر السابق ، نفس الكود الأرشيفي ، خطاب من وكيل وزارة الصحة العمومية المصرية إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١١ يناير ١٩٤٧م وبخصوص ندب مهندس للعراق .

(١٥٨) المصدر السابق ، نفس الكود الأرشيفي ، مذكرة المفوضية الملكية العراقية بمصر إلى وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ١ يناير ١٩٤٧م بخصوص ذات الموضوع .

(١٥٩) المصدر السابق ، نفس الكود الأرشيفي ، خطاب من وزارة الأشغال المصرية إلى شعبة الهندسة المعمارية بنقابة المهن الهندسية بتاريخ١٤ مايو ١٩٤٧م بخصوص نفس الموضوع .

(١٦٠) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٦٢٧) بعثات مختلفة ، العراق ، استخدام المصريين في العراق ، جـ٢ ، من وزارة الخارجية المصرية إلى جامعة فاروق الأول بتاريخ ٢٠ سبتمبر ١٩٤٧م بخصوص ندب الأستاذ محمود الحكيم لإنشاء بعض المساجد في بغداد .

(١٦١) المصدر السابق ، نفس الكود الأرشيفي ، من جامعة فاروق الأول إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٥ ديسمبر ١٩٤٧م بشأن إيفاد حضرة الأستاذ محمود الحكيم للحكومة العراقية .

(١٦٢) المصدر السابق ، نفس الكود الأرشيفي ، مذكرة مرفوعة من محمد عبد اللطيف أبو ستيت الأستاذ المساعد بكلية الهندسة بالشاطبي بالإسكندرية إلى مدير قسم الهندسة بوزارة الأوقاف بتاريخ١٠ ديسمبر ١٩٤٧م بخصوص الموافقة على الندب إلى العراق .

(١٦٣) المصدر السابق ، نفس الكود الأرشيفي ، من المفوضية الملكية العراقية بمصر إلى وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ١٠ سبتمبر ١٩٤٧م بشأن الحاجة إلى مهندسين معماريين .

(١٦٤) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٦٢٦) بعثات مختلفة ، العراق ، استخدام المصريين في العراق ، جـ١ ، من المفوضية الملكية العراقية بمصر إلى وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ٣١ يناير ١٩٤٦م بخصوص انتداب مهندسين لمعاينة أبنية العتبات المقدسة في العراق .

(١٦٥) المصدر السابق ، نفس الكود الأرشيفي ، مذكرة الخارجية المصرية إلى المفوضية الملكية العراقية بمصر بتاريخ ١٣ مارس ١٩٤٦م بخصوص ذات الموضوع .

(١٦٦) المصدر السابق ، نفس الكود الأرشيفي ، من وزارة الأشغال العمومية المصرية إلى وكيل وزارة الخارجية بتاريخ ١٠ يوليو ١٩٤٦م بخصوص تقارير مهندسين منتدبين لمعاينة العتبات المقدسة بالعراق .

(١٦٧) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٥٥٦) بعثات مختلفة ، العراق ، استخدام المصريين في العراق ، جـ١٠ ، من الخارجية المصرية إلى وكيل وزارة الصحة العمومية بتاريخ ٨ أغسطس ١٩٣٩م بشأن ترشيح أطباء للالتحاق بمديرية الصحة العراقية .

(١٦٨) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٥٦٠) بعثات مختلفة ، العراق ، استخدام المصريين في العراق ، جـ١٤ ، مذكرة المفوضية الملكية العراقية بمصر إلى وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ١٣ أغسطس ١٩٤١م بشأن حاجة مديرية الصحة العامة العراقية إلى أطباء .

(١٦٩) المصدر السابق ، نفس الكود الأرشيفي ، من المفوضية الملكية العراقية بمصر إلى وزارة

الخارجية المصرية بتاريخ ٢ أبريل ١٩٤١م بشأن الحاجة إلى أخصائي بالملاريا .

(١٧٠) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٥٦١) بعثات مختلفة ، العراق ، استخدام المصريين في العراق ، جـ١٥ ، من وزارة المعارف العمومية المصرية إلى وكيل وزارة الخارجية بتاريخ ٢٨ أكتوبر ١٩٤١م بخصوص أطباء تقرر انتدابهم للعمل بوزارة المعارف العراقية .

(١٧١) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٥٦٢) بعثات مختلفة ، العراق ، استخدام المصريين في العراق ، جـ١٦ ، من المفوضية الملكية المصرية ببغداد إلى وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ٧ يوليو ١٩٤٢م بخصوص الدكتور أحمد حلمي طبيب العيون المعار إلى العراق.

(١٧٢) المصدر السابق ، نفس الكود الأرشيفي ، من المفوضية الملكية العراقية بمصر إلى وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ١١ يوليو ١٩٤٢م (مستعجل جداً) بخصوص الدكتور إسكندر رومان المطلوب لوزارة المعارف العراقية .

(١٧٣) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٥٥٩) بعثات مختلفة ، العراق ، استخدام المصريين في العراق ، جـ١٣ ، من كلية الطب بجامعة فؤاد الأول إلى سكرتير عام الجامعة بتاريخ ٢ فبراير ١٩٤١م بشأن ندب مساعد فني بقسم الطفيليات للعمل بوظيفة مساعد مختبر فني في العراق .

(١٧٤) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٦٣٣) بعثات العراق المختلفة لمصر ، جـ١ ، من كلية طب قصر العيني إلى وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ٢ سبتمبر ١٩٤٨م بخصوص حصول الدكتور توما حنا الصائغ العراقي مدير معمل البكتريولوجي بمستشفى الرشيد ببغداد على درجة دبلوم البكتريولوجي من الكلية .

(١٧٥) المصدر السابق ، نفس الود الأرشيفي ، من المفوضية الملكية العراقية بمصر إلى وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ٢٤ أبريل ١٩٤٥م بشأن سعادة الدكتور : فائق شاكر . وكذلك : من

وزارة الصحة المصرية إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٢ مايو ١٩٤٥م بخصوص المذكور .

(١٧٦) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٥٥٧) بعثات مختلفة ، العراق ، استخدام المصريين في العراق ، جـ١١ ، من وزارة الشئون الاجتماعية المصرية إلى وكيل وزارة الزراعة بتاريخ ٢٣ أبريل ١٩٤٠م بخصوص طلب العراق عمالاً زراعيين .

(١٧٧) البلاغ ، عدد ٦ ربيع الأول ١٣٥٩هـ / ١٤ أبريل ١٩٤٠م .

(١٧٨) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي ، (٠١٩٧٩٥) الاستعانة بخبرة الفلاح المصري في العراق ، من سفارة جمهورية مصر العربية بالعراق إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ١٢ أبريل ١٩٥٥م بخصوص زيارة السيد طالب السهيل العراقي . وكذلك : من مصلحة العمل التابعة لوزارة الصناعة المصرية إلى وكيل وزارة الخارجية بتاريخ ٩ مايو ١٩٥٥م بخصوص ذات الموضوع .

(١٧٩) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٦٢٦) بعثات مختلفة ، العراق ، استخدام المصريين في العراق ، جـ١ ، مذكرة المفوضية الملكية العراقية بمصر إلى الخارجية المصرية بتاريخ ٩ مايو ١٩٤٦م . وأخرى من الخارجية المصرية إلى المفوضية الملكية العراقية بمصر بتاريخ ٢٦ يونيو ١٩٤٦م وثالثة من وزارة الخارجية المصرية إلى وكيل وزارة الشئون الاجتماعية بتاريخ ٨ يونيو ١٩٤٦م وكلها بخصوص العمال المصريين المطلوبين لشركة النسيج العراقية .

(١٨٠) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٦٢٧) بعثات مختلفة ، العراق ، استخدام المصريين في العراق ، جـ٢ ، من وزارة الخارجية المصرية إلى قنصل مصر العام في بغداد بتاريخ ١٤ أكتوبر ١٩٤٧م بشأن العمال المطلوب سفرهم إلى شركة الإسمنت العراقية .

(١٨١) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٦٣٣) بعثات العراق المختلفة لمصر ، جـ١ ، مذكرة الخارجية المصرية إلى المفوضية الملكية العراقية بمصر بتاريخ ٣ ديسمبر ١٩٤٦م بخصوص إيفاد بعض العمال العراقيين إلى مصر .

(١٨٢) المصدر السابق ، نفس الكود الأرشيفي ، من وزارة التجارة والصناعة (مصلحة الصناعة) إلى وكيل وزارة الخارجية بتاريخ ٧ نوفمبر ١٩٤٥م . وكذلك : من وكيل وزارة الخارجية إلى قنصل مصر العام في بغداد بتاريخ ٣ ديسمبر ١٩٤٥م بشأن طلب شركة الدباغة العراقية تمرين موظفين.

(١٨٣) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٥٦١) بعثات مختلفة ، العراق ، استخدام المصريين في العراق ، جـ١٥ ، من المفوضية الملكية المصرية ببغداد إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ٢٧ سبتمبر ١٩٤١م بشأن إنهاء خدمات المهندسَيْن المنتدبَيْن للعمل بالعراق .

(١٨٤) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٥٥٧) بعثات مختلفة ، العراق ، استخدام المصريين في العراق ، جـ١١ ، من وزارة الخارجية العراقية إلى وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ٢٩ تشرين الأول [أكتوبر] ١٩٣٩م بخصوص إنهاء خدمة المهندس عبد السلام حسن المعار إلى العراق .

(١٨٥) المصدر السابق ، نفس الكود الأرشيفي ، من المفوضية الملكية العراقية بمصر إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ٦ أبريل ١٩٤٠م وضرورة تسفيرهم عاجلاً إلى العراق . وكذلك : كود أرشيفي (٠١٢٦٢٨) بعثات مختلفة ، العراق ، استخدام المصريين في العراق ، جـ٣ ، من وزارة الخارجية المصرية إلى وزارة المعارف العمومية بتاريخ ٥ أبريل ١٩٤٩م بشأن الاستفسار عن موافقتها على إعارة أحمد توفيق رئيس الأقسام الميكانيكية بمدرسة الزقازيق الصناعية للعمل بمديرية الري العامة بالعراق .

(١٨٦) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٥٥٨) بعثات مختلفة ، العراق ، استخدام المصريين في العراق ، جـ١٢ ، من وزارة الأشغال العمومية المصرية إلى وكيل وزارة الخارجية بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٤٠م بخصوص انتداب مهندسين للعمل بالعراق .

(١٨٧) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٦٠٧) البعثات الحكومية للعراق ،

من وزارة الخارجية المصرية إلى وزارة الحربية والبحرية بتاريخ ١٤ نوفمبر ١٩٣٥م (مستعجل) بشأن طلب تسهيلات لبعثة حربية عراقية .

(١٨٨) المصدر السابق ، نفس الكود الأرشيفي ، من المفوضية الملكية العراقية بمصر إلى وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ٩ مارس ١٩٣٦م بخصوص الموافقة على مد تدريب بعثة الموسيقى العسكرية العراقية .

(١٨٩) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٦٢٦) بعثات مختلفة ، العراق ، استخدام المصريين في العراق ، جـ١ ، من وزارة الخارجية العراقية إلى وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ٢٧ تموز [يوليو] ١٩٤٣م بشأن منح تأشيرات سفر لعدد من ضباط الصف العراقيين .

(١٩٠) عبد الحميد عبد الجليل أحمد شلبي : " العلاقات السياسية بين مصر والعراق ١٩٥١م – ١٩٦٣م " سلسلة تاريخ المصريين " عدد رقم (١٩٠) الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ٢٠٠٠م ، ص : ٤٢ .

(١٩١) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٥٥٥) بعثات مختلفة ، العراق ، استخدام المصريين في العراق ، جـ٩ ، مذكرة المفوضية الملكية العراقية بمصر إلى وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ٢٦ يناير ١٩٣٩م بخصوص حاجة الجيش العراقي إلى مهندس خبير .

(١٩٢) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٥٥٨) بعثات مختلفة ، العراق ، استخدام المصريين في العراق ، جـ١٢ ، من المفوضية الملكية العراقية بمصر إلى وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ٥ أغسطس ١٩٤٠م بشأن حاجة وزارة الدفاع العراقية إلى مهندس خبير .

(١٩٣) الترانزيت : عبور أو مرور البضاعة من دولة إلى أخرى عبر أحد المواني مع إعفائها من رسوم الدخول . انظر : أحمد مختار عمر : " معجم اللغة العربية المعاصرة " مرجع سبق ذكره ، جـ١ ، ص : ٢٨٩ .

(١٩٤) الدروباك أو الاسترداد : مصطلح قانوني وتجاري يشير إلى استرجاع الرسوم الجمركية التي سبق دفعها على الأصناف الخاضعة للضريبة عند تصديرها أو عند إعادة تصدير البضائع

الأجنبية .

راجع : الشبكة الدولية للمعلومات ، موقع Wikipedia . org . www زيارة إلى الموقع المذكور بتاريخ ٢٨ / ٨ / ٢٠٢١م ، الساعة ٣٢ : ١٥ .

(١٩٥) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٦٣٢) تدريب العراقيين في الحكومة المصرية ، من المفوضية الملكية العراقية بمصر إلى وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ٢٦ يوليو ١٩٥١م (مستعجل للغاية) بخصوص تدريب موظفين من مصلحة الجمارك العراقية . وكذلك : خطاب الخارجية المصرية إلى المفوضية الملكية العراقية بمصر بتاريخ١٢ أغسطس ١٩٥١م بشأن موافقة إدارة الشئون الجمركية بوزارة المالية على هذا التدريب .

(١٩٦) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٦٣٣) بعثات العراق المختلفة لمصر ، جـ١ ، من وزارة الشئون الاجتماعية المصرية إلى وكيل وزارة الخارجية بتاريخ ٩ يوليو ١٩٤٦م بشأن التقرير الخاص بحضرة محمود صبري حسن عضو بعثة العراق لدراسة التعاون بمصر .

(١٩٧) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٥٥٧) بعثات مختلفة ، العراق ، استخدام المصريين في العراق ، جـ١١ ، من المفوضية الملكية العراقية بمصر إلى وزير التجارة والصناعة (خاص) بتاريخ ٣ ديسمبر ١٩٣٩م بخصوص ترشيح أحد الخبراء المصريين للعمل بوزارة الاقتصاد العراقية .

(١٩٨) البلاغ ، عدد ٢٢ ذو القعدة ١٣٥٨هـ / ٢ يناير ١٩٤٠م .

(١٩٩) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٥٥٩) بعثات مختلفة ، العراق ، استخدام المصريين في العراق ، جـ١٣ ، مذكرة المفوضية الملكية العراقية بمصر إلى وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ١٥ يناير ١٩٤١م (مستعجل جداً) بخصوص الحاجة إلى خبير مصري كفء في مجال تأسيس البنوك وكذلك : رد الخارجية المصرية على المفوضية الملكية العراقية بمصر بتاريخ ٤ فبراير ١٩٤١م بخصوص ذات الموضوع .

(٢٠٠) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٦٣٣) بعثات العراق المختلفة لمصر ، جـ١ ، من وزارة الدفاع المصرية (مصلحة الطيران المدني) إلى وكيل وزارة الخارجية بتاريخ ١٩ ديسمبر ١٩٤٥م بخصوص تدريب ألبير لورنس وشامل العطار وأنيس حنا في مصر.

(٢٠١) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٦٣٢) تدريب العراقيين في الحكومة المصرية ، من وزارة الداخلية المصرية (إدارة عموم الأمن العام) إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٠ ديسمبر ١٩٥١م بشأن الموافقة على تدريب السيد / أديب أحمد العراقي .

(٢٠٢) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٦٠٨) بعثة مستر كوبر من طرف حكومة العراق لدراسة طرق استخراج الملح في مصر ، من القنصلية الملكية المصرية ببغداد إلى وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ٢٦ سبتمبر ١٩٣٣م بشأن زيارة جناب المستر كوبر .

(٢٠٣) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٦٣٢) تدريب العراقيين في الحكومة المصرية ، من السفارة العراقية بالقاهرة إلى الخارجية المصرية بتاريخ ٧ فبراير ١٩٥٣م بخصوص زيارة المستر بول ماكليستر .

(٢٠٤) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٦٣٤) بعثات العراق المختلفة لمصر ، جـ٢ ، من المفوضية الملكية العراقية بمصر إلى وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ١٩ يناير ١٩٤٩م بشأن إيفاد السيد /فؤاد الأنكرلي إلى مصر .

(٢٠٥) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٦٣٣) بعثات العراق المختلفة لمصر ، جـ١ ، من المفوضية الملكية العراقية بمصر إلى وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ٤ يوليو ١٩٤٥م بشأن إيفاد السيد / نهاد عبدالمجيد العراقي إلى مصر .

(٢٠٦) وثاق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٦٠٧) البعثات الحكومية للعراق ، من وزارة المالية المصرية إلى وكيل وزارة الخارجية بتاريخ ١٥ سبتمبر ١٩٣٢م بخصوص مهمة ثابت بك عبد النور مدير أمور النفط في بغداد .

(٢٠٧) المصدر السابق ، نفس الكود الأرشيفي ، من المفوضية الملكية العراقية بمصر إلى وزارة

الخارجية المصرية بتاريخ ٢٥ نوفمبر ١٩٤٧م بشأن الحاجة إلى مهندسين مصريين لاستخدامهم في مشاريع الكهرباء .

(٢٠٨) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٦٢٧) بعثات مختلفة ، العراق ، استخدام المصريين في العراق ، جـ٢ ، من المفوضية الملكية العراقية بمصر إلى وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ٢٤ ديسمبر ١٩٤٧م بخصوص طلب مهندسين مصريين لتخطيط وتنظيم المدن في العراق.

(٢٠٩) المصدر السابق ، نفس الكود الأرشيفي ، من وزارة الصحة العمومية المصرية إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٥٤م بشأن إيفاد الدكتور مصطفى إسماعيل العراقي إلى مصر

(٢١٠) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٦٣٢) تدريب العراقيين في الحكومة المصرية ، من السفارة العراقية في القاهرة إلى الخارجية المصرية بتاريخ ١٧ مارس ١٩٥٥م بشأن زيارة السيد / خليل إبراهيم .

(٢١١) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٦٣٣) بعثات العراق المختلفة لمصر ، جـ١ ، من وزارة الشئون الاجتماعية المصرية إلى وكيل وزارة الخارجية بتاريخ ٧ يناير ١٩٤٨م بخصوص زيارة مدير الجمعية الخيرية الإسلامية في بغداد .

(٢١٢) المصدر السابق ، نفس الكود الأرشيفي ، من الخارجية العراقية (الإدارة السياسية) إلى المفوضية الملكية المصرية ببغداد بتاريخ ١٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٦م بشأن امتنان الحكومة للمساعدات التي لقيها الدكتور ناجي الأصيل مدير الآثار القديمة العام أثناء وجوده في مصر .

(٢١٣) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، تدريب العراقيين في الحكومة المصرية ، من مصلحة سكك حديد الحكومة المصرية إلى وكيل وزارة الخارجية بتاريخ ١٨ مارس ١٩٥٤م بخصوص طلب السفارة العراقية تدريب موظفين عراقيين .

(٢١٤) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٦٣٤) بعثات العراق المختلفة لمصر ، جـ٢ ، من المفوضية الملكية العراقية بمصر إلى وزارة الخارجية المصرية بتاريخ٢٣ فبراير ١٩٤٩م بشأن زيارة الدكتور عبد الحميد الهلالي رئيس شعبة المشاريع الصناعية في المصرف الصناعي العراقي ، والموفد من قبل المصرف المذكور إلى مصر .

(٢١٥) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٦٣٢) تدريب العراقيين في الحكومة المصرية ، من السفارة العراقية بالقاهرة إلى الخارجية المصرية بتاريخ ١١سبتمبر ١٩٥٥م بشأن إيفاد كيميائي عراقي إلى مصر .

(٢١٦) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٥٦١) بعثات مختلفة ، العراق ، استخدام المصريين في العراق ، جـ١٥ ، من وزارة الأشغال العمومية المصرية إلى وكيل وزارة الخارجية بتاريخ ٤ ديسمبر ١٩٤١م بشأن مطلوبين لمصلحة الطبيعيات بالعراق .

(٢١٧) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٥٥٥) بعثات مختلفة ، العراق ، استخدام المصريين في العراق ، جـ٩ ، مذكرة الخارجية المصرية إلى المفوضية الملكية العراقية بمصر بتاريخ ١٣ مايو ١٩٣٩م بخصوص المدير المصري للمعهد الكيميائي ببغداد .

(٢١٨) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٦٣٣) بعثات العراق المختلفة لمصر ، جـ١ ، من وزارة الزراعة المصرية إلى وزير الخارجية بتاريخ ٣٠ يناير ١٩٤٥م بشأن زيارة الأستاذ بشير اللوس لبعض الأقسام الفنية بوزارة الزراعة .

(٢١٩) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٥٥٧) بعثات مختلفة ، العراق ، استخدام المصريين في العراق ، جـ١١ ، من المفوضية الملكية العراقية بمصر إلى وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ٢٨ مارس ١٩٤٠م بشأن الحاجة إلى مهندسين .

(٢٢٠) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٦٣٥) إرسال بعثة فنية مصرية للعراق لدراسة مشروع إحياء الأراضي الصالحة للزراعة ، مذكرة وزارة الخارجية المصرية المرفوعة إلى مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠ مايو ١٩٤٥م بخصوص انتداب بعض الموظفين المصريين إلى

العراق.

(٢٢١) وعلى سبيل المثال ما أثير بين الجانبين بشأن موظف يدعى النبوي محمود كان يعمل رئيسًا لوحدة التثمين بتفتيش الجيزة وأعير إلى العراق لمدة عام ، إلا إن السلطات العراقية أنهت إعارته بعد مضي تسعة أشهر وقبل نهاية العام متعللة بانتفاء الحاجة إلى خدماته ، وأخذ كل طرف يتهم الآخر بسوء السلوك ، ودارت بخصوص ذلك مكاتبات عدة بين جهات مختلفة منها الخارجية المصرية والمفوضية الملكية العراقية بمصر والمفوضية الملكية المصرية ببغداد . ولكن يلاحظ أنه خلال تلك الفترة – محل الدراسة – لم تقع حوادث مماثلة ، ويلاحظ كذلك أن هذا الموظف قد وُجِّه إليه إنذارٌ تلو الإنذار بإنهاء إعارته نظراً لتقصيره في عمله قبل إثارة المشاكل بينه وبين السلطات العراقية .

راجع : وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٦٢٨) بعثات مختلفة ، العراق ، استخدام المصريين في العراق ، جـ٣ ، مكاتبات بين الجهات المختلفة بخصوص ذلك الموضوع تعود كلها إلى عامي ١٩٤٧م ، ١٩٤٨م .

(٢٢٢) حدث ذلك من المهندس حسين محمد أبو زيد الذي كان يعمل مستشارًا للجنة إعمار واستثمار أراضي الدجيلة لعدة سنوات ، ثم اعتذر عن تمديد إعارته لظروفٍ خاصة به ، فكتبت وزارة الاقتصاد العراقية إلى الخارجية المصرية معربة عن أملها في أن تتمكن الأخيرة من إقناع المذكور بتجديد إعارته لسنوات أخرى بالنظر لما أبداه خلال عمله من كفاءة استحقت شكر وثناء وزارة الاقتصاد حيث قالت عنه : " إن أعماله كانت على ما يرام ، وكان مثابراً ومواصلاً جهوده بشكلٍ يثير الإعجاب والتقدير " . ولكن الخارجية لم تتمكن من إقناع المذكور بالتجديد ، رغم أنها خاطبت وزارة الزراعة التي كان المهندس المذكور أحد موظفيها بقولها : " إنه يحسن إعادة الكرة – مع المذكور – كسباً وتنمية للعلاقات مع الدول العربية " ولكن محاولاتها هذه لم تجد صدىً لدى المهندس الذي أصر على موقفه ، والطريف أن الذي حلَّ محلَّه في وظيفته في العراق هو النبوي محمود الذي تسبب في مشاحنات مع السلطات العراقية كما أشرنا إلى ذلك منذ قليل .

انظر : وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٦٣٥) إرسال بعثة فنية مصرية

للعراق لدراسة مشروع إحياء الأراضي الصالحة للزراعة ، من وزارة الخارجية المصرية إلى مصلحة الأملاك الأميرية بتاريخ ٥ أغسطس ١٩٤٧م بخصوص طلب الحكومة العراقية ندب خبير للعمل في لجنة إعمار واستثمار أراضي الدجيلة .

(٢٢٣) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٦٢٧) بعثات مختلفة ، العراق ، استخدام المصريين في العراق ، جـ٢ ، مذكرة الخارجية المصرية إلى المفوضية الملكية العراقية بمصر بتاريخ ٢٨ فبراير ١٩٤٨م بخصوص طلب العراق أطباء مصريين .

(٢٢٤) تولى رشيد عالي الكيلاني رئاسة الوزارة العراقية خلفاً لنوري السعيد في مارس ١٩٤٠م ، وقد عرف الكيلاني بعدائه للإنجليز حيث تأزمت العلاقات بينه وبين بريطانيا بسبب رفضه إعلان الحرب على دول المحور ، فاستقالت حكومته وحلت محلها وزارة طه الهاشمي التي لم تعمر طويلاً ؛حيث قامت قوات من الجيش بالاستيلاء على السلطة في ٢ أبريل ١٩٤١م ، ودُعِي الكيلاني من جديد لترؤس الوزارة في ١٢ أبريل ١٩٤١م [وهي الوزارة الكيلانية الرابعة] ولم تلبث العلاقات أن توترت مع بريطانيا من جديد حيث تطورت إلى مواجهة عسكرية انتهت بانتصار بريطانيا وقرار الكيلاني . انظر : عبد الحميد شلبي : " العلاقات السياسية بين مصر والعراق " مرجع سبق ذكره ، ص : ٤٢ ، ٤٣ .

(٢٢٥) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٥٥٨) بعثات مختلفة ، العراق ، استخدام المصريين في العراق ، جـ١٢ ، من وزارة الخارجية المصرية إلى وكيل وزارة الأشغال العمومية بتاريخ ٢٦ أغسطس ١٩٤٠م بشأن المهندسين المصريين في العراق .

(٢٢٦) بعد سقوط الكيلاني شكل جميل المدفعي وزارة جديدة [الوزارة المدفعية الخامسة] في ٢ يونيو (حزيران) ١٩٤١م (٧ جمادى الأولى ١٣٦٠هـ) وقد وصف المدفعي بأنه " من أنبل الشخصيات العراقية وأبعدها عن الحزبية " وأنه لا يُدعى إلى الحكم إلا بعد أزمات شديدة وظروفٍ خاصة تستدعي عودته لإنقاذ الموقف . انظر : السيد عبدالرازق الحسيني : " تاريخ الوزارات العراقية " مصدر سبق ذكره ، جـ٦ ، ص : ٥ ، ٦ ، وكذلك : أسماء محمد محمود : " العلاقات المصرية العراقية ١٩٢٢م – ١٩٥٢م" طبعة : دار الكتب والوثائق القومية ، سلسلة ط مصر

النهضة ، عدد رقم (١٠٥) القاهرة ٢٠١٦ / ١٤٣٧هـ . ص : ٧٢ .

(٢٢٧) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، كود أرشيفي (٠١٢٥٦٠) بعثات مختلفة ، العراق ، استخدام المصريين في العراق ، جـ١٤ ، من الخارجية العراقية إلى المفوضية الملكية المصرية ببغداد بتاريخ ٨ يوليو ١٩٤١م بشأن الموظفين المصريين في العراق .

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق:

❖ وثائق وزارة الخارجية المصرية المحفوظة بدار الوثائق القومية بالقاهرة [غير منشورة] وقد اعتمدنا منها على الأكواد الأرشيفية التالية:

كود أرشيفي ٠٠٥٨٣٥ / ٠٠٧٨ بعثات متنوعة – العراق – موضوعات عامة.

،، ،، ٠١١٥٩٥ / ٠٠٧٨ بعثات مقدمة من القنصلية المصرية ببغداد .

،، ،، ٠١٢٥٥٥ / ٠٠٧٨ بعثات مختلفة ، العراق، استخدام المصريين في العراق جـ٩

،، ،، ٠١٢٥٥٦ / ٠٠٧٨ ،، ،، ،، ،، ،، ،، ،، جـ١٠

،، ،، ٠١٢٥٥٧ / ٠٠٧٨ ،، ،، ،، ،، ،، ،، ،، جـ١١

،، ،، ٠١٢٥٥٨ / ٠٠٧٨ ،، ،، ،، ،، ،، ،، ،، جـ١٢

،، ،، ٠١٢٥٥٩ / ٠٠٧٨ ،، ،، ،، ،، ،، ،، ،، جـ١٣

،، ،، ٠١٢٥٦٠ / ٠٠٧٨ ،، ،، ،، ،، ،، ،، ،، جـ١٤

،، ،، ٠١٢٥٦١ / ٠٠٧٨ ،، ،، ،، ،، ،، ،، ،، جـ١٥

،، ،، ٠١٢٥٦٢ / ٠٠٧٨ ،، ،، ،، ،، ،، ،، ،، جـ١٦

،، ،، ٠١٢٦٠٥ / ٠٠٧٨ ،، ،، ،، ،، ،، ،، ،، جـ٢٧

،، ،، ٠١٢٦٠٧ / ٠٠٧٨ البعثات الحكومية للعراق .

،، ،، ٠١٢٦٠٨ / ٠٠٧٨ بعثة مدير الجمارك العراقية لدراسة طرق استخراج الملح في مصر

،، ،، ٠١٢٦١١ / ٠٠٧٨ دعوة محمد طلعت حرب باشا لزيارة العراق .

،، ،، ٠١٢٦١٩ / ٠٠٧٨ دعوة سري باشا وزير الأشغال العمومية لزيارة العراق .

،، ،، ٠١٢٦٢٤ / ٠٠٧٨ عبد الحميد رشيد أفندي الموفد في بعثة من حكومة العراق .

،، ،، ٠١٢٦٢٥ / ٠٠٧٨ دعوة أحد رجال ري العراق لزيارة مصر .

،، ،، ٠١٢٦٢٦ / ٠٠٧٨ بعثات مختلفة ، العراق ، استخدام المصريين في العراق جـ١

،، ،، ٠١٢٦٢٧ / ٠٠٧٨ ،، ،، ،، ،، ،، ،، ،، جـ٢ .

،، ،، ٠١٢٦٢٨ / ٠٠٧٨ ،، ،، ،، ،، ،، ،، ،، جـ٣ .

،، ،، ٠١٢٦٣١ / ٠٠٧٨ إيفاد بعثة إلى العراق لإنشاء معمل لتفريخ بيض الدجاج وتمرين العمال العراقيين على مزاولة العمل .

،، ،، ٠١٢٦٣٢ / ٠٠٧٨ تدريب العراقيين في الحكومة المصرية .

،، ،، ٠١٢٦٣٣ / ٠٠٧٨ بعثات العراق المختلفة لمصر جـ١ .

،، ،، ٠١٢٦٣٤ / ٠٠٧٨ ،، ،، ،، جـ٢ .

،، ،، ٠١٢٦٣٥ / ٠٠٧٨ إرسال بعثة فنية مصرية للعراق لدراسة مشروع إحياء الأراضي الصالحة للزراعة .

،، ،، ٠١٢٧٩٥ / ٠٠٧٨ الاستعانة بخبرة الفلاح المصري في العراق جـ١ .

،، ،، ٠٢٢٢٤٦ / ٠٠٧٨ الدعاية المصرية في العراق .

ثانيًا: المصادر والمراجع العربية والمعربة:

* أحمد مختار عمر:

– " معجم اللغة العربية المعاصرة " طبعة: عالم الكتب، القاهرة ٢٠٠٨م / ١٤٢٩هـ.

* أسماء محمد محمود:

– " العلاقات المصرية العراقية ١٩٢٢ – ١٩٥٢م " طبعة: دار الكتب والوثائق القومية، سلسلة "مصر النهضة " عدد رقم (١٠٥) القاهرة ٢٠١٦م / ١٤٣٧هـ.

* السيد عبد الرازق الحسيني:

– " تاريخ الوزارات العراقية " مطبعة العرفان، لبنان، الطبعة الثانية ١٩٥٣م.

* خير الدين الزركلي:

– " الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين " طبعة: دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثانية عشرة ٢٠٠٢م.

* زكي محمد مجاهد:

– "الأعلام الشرقية في المائة الرابعة عشرة الهجرية" طبعة: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٩٤م.

* شميث (آرثر جولد):

– "قاموس تراجم مصر الحديثة" ترجمة وتحقيق: عبد الوهاب بكر، طبعة: المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، عدد رقم (٥٢١) القاهرة ٢٠٠٣م.

* عبد الحميد عبد الجليل أحمد شلبي:

– "العلاقات السياسية بين مصر والعراق ١٩٥١ – ١٩٦٣م" طبعة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة: تاريخ المصريين، عدد رقم (١٩٠) القاهرة ٢٠٠٠م.

* عمر رضا كحالة:

– "معجم المؤلفين" مكتبة المثنى ودار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون تاريخ.

* محمد رمزي:

– "القاموس الجغرافي للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٥٤م" طبعة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٤م.

* يونان لبيب رزق:

– "تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ – ١٩٥٣م" مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، وحدة الوثائق والبحوث التاريخية، القاهرة ١٩٧٥م.

ثالثًا: الدوريات:

* البلاغ.

رابعًا: الشبكة الدولية للمعلومات

www. egpw .org
www. Wikipedia .org

The Egyptian Technical support domains for Iraq (1929 – 1956)

Ashraf Mohamed Hassan Ali

Assistant Professor at Assiut Faculty of Arabic Language

Al-Azhar University - Assuit

Abstract:

Egypt and Iraq are connected deeply since the ancient times, and there is a great deal of similarity between them, as both made tremendous civilizations that stunned humanity for its sophistication and prosperity. They also dominated the Islamic world during the middle ages in both urbanization and culture.

In the modern eras, they were decayed and weakened as many other countries, so they became victims of imperialism until they attained their complete liberty. Both sought to achieve development, to exert the most efforts to enforce the hard work of the economic and social development, and to found a strong state based on new stable fundamentals.

Since Egypt was the advanced in the domain of renaissance, Iraq appealed for her support to achieve the sustained development and the foundation of the modern country. In the other side, Egypt never hesitated to give it a hand, so she supported Iraq sending the necessary technical experts in many fields.

Also, Egypt afforded a part of this support's funds and aided it through the training process to prepare the Iraqi youth by gaining the needed technical experience to carry out the intended goal of progress and advancement. At last, Egypt had the greatest role in the establishment of the modern Iraq.

Keywords: Connections, support, Egypt, Iraq, cooperation, technical.